هيئـــــة الأوراق الماليـــة

التقريـــر السنـــوي

2009

هيئـــــة الأوراق المـاليـــــة
Jordan Securities Commission

هيئة الأوراق المالية
JORDAN

"إن الإدارة التي تستطيع تحقيق الأهداف بجدية وبكلفة اقل وزمن اقصر هي الإدارة الحصيفة التي تقوم على إيجاد مؤسسات متخصصة فاعلة تعمل بروح الفريق الواحد وتتوفر لها قيادات إدارية كفؤة نزيهة تقدم الصالح العام على أي اعتبار آخر، وتتصف بالعدالة والمبادرة والإبداع وتركز على العمل الميداني، وتتصدى للمعاضل قبل وقوعها أو حين يكون من السهل التعامل معها قبل أن تتفاقم وتنأى عن الانحراف والعبث والاستغلال والمحسوبية. إن الإدارة العامة بحاجة إلى إعادة هيكلة لمنع التداخل والتضارب والازدواجية واختيار القيادات والموظفين على أساس الكفاءة والخبرة والنزاهة بعيداً عن الاستزلام والشللية والتعصب لأي غرض أو جهة".

صاحب الجلالة الهاشمية
الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

4 آذار 1999

"تقدير صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني حفظه الله لمنتسبي الهيئة حشد لطاقتنا وعصب التطوير والاستمرارية".

منتسبي هيئة الأوراق المالية

هيئة الأوراق المالية
JORDAN

صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد المعظم

هيئة الأوراق المالية
JORDAN

رؤيتنا

الارتقاء بسوق رأس المال الاردني ليكون بيئة جاذبة للاستثمار، تتمتع بالعدالة والشفافية والكفاءة وفق شواخص القانون وسيادته.

رسالتنا

تنظيم ومراقبة وتطوير سوق رأس المال الاردني في مجال الإفصاح وأعمال الخدمات المالية والتعامل بالأوراق المالية بما يعزز الثقة بالاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار وحماية المستثمرين والاستمرار بتطوير التشريعات والبيئة التقنية وفق احدث المعايير والممارسات الدولية.

أهدافنا

- تنظيم وتطوير سوق رأس المال الوطني.
- حماية المستثمرين والمتعاملين في الاوراق المالية في بورصة عمان.
- حماية سوق رأس المال من المخاطر.
- الارتقاء بعمل الهيئة ورفع كفاءة أجهزتها.
- زيادة الوعي الاستثماري في السوق على مختلف الساحات.

نطاق تطبيق القانون

تُطبق الأحكام المنصوص عليها في قانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه على أسهم الشركات وغيرها من الأوراق المالية المتداولة في بورصة عمان

قيمنا الجوهرية

- الافصاح والشفافية وإعلاء سيادة القانون.
- الولاء والانتماء.
- الموظفون هم الثروة الحقيقية ولهم الحماية وفق القانون.
- المبادرة والإبداع.
- الأمانة والنزاهة.
- الحفاظ على سرية المعلومات بما لا يتعارض مع مبادىء الافصاح.
- التطوير المستمر
- العمل بروح الفريق.
- تعزيز المعرفة ونشرها.
- التميز في تقديم الخدمة.

هيئة الأوراق المالية
JORDAN

أعضاء مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية

د. بسام خليل الساكت
الرئيس

د. احمد حسن مصطفى
نائب الرئيس

د. عبد الرزاق حسين بني هاني
مفوض

د. عبدالهادي عبدالله علاوين
مفوض

السيد منصور حنا حدادين
مفوض

هيئة الأوراق المالية
JORDAN

المحتويات

الموضوع	صفحة
كلمة الرئيس	13
هيئة الأوراق المالية	15
– الوضع القانوني	15
– إدارة الهيئة	15
– الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة	15
– اجتماعات مجلس المفوضين	15
– قرارات المجلس	16
– موظفو الهيئة	17
– خدمة الجمهور	17
– معالجة المخالفات	18
– تطوير الأنظمة الالكترونية	18
التشريعات والإجراءات المنظمة لسوق رأس المال	20
– تعديل تعليمات الترخيص والاعتماد للخدمات المالية	20
– إقرار تعليمات تداول الأوراق المالية عبر الانترنت في بورصة عمان	20
– اعتماد أسس عمل لجنة الشكاوى	20
دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان	21
مشروع المركز المالي الوطني الأردني	22
الاصدارات	23
صناديق الاستثمار المشترك	27
الافصاح	28
مخالفات تعليمات الإفصاح	29
التعاون العربي والدولي	32
حصول الهيئة على جائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية	33
مذكرة تفاهم مع وحدة غسل الاموال	33
التدريب وثقافة الجمهور	34
الندوات واللقاءات التي عقدتها الهيئة او شاركت فيها خلال عام 2009	34

الموضوع	صفحة
إنشاء كرسي جلالة الملك عبدالله الثاني لدراسات الاوراق المالية في الجامعات الاردنية	35
الترخيص والاعتماد	36
مخالفات شركات الخدمات المالية	40
الرقابة على التداول	42
الرقابة على مؤسسات سوق رأس المال	43
– بورصة عمان	43
– مركز إيداع الأوراق المالية	45
الحسابات الختامية	47
الملاحق	65
– ملحق رقم (1): جداول الاصدارات الاولية	68
– ملحق رقم (2): جداول المخالفات المرتكبة وأنواعها والإجراءات المتخذة بحق المخالفين	74

بسم الله الرحمن الرحيم

انه لمن دواعي السرور أن أقدم التقرير السنوي لعام 2009 الذي كان حافلاً بالتطورات على صعيد سوق رأس المال الوطني توجت بفوز الهيئة بجائزة جلالة الملك عبدالله الثاني حفظه الله لتميز الأداء الحكومي والشفافية، وذلك للمرة الثالثة منذ بدء مشاركتها في المنافسة على هذه الجائزة مع مؤسسات القطاع العام، وهو ما نعتبره حافزا لنا لمزيد من البذل والعطاء للارتقاء بسوق رأس المال الوطني وتحقيق أهدافنا.

وقد استمرت الهيئة في جهودها لتعزيز الأطر التنظيمية والتشريعية في سوق رأس المال الوطني وحماية المستثمرين في الأوراق المالية، حيث أقر مجلس مفوضي الهيئة تعليمات التداول عبر الانترنت في بورصة عمان وذلك بهدف وضع قواعد تشريعية تنظم عملية التداول من خلال الانترنت، وتم كذلك تعديل تعليمات الترخيص والاعتماد للخدمات المالية حيث تم رفع الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لترخيص شركات الوساطة المالية كما تم رفع قيمة الكفالة البنكية المقدمة لصالح الهيئة من قبل هذه الشركات وذلك بهدف تعزيز حماية المستثمرين المتعاملين مع هذه الشركات وقدرة الشركات على مواجهة اية مخاطر محتملة. كذلك أصدرت الهيئة أسس عمل لجنة الشكاوى في الهيئة حيث حددت هذه الأسس مهام وصلاحيات اللجنة وإطار عملها والاجراءات التي يتوجب عليها القيام بها. كما بدأت الشركات المدرجة اعتبارا من بداية العام 2009 بتطبيق دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، حيث تقرر أن يكون تطبيق هذه القواعد في البداية من خلال أسلوب " الالتزام أو تفسير عدم الالتزام " والذي يعني أن تلتزم الشركات بالقواعد الواردة في الدليل، وفي حال لم يتم الالتزام بأي من القواعد الواردة فيه عدا تلك التي استندت إلى نص قانوني ملزم في أي من التشريعات والتي يتوجب الالتزام بها تحت طائلة المسؤولية، فلا بد من توضيح الأسباب التي أدت إلى عدم الالتزام بهذه القاعدة، وذلك بشكل واضح في التقرير السنوي للشركة. ويهدف إتباع هذا الأسلوب إلى منح الشركات مرونة في التطبيق ووقتا كافيا للتكيف مع متطلبات قواعد الحوكمة بما يعزز الوعي بهذه القواعد ومن ثم تحقيق الالتزام الكامل بها بشكل متدرج. اضافة لما سبق فقد أقر مجلس مفوضي الهيئة عدداً من التعديلات على التشريعات المنظمة لأعمال بورصة عمان.

وفي مجال تطوير الأنظمة التقنية والإلكترونية فقد تابعت الهيئة جهودها لتطوير هذه الانظمة بما يعزز قدراتها وأدواتها الرقابية حيث تم إطلاق مشروع الرقابة اللحظي على التداول ARAMIS Surveillance System وهو نظام حديث للرقابة وفق أحدث المعايير الدولية، وذلك بالتزامن مع إطلاق بورصة عمان لنظام التداول الإلكتروني الجديد، وهما نظامان ضمن مشروع تطوير أداء مؤسسات سوق رأس المال الوطني الذي يتم تنفيذه بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي ممثلا بشركة NYSE EURONEXT.

وبهدف تعزيز الإفصاح والشفافية وتزويد المستثمرين بالمعلومات الضرورية في الوقت المناسب، فقد عملت الهيئة على وضع نظام الإفصاح الالكتروني Electronic Filling، حيث سيتم اعتماد الوسائل الالكترونية لتمكين الشركات المدرجة في البورصة من تزويد الهيئة بالبيانات والمعلومات المطلوبة والإعلان والإفصاح عنها الكترونيا.

وتابعت الهيئة تعزيز حضورها على المستوى العربي والدولي بما يخدم أهدافها ويمكنها من متابعة التطورات ذات العلاقة بعملها ويساهم في تطوير سوق رأس المال الوطني، حيث استمرت في القيام بدورها النشط والفاعل في المنظمة الدولية لهيئات الرقابة على الأوراق المالية IOSCO وشاركت في اجتماعاتها ولقاءاتها، كما تابعت جهودها في مجال تعزيز علاقاتها مع مثيلاتها من الجهات الرقابية العربية والدولية. وضمن هذا الاطار وكمؤشر على الثقة بتجربة الهيئة وخبرة ومهنية كوادرها الوطنية في مجال تطوير سوق رأس المال وأطره التنظيمية والتشريعية، فقد تم توقيع مذكرة تفاهم مع وحدة مشروع سوق الأوراق المالية والبورصة في وزارة المالية في الجمهورية اليمنية وذلك بهدف مساعدة الجانب اليمني في مجال إنشاء هيئة للأوراق المالية وسوق للأوراق المالية وإعداد الأطر الفنية والتشريعية المنظمة للسوق اضافة إلى إنشاء الدوائر والهياكل التنظيمية

الإدارية والمالية والتدريب المهني والتقني وتبادل الخبرات والخبراء وتجهيز النظم الالكترونية والبرامج الخاصة بتسيير العمل في هيئة الأوراق المالية ومؤسسات سوق رأس المال في اليمن.

وضمن جهود الهيئة المستمرة والهادفة الى تعميق التوعية والثقافة المتعلقة بسوق رأس المال الوطني فقد تم توقيع مذكرة تفاهم مع الجامعة الأردنية بدأ بموجبها العمل على تأسيس كرسي جلالة الملك عبد الله الثاني لدراسات الأوراق المالية في الجامعة الأردنية والتعاون فيما بين المؤسستين لممارسة دورهما كل حسب اختصاصه، حيث سيتم إنشاء برنامج ماجستير في المالية في قسم التمويل التابع لكلية الأعمال في الجامعة الأردنية يسمى برنامج ماجستير كرسي جلالة عبدالله الثاني لدراسات الأوراق المالية، وهو برنامج متخصص في دراسات الأوراق المالية.

وبالنسبة لأداء سوق الأوراق المالية وبالرغم من أن السوق تمكن من الحفاظ على توازن نسبي بفضل الأطر التنظيمية والاجراءات والأدوات الرقابية التي تتبعها الهيئة، ووجود نظام إفصاح وشفافية يوفر المعلومات الصحيحة للمستثمرين ويمنع الممارسات غير السليمة ولا يسمح بالتعامل بالأدوات المالية عالية المخاطر، فقد استمر تأثره نتيجة لما يحدث في أسواق المال الاقليمية والدولية وتداعيات الأزمة المالية العالمية حيث سجلت مؤشرات أداء بورصة عمان تراجعا نتيجة لهذه الأزمة وعدم وجود ما يؤكد إنتهاءها أو قرب النجاح في مواجهتها على الصعيد الدولي اضافة لتراجع مستوى السيولة الموجهة للإستثمار في السوق، وذلك لأسباب منها تراجع ثروة المساهمين نتيجة لانخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية التي يملكونها، وانخفاض الاقراض المصرفي لغايات الاستثمار في الأوراق المالية، حيث بلغ حجم التداول عام 2009 حوالي 9.7 مليار دينار مقارنة مع 20.3 مليار دينار في عام 2008 أي بنسبة انخفاض بلغت 52% وبلغ عدد الأسهم المتداولة 6 مليار سهم خلال عام 2009 مقارنة مع 5.4 مليار سهم خلال عام 2008 أي بنسبة ارتفاع بلغت 10.7%. وعلى الرغم من التراجع في حجم التداول فقد حافظ معدل دوران الأسهم الذي يعكس عدد الأسهم المتداولة إلى العدد الكلي للأسهم المدرجة على نفس معدله للعام السابق حيث بلغ معدل دوران الأسهم في البورصة 91.4% لهذا العام. وبالنسبة للقيمة السوقية للأسهم المدرجة في البورصة فقد بلغت في نهاية عام 2009 حوالي 22.6 مليار دينار مقارنة مع 25.4 مليار دينار، أي بانخفاض نسبته 12%، وشكلت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في البورصة في نهاية عام 2009 ما نسبته 150% من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يعكس الأهمية النسبية لبورصة عمان في الاقتصاد الوطني.

في الختام، فانه لايفوتني أن أبعث عبارات الشكر والتقدير لكافة موظفي الهيئة وإلى زملائي أعضاء مجلس المفوضين الكرام، على جهودهم الخيرة التي يبذلونها بكل كفاءة واقتدار تجسيدا لانتمائهم وتنفيذاً لمسؤولياتهم ورسالة الهيئة للإرتقاء بسوقنا الوطني وتحقيق الأهداف والمهام الموكلة إلينا التي هي أمانة في أعناقنا حملناها وسنحملها بكل عزم وإيمان وتصميم، قدوتنا في ذلك كله قائدنا المفدى سيدي صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه وسدد على طريق الخير خطاه.
إن تقدير جلالة مليكنا المفدى عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم لهيئة الأوراق المالية – الهيئة الرقابية- هو تكريم يحشد طاقاتنا وهممنا وهو عصب التطوير والاستمرارية، ويملي ذلك ويفرض علينا أن نقابل التقدير السامي بالمزيد من الإنجاز والتميز.

حفظ الله وطننا الأردن الغالي وحفظ الله مليكنا المفدى وأعزّ ملكه

الدكتور بسام الساكت
رئيس هيئة الأوراق المالية

هيئـة الأوراق الماليـة

الوضع القانوني

تم إنشاء الهيئة بموجب قانون الأوراق المالية رقم 76 لسنة 2002، وهي ترتبط برئيس الوزراء وتتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري. وجاء إنشاؤها بهدف حماية المستثمرين في الأوراق المالية وتنظيم سوق رأس المال الوطني وتطويره بما يكفل تحقيق العدالة والكفاءة والشفافية وحمايته من المخاطر التي قد يتعرض لها.

إدارة الهيئة

يقوم على إدارة الهيئة والإشراف على شؤونها مجلس يتألف من خمسة مفوضين متفرغين من ذوي الخبرة والاختصاص بمن فيهم الرئيس ونائبه، يتم تعيينهم بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب من رئيس الوزراء لمدة خمس سنوات. ويقترن قرار التعيين بالإرادة الملكية السامية. ورئيس المجلس هو الرئيس التنفيذي للهيئة وآمر الصرف فيها والمنفذ لسياستها والمسؤول عن إدارة شؤونها.

ويناط بمجلس المفوضين مهام عديدة لتحقيق الأهداف التي تم إنشاء الهيئة من اجلها، تشمل إعداد مشاريع القوانين والأنظمة وإصدار التعليمات، وإقرار التعليمات والأنظمة الداخلية لبورصة عمان ومركز إيداع الأوراق المالية ومنح التراخيص لممارسة أعمال الخدمات المالية ومعتمدي سوق رأس المال والموافقة على تسجيل الأوراق المالية وصناديق الاستثمار، واعتماد المعايير المحاسبية ومعايير التدقيق ومعايير تقويم الأداء التي يجب على الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة التقيد بها.

الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة

يخضع لرقابة الهيئة وإشرافها بموجب القانون مصدرو الأوراق المالية وشركات الخدمات المالية المرخص لها ومعتمدو سوق رأس المال وبورصة عمان ومركز إيداع الأوراق المالية وصناديق الاستثمار المشترك وشركات الاستثمار في الأوراق المالية.

اجتماعات المجلس

ينص قانون الأوراق المالية على أن يجتمع المجلس مرة واحدة على الأقل كل شهر وكلما دعت الحاجة لذلك، وقد عقد المجلس خلال العام 2009 واحداً وخمسين اجتماعا. ويعتبر اجتماع المجلس قانونياً بحضور ما لا يقل عن أربعة من أعضائه على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبه.

هيئة الأوراق المالية هي مؤسسة حكومية رقابية مستقلة مالياً وإدارياً وتهدف إلى حماية المستثمرين في الأوراق المالية وتنظيم ومراقبة وتطوير سوق رأس المال الوطني

قرارات المجلس

عقد مجلس المفوضين 51 اجتماعا خلال عام 2009 واتخذ 720 قرارا، ويبين الجدول التالي طبيعتها:

جدول رقم (1): قرارات مجلس مفوضي الهيئة خلال عام 2009

الموضوع	عدد القرارات
دراسة وإقرار التشريعات التي تنظم سوق رأس المال	10
الموافقة على نشرات إصدار وتسجيل أوراق مالية (أسهم وسندات) وتغطية الأسهم غير المغطاة من خلال الاكتتاب	123
منح وإلغاء تراخيص شركات خدمات مالية	15
اعتماد الأشخاص الطبيعيين لممارسة أعمال الخدمات المالية	57
الاطلاع والنظر في قرارات مجلسي إدارة البورصة والمركز	17
اتخاذ الإجراءات بحق المخالفين لقانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه (فرض غرامات مالية، الأمر بالتوقف عن ارتكاب المخالفة، تعليق الترخيص، النظر في الاعتراضات)	267
قرارات إدارية وعمومية	44
متفرقات	187
المجموع	**720**

شكل رقم (1): قرارات مجلس مفوضي الهيئة خلال عام 2009

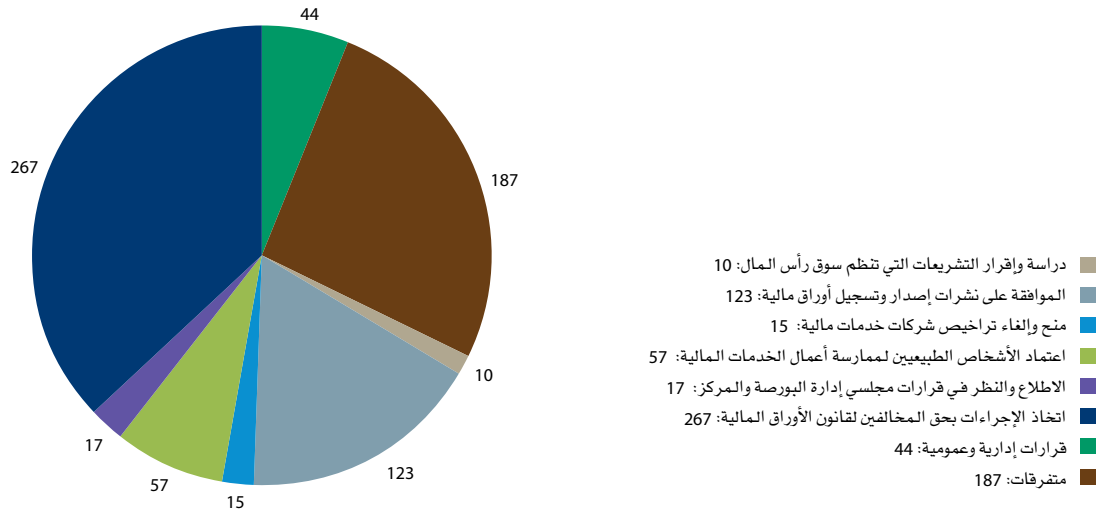

تطبق الأحكام المنصوص عليها في قانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه على أسهم الشركات وغيرها من الأوراق المالية المتداولة في بورصة عمان.

موظفو الهيئة

بلغ عدد موظفي الهيئة 156 موظفاً وموظفة مع نهاية عام 2009، وجاء توزيعهم حسب المستوى التعليمي والجنس على النحو المبين في الجدول أدناه.

جدول رقم (2): توزيع موظفي الهيئة حسب المستوى التعليمي والجنس

المستوى العلمي	ذكر	أنثى	المجموع
دكتوراه	4	1	5
ماجستير	25	10	35
دبلوم دراسات عليا	-	2	2
بكالوريوس	32	29	61
دبلوم كلية مجتمع	4	5	9
ثانوية عامه	4	11	15
دون الثانوية	29	-	29
المجموع	**98**	**58**	**156**

خدمة الجمهور وتلقي شكاوى المستثمرين والتحقق منها:

يقوم مكتب خدمة الجمهور في الهيئة بتقديم الخدمات اللازمة للمستثمرين والمهتمين بسوق رأس المال وتوفير البيانات المالية والتقارير الدورية الخاصة بالشركات المدرجة في بورصة عمان بالإضافة إلى وجود قسم خاص بتلقي شكاوى المستثمرين وتسجيلها في سجل خاص والتحقق منها ومتابعتها من قبل لجنة خاصة حيث يتم معالجة وحل تلك المشاكل من قبل تلك اللجنة.

كما يقوم المكتب بتسهيل مهمة المراجعين وتوجيههم إلى الجهة التي تعنى بمعاملاتهم، واستلام الاقتراحات المتعلقة بالهيئة ومؤسسات السوق سواء كان ذلك بواسطة صندوق البريد أو الفاكس أو البريد الإلكتروني أو من خلال الخط الساخن حيث ترسل هذه الاقتراحات إلى لجنة الاقتراحات ويتم التعامل معها من قبل الدائرة ذات الاختصاص للنظر فيها والتنسيب بالإجراء اللازم. وتقوم الهيئة بالتعاون مع مؤسسات السوق بمراجعة الخدمات المقدمة وتطويرها وفق احتياجات المستثمرين والمراجعين.

وبلغ عدد الشكاوى التي تم تسجيلها لدى قسم الشكاوى في مكتب خدمة الجمهور 115 خلال عام 2009، حيث تم تحويلها للدوائر المعنية في الهيئة والتعامل معها من قبل لجنة الشكاوى وهي على النحو التالي:

جدول رقم (3): الشكاوى المقدمة لمكتب خدمة الجمهور خلال الأعوام 2006 - 2009

الشكاوى	العدد الإجمالي	تم حل وإغلاق	قيد الدراسة
2006	143	128	15
2007	68	39	29
2008	131	74	57
2009	115	86	29

أعضاء مجلس مفوضي الهيئة متفرغون ويحظر عليهم ممارسة أي مهنة أو القيام بأي عمل بما في ذلك إشغال منصب وزاري أو عضوية مجلس الأمة أو أي وظيفة أو منصب في الحكومة أو في شركة أو مؤسسة.

معالجة المخالفات

عند وقوع أية مخالفة، تقوم دوائر الهيئة المختصة بدراستها وتوجيه إشعار إلى الجهة المخالفة، حيث تمنح مهلة لسماع أقوالها إما بالحضور شخصياً أو بالرد خطياً على المخالفة خلال أسبوع من تاريخ تبليغها بالمخالفة. وبعد ذلك يقوم مجلس مفوضي الهيئة بدراسة الإيضاح الوارد منها، ويقرر بناء عليه إما قبول الرد أو اتخاذ التدابير اللازمة بحق الجهة المخالفة. وللهيئة الحق بتحويل الجهة المخالفة إلى المحكمة المختصة خلال فترة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ قرار التبليغ بقرار المجلس. ولغاية التوثيق والمتابعة فيما يتعلق بالمخالفات، تحتفظ الهيئة بسجل مهني لكافة الأشخاص والجهات الخاضعة لرقابتها، ويتم قيد أي مخالفة ترتكب في السجل المهني لكل من هذه الجهات. وتؤخذ طبيعة هذه المخالفات وتكرارها بعين الاعتبار في حال طلبت الجهات المخالفة رخصاً أو اعتماداً لممارسة خدمات مالية جديدة.

تطوير الأنظمة الإلكترونية

حرصاً من الهيئة على تعزيز أداء العمل والبيئة الاستثمارية والتقنية الآمنة والمتطورة للإرتقاء بأداء سوق رأس المال الوطني فقد شهد عام 2009 اطلاق عدد من المشاريع وبدء العمل على عدد آخر. ومن اهم التطورات في هذا المجال ما يلي:

أولاً: تطبيق مشروع نظام الرقابة على التداول (ARAMIS):

تم إطلاق مشروع الرقابة اللحظية على التداول الـ "ARAMIS Surveillance System" بتاريخ 2009/3/22 وذلك بالتزامن مع إطلاق بورصة عمان لنظام التداول الإلكتروني الجديد واللذان جاءا من ضمن مشروع تطوير أداء مؤسسات سوق رأس المال الوطني الذي يتم تنفيذه بالتعاون مع الإتحاد الأوروبي ممثلاً بشركة NYSE EURONEXT الفرنسية، حيث يتكون المشروع من نظام رقابي لحظي ونظام تداول إلكتروني جديد بمواصفات تتوافق مع أهداف سوق رأس المال الوطني المستقبلية وربط قاعدة بيانات مركز الإيداع بشكل مباشر مع نظام التداول الإلكتروني الجديد. ويعتبر برنامج الرقابة اللحظية على التداول الجديد ARAMIS Surveillance System من الأنظمة المعتمدة عالمياً والمطبقة في أكثر من سوق مالي عالمي، لما يمتاز به من امكانيات تتيح لموظفي دائرة الرقابة على التداول في الهيئة مراقبة التداول سواء كان ذلك قبل بدء جلسة التداول أو خلال الجلسة وحتى انتهائها حيث يحوي النظام العديد من الشاشات التي تربط معلومات عقود البيع والشراء مع الوسطاء المنفذين لهذه العقود مع أرصدة العملاء من أجل تتبع أي حركة لها أثر سلبي على عمليات التداول من خلال تعريف مجموعة من المتغيرات التي تظهر العقود المخالفة حال حدوثها، كما يتم ترحيل كافة بيانات التداول بعد انتهاء الجلسة الى قاعدة بيانات عقود التداول.

ثانياً: مشروع الإفصاح الالكتروني:

بهدف حماية المستثمرين في الأوراق المالية وتعزيز الشفافية ستعمل الهيئة على إطلاق نظام إفصاح الكتروني يمكن الشركات المساهمة العامة والجهات الخاضعة لرقابة الهيئة من تزويد الهيئة بالمعلومات بطريقة الكترونية وذلك بدعم من برنامج SABEQ الممول من USAID، حيث تم توقيع إتفاقية المشروع مع الشركة المزودة للنظام وبرنامج SABEQ في الربع الأول من العام 2009 والمباشرة بالمشروع وتجميع البيانات والتحليل في الربع الثاني والتصميم والتطوير خلال الربعين الثاني والثالث والانتهاء من تطوير البرمجيات وفحص الجودة في الربع الرابع وسيتم إطلاق المشروع في بداية عام 2010، **ويهدف هذا المشروع الى:**

1. توفير نظام يعتمد الوسائل الإلكترونية في عمليات إستقبال وحفظ ونشر المعلومات التي يتوجب على الشركات المساهمة العامة الإفصاح عنها.
2. الارتقاء بدقة وسرعة الافصاح الصادر عن الشركات المساهمة العامة.
3. توفير نماذج إلكترونية لاستقبال الوثائق الصادرة عن الشركات المساهمة وفق المعايير الدولية.
4. تمكين المستثمر من الإطلاع على المعلومات حال الإفصاح عنها على النظام.
5. توفير ختم إلكتروني للمعلومات التي يتم تحميلها من قبل الشركة المصدرة.
6. ضمان سلامة تدفق المعلومات وسريتها لحين الإفصاح عنها لجميع المستثمرين.

تعتبر مخالفة لأحكام قانون الأوراق المالية تقديم بيانات غير صحيحة أو مضللة في أي من الوثائق التي يتم تقديمها إلى الهيئة.

ثالثاً: مشروع خدمة زوار الهيئة:

بهدف توفير المعلومات اللازمة للمستثمرين والمشاركين في السوق والتفاعل الايجابي معهم، جاء مشروع خدمة زوار مبنى الهيئة، والذي يشمل وضع شاشات تعمل بتقنية اللمس وبرمجيات تتضمن معلومات تعريفية عن مؤسسات سوق رأس المال الوطني وطبيعة عملها، حيث سيتم توفير المعلومات لكافة زوار المبنى من متعاملين إلى باحثين متخصصين في أسواق المال وغيرهم من المهتمين. كما سيتم تخصيص جزء من النظام للتعريف بالخدمات التي تقدمها الهيئة ومراحل تقديمها والوثائق المطلوبة لها وذلك للتسهيل على المراجعين والحفاظ على وقت الموظفين وتقليل عدد الاستفسارات، وسيتم نشر هذه الشاشات في المداخل والبهو الرئيسي للمبنى بالإضافة الى إمكانية استخدامها عند حدوث مؤتمرات اقتصادية سواء داخل الهيئة أو خارجها.

رابعاً: مشروع تطوير شبكة الحاسوب الداخلية للهيئة:

تماشياً مع التطور التكنولوجي في علم الشبكات وحماية وأمن المعلومات قامت دائرة تكنولوجيا المعلومات بعمل الدراسة اللازمة لتطوير شبكة الحاسوب الداخلية في مبنى الهيئة وإدخال أجهزة متخصصة في هذا المجال تمهيداً لإطلاق العديد من المشاريع التي توفر خدمات إلكترونية للمتعاملين مع الهيئة والحفاظ على ديمومة عمل واستمرارية هذه الخدمات حيث تم الانتهاء من طرح وإحالة العطاء الخاص في هذا المشروع، وسيتم العمل به خلال عمان 2010.

خامساً: المشاريع المستقبلية:

ستعمل الهيئة خلال الفترة 2010-2012 على إنجاز عدد من المشاريع الالكترونية وذلك بهدف إيجاد بيئة إستثمارية تقنية آمنة ومتطورة للارتقاء بأداء الهيئة:

جدول رقم (4): المشاريع الإلكترونية المستقبلية للهيئة وتواريخ إنجازها

	اسم المشروع	تاريخ إنجاز المشروع
1	تطبيق الخدمات الإلكترونية (E- Services) وتحديث البنية الفنية للموقع باستخدام أحدث تقنيات أمن المعلومات والتوثيق الإلكتروني	2011
2	إيجاد موقع مساند احتياطي لبيئة اعمال الهيئة (DR)	2011
3	تطوير أنظمة تدفق البيانات والمعلومات Work Flow	2011
4	تطبيق نظام تخطيط الموارد الحكومية Government Resources Planning	2012

التشريعات والإجراءات المنظمة لسوق رأس المال

عملت الهيئة خلال العام 2009 على اصدار واقرار وتعديل عدد من التشريعات والاجراءات المنظمة للفعاليات المختلفة في سوق رأس المال الوطني، ومن اهمها:

أ) تعديل تعليمات الترخيص والاعتماد للخدمات المالية:

حيث تم تعديل هذه التعليمات على النحو التالي:

1. رفع الحد الأدنى لرأس المال اللازم لترخيص شركات الخدمات المالية لممارسة أعمال الوسيط المالي بحيث أصبحت 10 مليون دينار للشركات المساهمة العامة و5 مليون دينار للشركات ذات المسؤولية المحدودة والمساهمة الخاصة.
2. رفع قيمة الكفالة البنكية المقدمة من قبل شركات الوساطة المالية لصالح هيئة الأوراق المالية لتصبح 5% من رأس مال الشركة المدفوع.
3. منح الشركات المرخصة والعاملة حالياً فترة لتصويب أوضاعها حتى تاريخ 2012/1/1.

ب) إقرار تعليمات تداول الأوراق المالية عبر الانترنت في بورصة عمان:

حيث أقر مجلس مفوضي الهيئة هذه التعليمات التي كان من أهم معالمها:

1. حظر تقديم خدمة التداول عبر الانترنت من قبل الوسطاء المرخصين إلاّ بعد الحصول على الموافقة الخطية المسبقة للبورصة ومصادقة الهيئة على ذلك وفقاً لآلية معينة تم النص عليها في التعليمات.
2. أن يتم التداول بالأوراق المالية في بورصة عمان من خلال عقود تداول تبرم بين الوسطاء وذلك لحسابهم أو لحساب عملائهم.
3. ألزمت التعليمات الوسيط المرخص لتقديم خدمة التداول عبر الانترنت نشر بيان إفصاح بالمخاطر المترتبة على شراء وبيع الاوراق المالية من خلال الإنترنت على موقعه الالكتروني قبل المباشرة بتقديم الخدمة.
4. عدم جواز تقديم هذه الخدمة إلا بعد إبرام إتفاقية مع العميل تتضمن بشكل خاص بيان إفصاح بالمخاطر والبدل التي سيتقاضاه الوسيط مقابل الخدمة والحقوق والالتزامات على كل من الوسيط والعميل.
5. أن يتم التعامل بين الوسيط وعملائه وفقاً لأسلوب التعامل على الأساس النقدي أو التمويل على الهامش.
6. على الوسيط إعلام الهيئة والبورصة خطياً وبشكل فوري بالأعمال المحظورة بموجب القانون والتي قد يرتكبها عملاؤه.
7. على الوسيط توفير معلومات التداول الحية لعملائه مستخدمي الخدمة بما في ذلك أفضل خمسة أسعار طلب وعرض على الورقة المالية المعنية وتقييم فوري لمحفظة العميل وكشف حساب يبين حركات العميل.

ج) اعتماد أسس عمل لجنة الشكاوى:

أقر مجلس مفوضي الهيئة الأسس التي تنظم عمل لجنة الشكاوى لدى الهيئة. وكان من أبرز ما تضمنته:

1. مهام وصلاحيات لجنة الشكاوى وإطار عملها.
2. الحالات التي لا تقبل الشكاوى فيها لدى الهيئة ومن ابرز هذه الحالات اذا كان موضوع الشكوى منظورا امام القضاء عند تقديم الشكوى او في حالة مرور سنة على تاريخ العملية المعترض عليها.
3. تحديد الاجراءات التي يتوجب على الهيئة القيام بها عند تسلم الشكوى ومن أهمها:
   أ. مخاطبة الجهة المشتكى عليها للرد على مضمون الشكوى.
   ب. تزويد المشتكي بصورة عن رد الجهة المشتكى عليها.

إضافة الى ما سبق فقد أقر مجلس مفوضي الهيئة تعديلات على عدد من التشريعات الخاصة بالبورصة كان من أهمها تعديل تعليمات تداول الاوراق المالية والنظام الداخلي للبورصة والتعليمات التطبيقية لصندوق ادخار موظفي البورصة.

دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان

بدأت الشركات المدرجة منذ بداية العام 2009 في تطبيق بنود الدليل الذي يهدف الى وضع إطار واضح ينظم العلاقات والإدارة في الشركة، ويحدد الحقوق والواجبات والمسؤوليات بما يحقق أهدافها وغاياتها ويحفظ حقوق الأطراف ذوي المصالح المرتبطة بها. وتستند هذه القواعد بشكل أساسي إلى عدد من التشريعات من أهمها قانون الأوراق المالية والتشريعات الصادرة بمقتضاه وقانون الشركات إضافة إلى المبادئ الدولية التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organization of Economic Cooperation and Development (OECD.

وقد تقرر أن يكون تطبيق هذه القواعد في البداية من خلال أسلوب "الالتزام أو تفسير عدم الالتزام" والذي يعني أن تلتزم الشركات بالقواعد الواردة في الدليل، وفي حال لم يتم الالتزام بأي من القواعد الواردة فيه عدا تلك التي استندت إلى نص قانوني ملزم في أي من التشريعات والتي يتوجب الالتزام بها تحت طائلة المسؤولية، فلا بد من توضيح الأسباب التي أدت إلى عدم الالتزام بهذه القاعدة، وذلك بشكل واضح في التقرير السنوي للشركة. ويهدف إتباع هذا الأسلوب إلى منح الشركات مرونة في التطبيق ووقتا كافيا للتكيف مع متطلبات قواعد الحوكمة بما يعزز الوعي بهذه القواعد ومن ثم تحقيق الالتزام الكامل بها بشكل متدرج.

ومن أبرز ما تضمنه هذا الدليل ما يلي:

1. اعتماد أسلوب "الالتزام أو تفسير عدم الالتزام" لتطبيق الدليل، وذلك بهدف منح الشركات المرونة في التطبيق ووقتا كافيا للتكيف مع هذه القواعد.
2. شمول الدليل على عدد من القواعد الإلزامية المستندة إلى أحكام آمرة وردت في تشريعات سارية، كما تضمن عددا آخر من القواعد الاسترشادية.
3. شمول الدليل على عدد من المفاهيم والتطبيقات الجديدة ومنها: العضو المستقل، التصويت التراكمي،الأطراف ذوي المصالح، وتعاملات الأطراف ذوي العلاقة.
4. إلزام مجالس الإدارة بتشكيل لجنتين دائمتين وهما لجنة التدقيق ولجنة الترشيحات والمكافآت.
5. منع الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة وأي منصب تنفيذي آخرفي الشركة.
6. عدم السماح لمدقق الحسابات الخارجي تدقيق حسابات الشركة لأكثر من أربع سنوات متتالية.
7. حث مجلس الإدارة على وضع إجراءات تمنع الأشخاص المطلعين في الشركة من استغلال معلومات داخلية سرية لتحقيق مكاسب مادية أو معنوية.
8. التوصية بعدم إدراج أية مواضيع جديدة غير مدرجة على جدول أعمال الهيئة العامة للشركة المرسل للمساهمين.
9. منح حق الأولوية في الاكتتاب بأية إصدارات جديدة من أسهم الشركة لمساهميها قبل طرحها لمستثمرين آخرين.
10. حث الشركات على استخدام موقعها الالكتروني على شبكة الإنترنت لتعزيز الإفصاح والشفافية وتوفير المعلومات.
11. منح المساهمين الخيار ما بين اللجوء لوسائل حل النزاعات البديلة بما فيها التحكيم والوساطة أو إقامة دعوى قضائية في مواجهة أعضاء مجلس الإدارة في حال ارتكابهم مخالفات معينة.

تهدف قواعد حوكمة الشركات إلى وضع إطار واضح ينظم العلاقات والإدارة ويحدد الحقوق والواجبات والمسؤوليات بما يحقق أهداف الشركة وغاياتها ويحفظ حقوق الأطراف ذوي المصالح المرتبطة بها.

مشروع المركز المالي الوطني الأردني

استمرت خلال العام 2009 الأعمال الانشائية الخاصة بالمركز المالي الوطني الأردني التي بدأت في العام 2007، حيث تم احالة عطاء هيكل خرسانة المبنى على شركة محلية للمقاولات، وباشر المقاول عمله في شباط 2009.

ويقام المبنى على الأرض المحاذية للمبنى الحالي لمؤسسات سوق رأس المال الوطني، وسيضم المؤسسات العاملة في السوق ومكاتب لشركات الخدمات المالية، وقاعات للتدريب وقاعة خاصة بالمستثمرين تحتوي على كافة التجهيزات الفنية وشاشات العرض وشبكات الإتصال التي تمكنهم من متابعة استثماراتهم وعمليات التداول، إضافة إلى أحدث الأنظمة الالكترونية والمرافق والخدمات العامة اللازمة. كما وسيضم المبنى المعهد التدريبي الخاص بسوق رأس المال والذي تعمل هيئة الأوراق المالية بالتعاون مع عدد من الجهات الدولية ومنها الجمعية الوطنية الأميركية للمتعاملين في الأوراق المالية National Association of Securities Dealers (NASD) على تأسيسه وفق أحدث المعايير الدولية. وسيمنح المعهد الذي سيوفر خدماته على المستوى الإقليمي أيضاً الشهادات المعتمدة من الجهات ذات العلاقة لمقدمي الخدمات المالية وفق المتطلبات القانونية وبما يساهم في خلق كوادر ومهن جديدة ذات كفاءة عالية على المستوى المحلي والإقليمي.

وكانت الهيئة قد وقعت خلال عامي 2006 و2007 نيابةً عن مؤسسات سوق رأس المال اتفاقيات إدارة مشروع المبنى واتفاقية تصميم وإعداد وثائق عطاءات تنفيذ مشروع المبنى مع ائتلاف المستشار للهندسة وشركة Wood Begot الأسترالية الدولية إضافة إلى توقيع اتفاقية مراجعة التصميم ووثائق عطاءات التنفيذ مع شركة بيطار مهندسون ومستشارون، وتوقيع اتفاقية تنفيذ حفريات المشروع مع مؤسسة حسين عطية للأبنية والمقاولات وسيتم خلال عام 2010 تجهيز وثائق باقي أعمال المشروع وخصوصاً عطاء أعمال الكهروميكانيك والتشطيبات حيث من المتوقع البدء بتنفيذه نهاية العام 2010. كما تم تجهيز الدراسات اللازمة للحصول على تقديم خدمات استشارية هندسية متخصصة في مجال الابنية الخضراء.

ويأتي هذا المشروع تنفيذاً لأحد أهم ما ورد من خطط ومشاريع تطويرية تضمنتها إستراتيجية تشجيع الاستثمار في سوق رأس المال الوطني والتي أعدتها هيئة الأوراق المالية وأقرها مجلس الوزراء في نهاية العام 2004، كما يأتي تنفيذا لمشاريعها وبرامجها وذلك لتنفيذ توصيات الأجندة الوطنية.

الإصدارات

تسعى الشركات بشكل عام إلى رفع رؤوس أموالها أو إصدار سندات بهدف الحصول على الأموال اللازمة لتمويل مشاريعها وخططها المستقبلية. والهيئة هي الجهة الوحيدة التي تقوم بتنظيم عمليات إصدار الأسهم الجديدة والسندات فيما يخص الشركات المساهمة العامة. وعلى الجهة المصدرة للأوراق المالية القيام بتسجيل هذه الأوراق لدى الهيئة. ويعتبر تسجيل الأوراق المالية في الهيئة التوثيق الرسمي لوجود هذه الأوراق. وبعد ذلك يتم تسجيلها بأسماء مالكيها في مركز إيداع الأوراق المالية ومن ثم إدراجها في بورصة عمان ليتم تداولها.

وقد ألزم قانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه الشركة المصدرة عند عملية العرض العام للأوراق المالية، أن تقدم نشرة إصدار إلى الهيئة تتضمن كافة المعلومات والبيانات التي تمكن المستثمر من اتخاذ قراره الاستثماري، وكذلك تقديم البيانات التي ترى الهيئة ضرورة إطلاع المستثمر عليها. وتعتبر نشرة الإصدار المصدر الرئيسي والموثوق للمعلومات بالنسبة للمستثمرين، وهي كذلك أول عملية إفصاح يقوم بها المصدر عند إصدار الورقة المالية.

ويوافق مجلس المفوضين على إنفاذ نشرة الإصدار بعد دراستها والتأكد من مطابقة المعلومات الواردة فيها لمتطلبات قانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبه. وله الحق في رفضها أو إيقاف إنفاذها إذا تبين له أنها تحتوي على بيانات غير صحيحة أو غير دقيقة أو مضللة أو أنها لا تتضمن المعلومات التي تمكن المستثمر من اتخاذ قراره الاستثماري.

وفي حال تضمنت نشرة الإصدار بيانات غير صحيحة تتعلق بمعلومات جوهرية أو تم حذف هذه المعلومات فإن المصدر وأي شخص وقع على هذه النشرة يعتبر مخالفاً لقانون الأوراق المالية. ولكي تكتمل نشرة الإصدار فقد ألزم القانون أن تكون النشرة موقعة من رئيس مجلس الإدارة أو رئيس هيئة المديرين وكل من المدير العام أو المدير التنفيذي والمدير المالي للمصدر، وكذلك موقعة من غالبية المؤسسين أو غالبية أعضاء مجلس الإدارة أو غالبية الشركاء ومدير الإصدار، ومدقق الحسابات الذي صادق على البيانات المالية في الشركات ذات المسؤولية المحدودة.

وفي العام 2009 وافقت الهيئة على إنفاذ 14 نشرة إصدار أسهم بعد دراستها واستيفائها كافة متطلبات قانون الأوراق المالية وتعليمات إصدار الأوراق المالية وتسجيلها. ومن الجدير بالذكر أنه يجوز لمجلس المفوضين إعفاء الشركات المصدرة للأوراق المالية من تقديم نشرة إصدار في حالات حددها قانون الأوراق المالية.

كما قامت 26 شركة مساهمة عامة عاملة بتسجيل أسهم جديدة لزيادة رؤوس أموالها لدى الهيئة وطرحها عن طريق العرض العام لمساهمي الشركة أو لمستثمرين معينين أو عن طريق رسملة ديون الشركة وتحويلها إلى أسهم، وبلغ عدد الأسهم المطروحة لهذا العام 253 مليون سهم تم تغطية 219 مليون سهم منها بقيمة 227 مليون دينار وبما نسبته 87% من الأسهم المطروحة، مقارنة مع 44 شركة مساهمة عامة قائمة قامت بزيادة رؤوس أموالها في عام 2008 حيث بلغ عدد الأسهم المطروحة 362 مليون سهم تم تغطية 344 مليون سهم منها بقيمة 449 مليون دينار وبانخفاض نسبته 49% (جدول رقم 1، ملحق رقم 1). كما قامت 12 شركة بتغطية أسهم مسجلة في أعوام سابقة عددها 43 مليون سهم بقيمة 89 مليون دينار (جدول رقم 2، ملحق رقم 1) ليبلغ إجمالي عدد الأسهم التي تم تغطيتها 262 مليون سهم بقيمة 316 مليون دينار.

وشهد نشاط تأسيس الشركات المساهمة العامة الجديدة في عام 2009 تراجعاً مقارنة مع العام الماضي، حيث تم تسجيل شركة مساهمة عامة واحدة فقط قامت بإصدار 3 مليون سهم بقيمة 3 مليون دينار تم تغطيتها بالكامل (جدول رقم 3، ملحق رقم 1)، مقارنة مع تأسيس 14 شركة مساهمة عامة جديدة خلال العام الماضي قامت بإصدار 246 مليون سهم بقيمة 246 مليون دينار حيث تم تغطية 232 مليون بقيمة 232 مليون دينار وبما نسبته 95% من الأسهم المصدرة. أما بالنسبة للشركات التي تحولت صفتها القانونية من ذات مسؤولية محدودة إلى مساهمة عامة فقد بلغ عددها 3 شركات وبرأسمال مقداره 11 مليون دينار مقابل 6 شركات في العام الماضي وبرأسمال مقداره 99 مليون دينار بانخفاض نسبته 89% (جدول رقم 4، ملحق رقم 1).

يعد مخالفا لأحكام القانون الشخص الذي يقوم ببيع أوراق مالية من خلال عرض عام بدون نشرة إصدار نافذة المفعول.

شكل رقم (2): الإصدارات الأولية للشركات حديثة التأسيس للأعوام 2006 - 2009

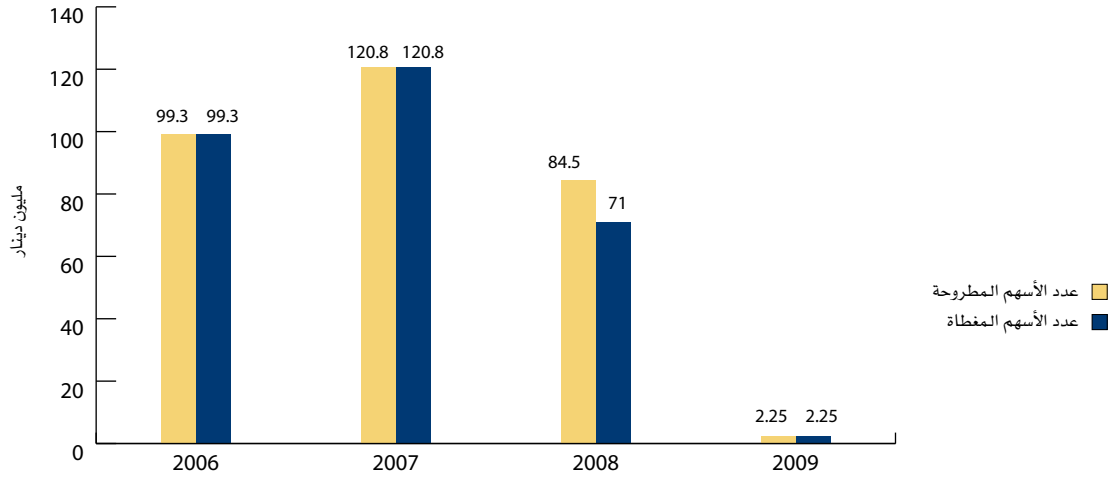

وقامت 19 شركة مساهمة عامة بزيادة رؤوس أموالها عن طريق توزيع أسهم مجانية من خلال رسملة الاحتياطي الاختياري و/أو الأرباح المدورة و/ أو علاوة الإصدار أو جزء منها حيث بلغ عدد الأسهم المصدرة 88 مليون سهم بقيمة 88 مليون دينار، مقارنة مع 35 شركة مساهمة عامة قامت في عام 2008 بزيادة رؤوس أموالها حيث بلغ عدد الأسهم المصدرة 324 مليون سهم/دينار، علماً بأن الأسهم المجانية يتم توزيعها على مالكي أسهم الشركة كما هم في نهاية اليوم الخامس عشر من تاريخ تسجيل أسهم الزيادة لدى الهيئة كل بنسبة مساهمته في رأسمال الشركة (جدول رقم 5، ملحق رقم 1).

شكل رقم (3): زيادة رأس المال عن طريق رسملة الأرباح المدورة أو علاوة الإصدار أو الإحتياطات للأعوام 2006 - 2009

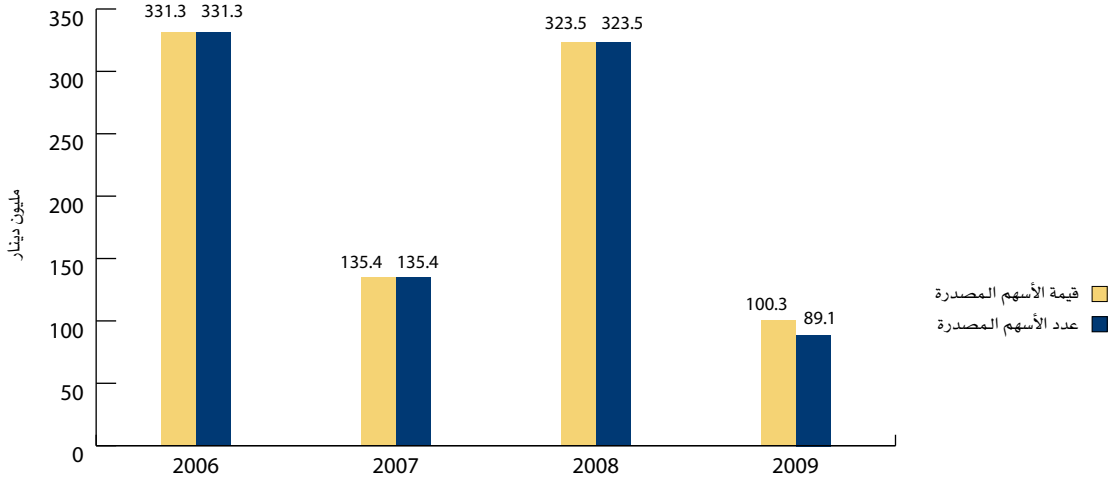

على كل شركة مساهمة عامة منشاة في المملكة وكل مصدر عام فيها أن يتقدم بطلب لإدراج أوراقه المالية ليتم تداولها في السوق.

شكل رقم (4): الإصدارات الأولية للشركات المساهمة العامة القائمة التي زادت رأسمالها من خلال الاكتتاب الخاص ورسملة الديون 2006 - 2009

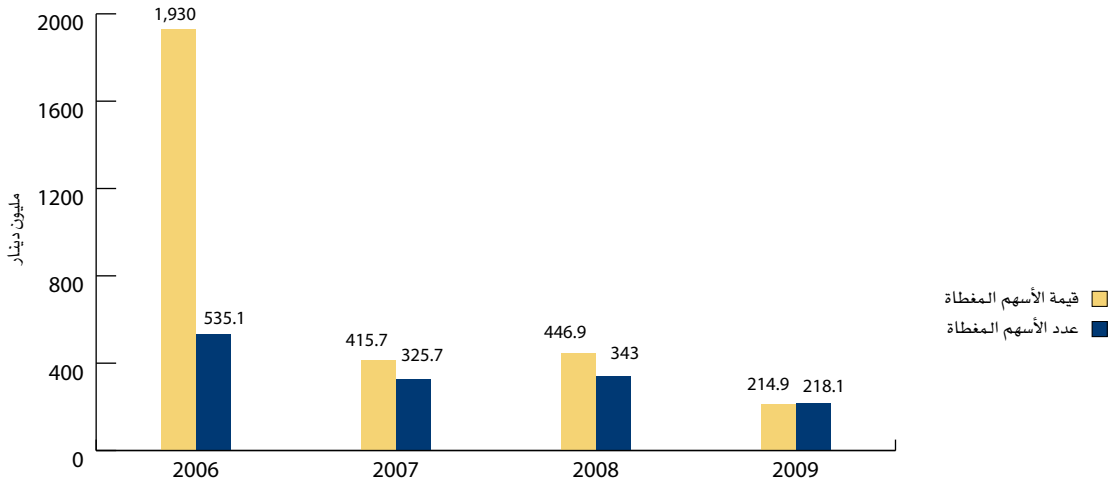

وفيما يتعلق بإصدار أسناد القرض من قبل الشركات المساهمة العامة أو المؤسسات الرسمية العامة، فقد تم في عام 2009 تسجيل 3 إصدارات بقيمة إجمالية 205 مليون دينار، حيث بلغت قيمة إصدار الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري 122 مليون دينار تم تغطية ما مجموعه 43 مليون دينار منه، وبلغت قيمة إصدار شركة الركائز للإستثمار 3 مليون دينار، وإصدار أمانة عمان الكبرى 80 مليون دينار، تم تغطيتهما بالكامل في حين تم تغطية أسناد قرض مسجلة في أعوام سابقة بما قيمته 26 مليون دينار ليصبح إجمالي أسناد القرض التي تم تغطيتها في العام الحالي 152 مليون دينار، مقابل تسجيل 4 إصدارات بقيمة إجمالية 141 مليون دينار تم تسجيلها خلال العام الماضي، حيث بلغ عدد إصدارات الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري إصدارين بقيمة 121 مليون دينار تم تغطية ما مجموعه 95 مليون دينار منه، في حين بلغت قيمة إصدار شركة العرب للتنمية العقارية 11.5 مليون دينار، وإصدار شركة الاتحاد لتطوير الأراضي 8 مليون دينار، تم تغطيتهما بالكامل وتم تغطية أسناد قرض مسجلة في أعوام سابقة بما قيمته 27.3 مليون دينار ليصبح إجمالي أسناد القرض التي تم تغطيتها في العام الماضي 142 مليون دينار، (جدول رقم 6، ملحق رقم 1). وبلغت قيمة السندات الصادرة عن الحكومة أو بكفالتها لهذا العام 4.3 مليار دينار مقارنة مع 3.1 مليار دينار لعام 2008 (جدول رقم 7، ملحق رقم 1).

شكل رقم (5): إصدارات اسناد القرض والسندات الحكومية للأعوام 2006 - 2009

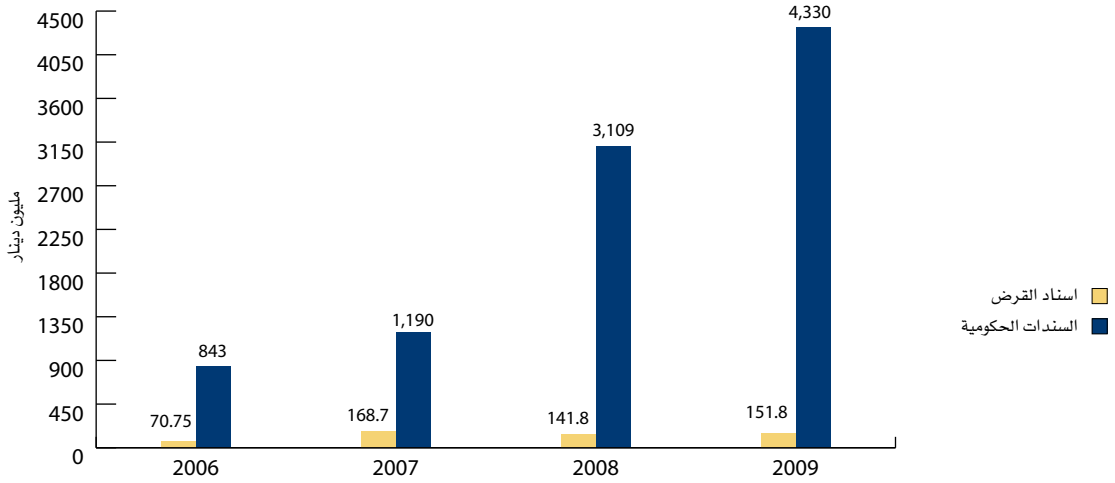

وقامت دائرة الإصدار خلال عام 2009 بمخالفة عدد من الشركات لعدم التزامها بقانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبه وذلك على النحو التالي:

1. مخالفة شركة امواج العقارية لعدم التزامها بالمدد القانونية الواردة في قرار مجلس المفوضين المتعلق باستكمال إجراءات الإصدار لدى الهيئة ومركز إيداع الأوراق المالية، حيث تم قيد المخالفة في سجل هذه الشركة لدى الهيئة بالإضافة إلى فرض غرامة مالية قدرها 1000 دينار.
2. مخالفة شركة المستشارون العرب للخدمات المالية مدير إصدار شركة أمواج العقارية لمخالفتها أحكام المادة 37 من تعليمات الترخيص والاعتماد للخدمات المالية وتنظيمها حيث تم قيد المخالفة في سجل الشركة لدى الهيئة، وفرض غرامة مالية بواقع 500 دينار.
3. تم مخالفة الشركة الأهلية للمشاريع (الشركة الأهلية للمراكز التجارية سابقاً) لمخالفتها المادة (14/أ) من تعليمات التعامل بحقوق الاكتتاب، حيث تم قيد المخالفة في سجل هذه الشركة لدى الهيئة بالإضافة إلى فرض غرامة مالية قدرها 500 دينار.
4. مخالفة الشركة الأردنية المركزية نظراً لعدم تقيدها بأحكام المواد 3، 4، 8، 10 من تعليمات شراء الشركات المساهمة العامة للأسهم الصادرة عنها "أسهم الخزينة" حيث تم الاكتفاء بقيد المخالفة في سجل الشركة لدى الهيئة والتأكيد على الشركة بالتقيد بأحكام المواد المشار إليها أعلاه.
5. مخالفة الشركة العربية الأمريكية للإستثمارات المالية والعقارية نظراً لعدم تقيدها بأحكام المادة 12 من تعليمات شراء الشركات المساهمة العامة للأسهم الصادرة عنها "أسهم الخزينة" حيث تم الاكتفاء بقيد المخالفة في سجل الشركة لدى الهيئة والتأكيد على الشركة بالتقيد بأحكام المادة المشار إليها.

لا يجوز لأي شخص أن يقوم في الوقت نفسه بعمل مدير استثمار وأمين استثمار للحساب ذاته أو للعميل ذاته.

صناديق الاستثمار المشترك

حددت تعليمات الاستثمار المشترك شروط وإجراءات تأسيس صناديق الاستثمار المشترك وآلية عملها والالتزامات المترتبة على هذه الصناديق. ويخضع لرقابة الهيئة حالياً أربعة صناديق أردنية مفتوحة وهي صندوق الثقة الأول للاستثمارات المالية، صندوق النمو للاستثمارات المالية وصندوق بنك الإسكان للتجارة والتمويل / صندوق الأوراق المالية الأردنية وصندوق الأفق- بنك المال. (علماً بان صندوق النمو للاستثمارات المالية يقوم بالسير بإجراءات التصفية بعد استكماله الإجراءات المنصوص عليها في المادة (26/ب) من تعليمات الاستثمار المشترك وذلك بموجب قرار مجلس المفوضين رقم 2009/683 تاريخ 2009/11/18).

وبما أن هذه الصناديق مفتوحة فإنها تسجل لدى الهيئة لكنها لا تدرج في بورصة عمان ويتم التعامل بوحداتها الاستثمارية من خلال علاقة مباشرة بين المستثمر والصندوق. ويصدر الصندوق أي عدد من الوحدات الاستثمارية للمستثمر الذي يرغب بالشراء. كما يكون الصندوق مستعدا لاستعادة أي عدد من الوحدات التي يرغب المستثمرون ببيعها. ويتم التعامل بالوحدة الاستثمارية للصندوق على أساس صافي قيمة الموجودات للصندوق بتاريخ البيع أو الشراء.

ويلتزم الصندوق بتقديم بياناته المالية الدورية للهيئة كما يلتزم بالإعلان عن صافي قيمة موجوداته مرتين على الأقل في كل شهر وذلك لتمكين المستثمرين من متابعة أدائه بشكل مستمر واتخاذ قراراتهم الاستثمارية بناء على ذلك. وتقوم الهيئة بمراجعة وتحديث تعليمات صناديق الاستثمار المشترك الحالية بحيث تشجع هذه التعليمات وبشكل اكبر تأسيس مثل هذا النوع من الأدوات المالية وفق معايير تنظيمية متعارف عليها دولياً.

شكل رقم (5): صافي وإجمالي قيمة الموجودات لصناديق الاستثمار المشترك المسجلة لدى الهيئة للأعوام 2006 - 2009

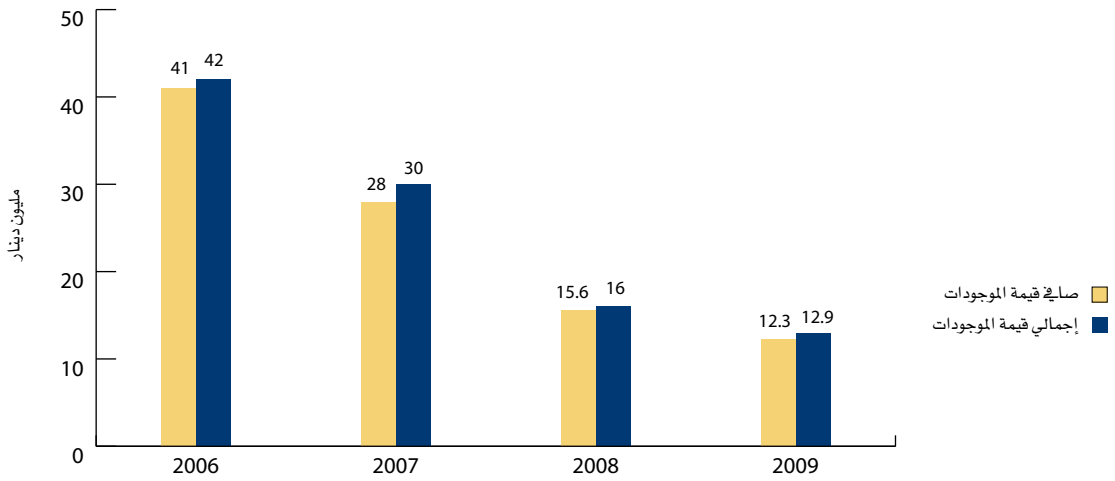

* تم تصفية صندوق النمو للاستثمارات المالية تصفية إختيارية بتاريخ 2009/11/18.

على الشركات المصدرة تضمين البيانات المالية المرحلية والسنوية الموحدة افصاحات كافية عن استثمارات الشركة الأم في كل شركة من الشركات التابعة والشركات المسيطر عليها

الإفصاح

يعتبر الإفصاح الأولي والدوري الدقيق وتوفير المعلومات للجمهور وللمستثمرين من المقومات الأساسية في الأسواق المالية كونها تساعد في الوصول إلى سوق يتسم بالعدالة والشفافية والكفاءة. وتقوم دائرة الإفصاح في هيئة الأوراق المالية بمتابعة وحث الشركات المصدرة للأوراق المالية على التقيد بقانون الأوراق المالية وتعليمات الإفصاح الصادرة عن الهيئة، واتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المخالفين. وهناك عدة مراحل لعملية الإفصاح يتوجب على الشركات المصدرة القيام بها وهي الإفصاح الأولي عن طريق نشرة الإصدار، والإفصاح الدوري المستمر عن البيانات المالية، والإفصاح عن المعلومات الجوهرية التي تؤثر على أسعار الأوراق المالية، والإفصاح عن تعاملات المطلعين وكبار المساهمين.

وتقوم دائرة الإفصاح بمتابعة التزام الشركات المساهمة العامة بالإفصاح عن نتائج أعمالها الأولية، وبياناتها نصف السنوية، وتقريرها السنوي، وتقوم الدائرة بدراسة التقارير الواردة إليها من هذه الشركات والتأكد من استيفائها لمتطلبات الإفصاح الصادرة عن الهيئة في المواعيد والمتطلبات المحددة في القانون والتعليمات. كما تعمل الدائرة على متابعة مدى تقيد الشركات بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية المتعلقة بأية أحداث مهمة تهم المستثمرين وتؤثر على أسعار أوراقها المالية.

وبموجب قانون الأوراق المالية وتعليمات الإفصاح، يتوجب على الشركات تزويد الهيئة بنتائج أعمالها الأولية خلال فترة لا تتجاوز خمسة وأربعين يوماً من انتهاء سنتها المالية، وبتقريرها السنوي خلال فترة لا تتجاوز تسعين يوماً من انتهاء سنتها المالية، وتقريرها نصف السنوي خلال فترة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ انتهاء نصف سنتها المالية.

ومن الجدير بالذكر أن نسبة الشركات المساهمة العامة التي التزمت بتزويد الهيئة بنتائج أعمالها الأولية في التاريخ المحدد بلغت 95.2% لهذا العام مقارنة مع 96.5% للعام الماضي، وبلغت نسبة التزام الشركات بتزويد الهيئة بتقريرها نصف السنوي بمواعيدها المحددة 91.3% لهذا العام، وهي نسبة أعلى من نسبة الشركات الملتزمة للعام الماضي والبالغة 90.4%. كما بلغت نسبة الشركات التي التزمت بتزويد الهيئة بالتقرير السنوي ضمن الفترة المحددة 90.9% لهذا العام وهي نسبة أعلى من نسبة الشركات الملتزمة للعام الماضي والتي بلغت ما نسبته 86.8%.

جدول رقم (5): نسبة التزام الشركات بالإفصاح عن البيانات المالية الدورية في الوقت المحدد

البيانات الدورية	2006	2007	2008	2009
نتائج الأعمال الأولية	95%	94.5%	96.5%	95.2%
التقرير السنوي	88.1%	87.3%	86.8%	90.9%
التقرير نصف السنوي	88.2%	91.4%	90.4%	91.3%

من أهم واجبات الشركات المساهمة العامة تجاه المستثمرين إصدار التقارير الدورية والإفصاح عنها، إضافة للإفصاح عن الأمور الجوهرية التي تؤثر على سعر الورقة المالية.

شكل رقم (7): نسبة التزام الشركات بالإفصاح عن البيانات المالية الدورية في الوقت المحدد للأعوام 2006 - 2009

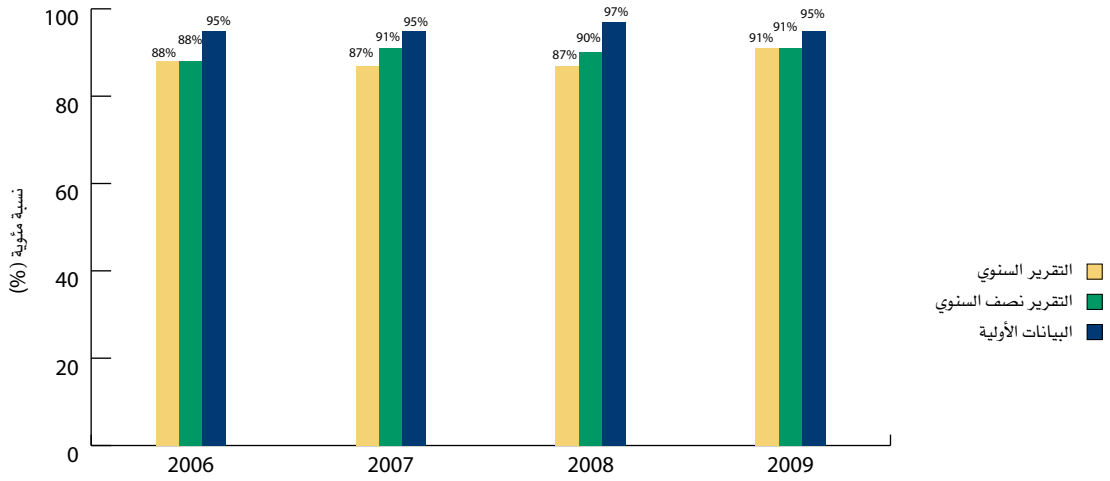

مخالفات تعليمات الإفصاح:

1. **الشركات التي لم تفصح عن بياناتها الدورية ضمن المواعيد المحددة:**

بلغ عدد الشركات المساهمة العامة التي لم تزود الهيئة خلال عام 2009 بنتائج أعمالها الأولية ضمن الموعد المحدد 12 شركة من أصل 252 شركة، تم فرض غرامات مالية عليها تراوحت بين 500 و1500 دينار وقيد المخالفات في سجل الشركات لدى الهيئة، وبلغ عدد الشركات التي لم تزود الهيئة خلال عام 2009 بالتقرير السنوي لعام 2008 في الموعد المحدد 23 شركة من أصل 252 شركة، تم فرض غرامة مالية على 20 شركة منها وتنبيه شركتين واستمرار تعليق أسهم شركة عن التداول وقيد المخالفات في سجل الشركات لدى الهيئة وتم فرض غرامات مالية عليها تراوحت بين 500 و25000 دينار. وبلغ عدد الشركات التي لم تزود الهيئة بالتقرير نصف السنوي 23 شركة من أصل 264 شركة لهذا العام، تم فرض غرامة مالية على 21 شركة منها وتعليق أسهم شركة عن التداول واستمرار تعليق أسهم شركة عن التداول وقيد المخالفات في سجل الشركات لدى الهيئة وتم فرض غرامات مالية عليها تراوحت بين 500 و2500 دينار. وقد تم مخاطبة جميع الشركات والتأكيد عليها بضرورة التقيد بالقانون، حيث استجابت معظمها لطلب الهيئة باستثناء بعض الشركات التي تم فرض غرامة عليها بقرار من مجلس مفوضي الهيئة.ومن الجدير بالذكر أن معظم الشركات قامت بصورة أو بأخرى بالإفصاح عن بياناتها المالية الدورية خلال العام 2009 وذلك نتيجة للمتابعة الحثيثة من الهيئة لهذه الشركات.

2. **الشركات التي لم تلتزم بالبنود الافصاحية التي يجب أن يتضمنها التقرير السنوي والنصف السنوي:**

لم تقم بعض الشركات ضمن تقاريرها السنوية لعام 2009 بالإفصاح عن كامل البنود المطلوب الإفصاح عنها بموجب تعليمات الإفصاح. فعلى سبيل المثال، لم تتضمن تقارير بعض الشركات معلومات عن الوضع التنافسي للشركة، وحجم الاستثمار الرأسمالي، والتحليل المالي، ونبذة تعريفية عن أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمزايا والرواتب التي حصل عليها كل منهم، وتم فرض غرامات مالية عليها وقيد المخالفات في سجل الشركات لدى الهيئة، وقد بلغ عدد هذه الشركات 62 شركة تم فرض غرامات مالية على 59 شركة منها تراوحت الغرامات بين 250 و10250 ديناراً وتنبيه 3 شركات، كما تم فرض غرامة مالية على إحدى الشركات لعدم تضمين تقريرها النصف السنوي الإيضاحات الضرورية مقدارها 1250 ديناراً.

على الشركات المصدرة إعداد بيانات مالية موحده للشركة الأم بغض النظر عن عدد الشركات التابعة أو تحت السيطرة.

3. **الشركات التي لم تفصح للهيئة عن معلومة جوهرية تؤثر على أسعار أوراقها المالية:**

لم تلتزم 57 شركة بإعلام الهيئة عن المعلومة الجوهرية التي توثر على أسعار أوراقها المالية. وقد تم فرض غرامات مالية عليها تراوحت بين 250 و2000 دينار، وقيد المخالفات في سجل الشركات لدى الهيئة.

4. **عدم إعلام الهيئة بتعاملات الأشخاص المطلعين وكبار المساهمين:**

تقوم دائرة الإفصاح بمتابعة تعاملات الأشخاص المطلعين وأقرباؤهم بمن فيهم رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والإدارة التنفيذية وكبار المساهمين الذين يتوجب عليهم بموجب تعليمات الإفصاح إعلام الهيئة بهذه التعاملات، علماً بأن التعليمات توجب على أي شخص يتملك أو يقع تحت تصرفه 5% أو أكثر للمرة الأولى من أي ورقة مالية لشركة مصدرة واحدة إعلام الهيئة خطياً خلال أسبوع من تاريخ حدوث ذلك، وعليه أن يقوم بإعلام الهيئة خطياً عند تملكه لأي نسبة تبلغ 1% إضافية خلال أسبوع من تاريخ حدوث ذلك، والإفصاح عن نيته من الشراء عند الوصول إلى نسبة 10%. كما وألزمت تعليمات الإفصاح رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والإدارة التنفيذية إعلام الهيئة خطيا عما يملكونه هم أو أي من أقربائهم من أوراق مالية مصدرة من قبل الشركة أو من الشركات التابعة أو الحليفة أو الشقيقة أو الشركة الأم وذلك خلال أسبوع من تاريخ انتخابهم أو تعينيهم. وتم توجيه تنبيه لأحد الأشخاص والتأكيد على شخص آخر بعدم تكرار المخالفة وقيد المخالفات في سجلهم لدى الهيئة.

5. **عدم إعداد البيانات المالية وفق معايير المحاسبة الدولية:**

تعتمد معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية وعلى جميع الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة إعداد بياناتها المالية وفقاً لهذه المعايير وتم فرض غرامة مالية على 9 شركات بمقدار 500 دينار لكل شركة وقيد المخالفات في سجل الشركات لدى الهيئة.

6. **عدم إبداء الشركة رأيها حول تحفظ مدقق الحسابات على بياناتها المالية:**

تم توجيه مخالفة لإحدى الشركات المساهمة العامة لعدم إبداء الشركة رأيها حول تحفظ مدقق الحسابات على بياناتها المالية وتم توجيه تنبيه لها وقيد المخالفة في سجل الشركات لدى الهيئة.

7. **عدم إعلام الهيئة بأسماء ومؤهلات الإدارة العليا:**

بموجب تعليمات الإفصاح فإن على الشركة المصدرة إعلام الهيئة خطياً بأسماء ومراكز ومؤهلات أشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية عند تعيينهم أو تركهم العمل لأي سبب من الأسباب وذلك خلال سبعة أيام من تاريخ حدوث ذلك، حيث تم توجيه تنبيه لشركة واحدة وقيد المخالفة في سجل الشركات لدى الهيئة.

جدول رقم (6): توزيع المخالفات المتعلقة بتعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق للعام 2009

نوع المخالفة	النسبة المئوية
عدم تزويد الهيئة بنتائج الأعمال الأولية خلال الفترة المحددة	%6.3
عدم تزويد الهيئة بالتقرير السنوي خلال الفترة المحددة	%12
عدم تزويد الهيئة بالبيانات نصف السنوية خلال الفترة المحددة	%12
عدم تزويد الهيئة بكافة البنود الافصاحية التي يجب ان يتضمنها التقرير السنوي	%32.5
عدم تزويد الهيئة بكافة البنود الافصاحية التي يجب ان يتضمنها التقرير نصف السنوي	%0.5
عدم الإفصاح للهيئة عن الامور الجوهرية	%29.8

على الشركات المصدرة عدم التصرف بالأرباح الناتجة من فورقات إعادة التقدير للموجودات المالية للمتاجرة واعتماد مبدأ الكلفة عند تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (40) المتعلق بالاستثمارات العقارية.

نوع المخالفة	النسبة المئوية
عدم تزويد الهيئة بتعاملات الأشخاص المطلعين وكبار المساهمين خلال الفترة المحددة	%1
عدم إعداد البيانات المالية وفق معايير المحاسبة الدولية	%4.7
عدم إبداء الشركة رأيها حول تحفظ مدقق الحسابات على بياناتها المالية	%0.5
عدم إعلام الهيئة بأسماء ومؤهلات أشخاص الإدارة العليا خلال الفترة المحددة	%0.5

شكل رقم (8): توزيع المخالفات التي قامت الهيئة بمتابعتها للعام 2009 والمتعلقة بتعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق

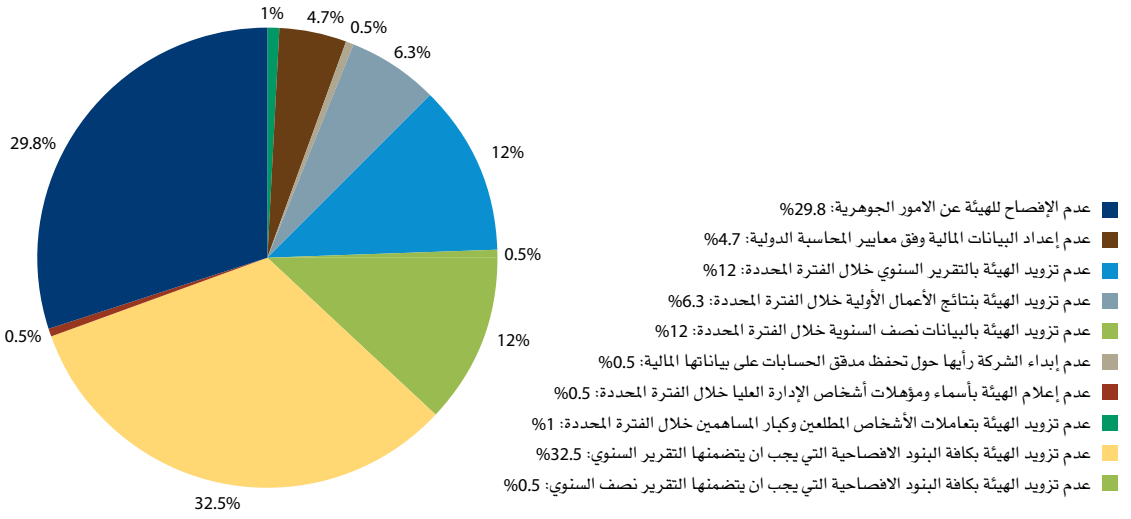

من أهم الممارسات المحظورة في سوق رأس المال تقديم بيانات غير صحيحة وتصديق مدقق الحسابات على بيانات غير صحيحة واستغلال معلومات داخلية غير معلنة لتحقيق مكاسب أو تجنب خسائر.

التعاون العربي والدولي

استمرت الهيئة في جهودها لتعزيز علاقاتها وحضورها على المستوى العربي والدولي بما يخدم تحقيق أهدافها ويمكنها من متابعة التطورات ذات العلاقة بعملها، وبما يساهم في الترويج لسوق رأس المال الوطني. وضمن هذا الاطار قامت الهيئة بدورها النشط والفاعل في منظمة IOSCO، وشاركت في نشاطاتها واجتماعاتها، إضافة إلى مشاركتها في اجتماعات ونشاطات الاتحاد العربي لهيئات الأوراق المالية.

ومن التطورات الهامة على صعيد التعاون العربي وبهدف مساعدة الاشقاء اليمنيين في إنشاء مؤسسات سوق رأس المال اليمني وقعت الهيئة مذكرة تفاهم مع وحدة مشروع سوق الأوراق المالية والبورصة في وزارة المالية في الجمهورية اليمنية بتاريخ 2009/11/23 بهدف تعزيز أطر التعاون المشترك والتنسيق فيما بين الجانبين. ويأتي توقيع هذه المذكرة بناءاً على طلب من وزارة المالية في الجمهورية اليمنية حيث ركزت على التعاون ومساعدة الجانب اليمني على إنشاء هيئة الأوراق المالية ومؤسسات سوق رأس المال، وإعداد مسودات القانون والتشريعات المنظمة لسوق رأس المال في اليمن وإنشاء وبناء الدوائر والهياكل التنظيمية والإدارية والمالية، إضافة إلى التدريب والتأهيل المهني والتقني وتبادل الخبرات والخبراء وتجهيز النظم الإلكترونية والبرامج الخاصة بتسيير العمل في هيئة الأوراق المالية ومؤسسات سوق رأس المال اليمني. يجدر بالذكر أن الهيئة ترتبط بالعديد من مذكرات التفاهم مع جهات عربية ودولية كما أن هنالك مشاريع لمذكرات تفاهم مع كل من عُمان وقطر وإيران وروسيا وليبيا.

واستمراراً للتعاون مع المؤسسات الدولية وبهدف الاستفادة من الخبرات الدولية في مجال تطوير سوق رأس المال، تم توقيع مذكرة تفاهم بتاريخ 1/26/ 2009 مع مؤسسة المتطوعين الأمريكية للخدمات المالية the Financial Services Volunteer Corps (FSVC) ووكالة الإنماء الأمريكية United States Agency for International Development (USAID) والتي سيتم بموجبها بدء العمل على تنفيذ مشروع برنامج المساعدات المقدم من مؤسسة FSVC وبدعم من USAID، حيث سيركز المشروع على مراجعة التشريعات التي تحكم سوق رأس المال الوطني وتحديثها وفق احدث الممارسات الدولية، بالإضافة إلى دراسة البنية التقنية لمؤسسات السوق واستحداث أدوات مالية جديدة في السوق وتطوير إجراءات الرقابة والتفتيش.

واستقبلت الهيئة خلال العام الماضي العديد من الوفود العربية والأجنبية بهدف تعزيز التعاون والتنسيق مع الهيئة والاطلاع على التجربة الأردنية في مجال تنظيم وإعادة هيكلة سوق رأس المال الوطني. كان من أهمها:

- الوفد البحريني برئاسة وزير المالية الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة.
- سفير دولة الإمارات العربية المتحدة المعتمد لدى المملكة الأردنية الهاشمية السيد علي الشامسي.
- الوفد الفلسطيني من هيئة سوق رأس المال الفلسطيني.
- الوفد البريطاني من الدائرة الاقتصادية في السفارة البريطانية.
- الوفد السوري من هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.
- الوفد العراقي من هيئة الأوراق المالية العراقية.
- الوفد العُماني من الهيئة العامة لسوق المال العُماني.

كما شاركت الهيئة في العديد من اللقاءات على المستوى العربي والدولي كان من أهمها:

- المؤتمر الرابع للإستثمار وأسواق المال في دمشق خلال الفترة 24-2009/2/25.
- اجتماع اللجنة الإقليمية لإفريقيا والشرق الأوسط Africa & Middle East Regional Committee (AMERC) التابعة لـ IOSCO الذي عقد في مسقط خلال الفترة من 14-2009/3/16.
- دورة الاحصاء وبحوث العمليات ومعوقات استخدامها التي عقدت في القاهرة خلال الفترة 21-2009/6/23.
- منتدى OECD والذي عقد في باريس في فرنسا خلال الفترة من 23-2009/6/24.
- ندوة World Capital Markets Symposium والتي عقدت في ماليزيا خلال الفترة 10-2009/8/11.
- مؤتمر اللجنة الفنية في الـ IOSCO الذي عقد في مدينة بازل في سويسرا خلال الفترة 5-2009/10/9.
- اجتماع اللجنة التوجيهية للاسواق الناشئة Advisory Board EMC في IOSCO والمنعقد في مدينة بازل في سويسرا في 2009/10/7.

- لقاءات Awareness Events التي عقدت في اثينا خلال الفترة 20-2009/10/24.
- الندوة التدريبية التي تنظمها IOSCO والمنعقدة في مدينة مدريد في اسبانيا خلال الفترة من 27-2009/10/30.
- مؤتمر Financila Services Authority (FSA) Annual International Seminar خلال الفترة من 2009/12/3-11/30 والذي عقد في لندن في المملكة المتحدة.
- اجتماع إتحاد هيئات الاوراق المالية العربي الذي عقد في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة من 21-2009/12/22.

حصول الهيئة على جائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية

تشرفت هيئة الأوراق المالية بتاريخ 2009/5/4 بتسلم جائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية من حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله في الحفل الخاص الذي تم فيه الإعلان عن جوائز التميز للقطاعين العام والخاص وقطاع جمعيات الأعمال، وهذه هي المرة الثالثة التي تفوز فيها الهيئة بالجائزة ضمن ثلاث دورات متتالية وذلك منذ بدء مشاركتها في المنافسة على هذه الجائزة مع مؤسسات القطاع العام.

توقيع مذكرة تفاهم مع وحدة غسل الاموال

بهدف تنظيم التعاون ما بين الهيئة والوحدة وتفعيل الإجراءات الوقائية المتخذة في إطار مكافحة غسل الأموال وقعت الهيئة مذكرة تفاهم مع وحدة مكافحة غسل الأموال، حيث ركزت المذكرة على تعزيز التعاون ما بين الطرفين لتطوير التعليمات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والمتعلقة بمكافحة غسل الأموال وفق أحكام القانون وقواعد السلوك والمعايير والممارسات السليمة الصادرة عن الجهات المختصة المحلية والدولية وتطوير أدلة ومؤشرات كشف العمليات المالية المرتبطة بغسل الأموال، بالإضافة إلى تبادل المعلومات اللازمة فيما يتعلق بمهام وواجبات الأطراف ذات العلاقة وبما يتفق مع أحكام التشريعات المعمول بها، وكذلك التعاون في تطوير نماذج خاصة للشركات المالية الخاضعة لرقابة هيئة الأوراق المالية بموجب قانون مكافحة غسل الأموال.

التدريب وثقافة الجمهور

تولي الهيئة أهمية كبيرة لموضوع تدريب موظفي الهيئة لرفع كفاءتهم العلمية والمهنية واطلاعهم على أهم التطورات على الصعيد الدولي. وقد عقدت الهيئة خلال العام 2009 عدداً من البرامج التدريبية بالتنسيق مع جهات عربية ودولية، كما تم إيفاد 62 موظفاً من إجمالي عدد الموظفين في دورات تدريبية ومؤتمرات متخصصة خارج المملكة وداخلها، كانت على النحو التالي:

جدول رقم (7): الدورات التدريبية لموظفي الهيئة الداخلية والخارجية خلال عام 2009

الدورات	عدد الموظفين	عدد المشاركات
داخلية	54	80
خارجية	8	11
المجموع	**62**	**91**

الندوات واللقاءات التي عقدتها الهيئة او شاركت فيها خلال عام 2009

- البرنامج التدريبي الذي عقدته بورصة عمان بالتعاون مع بورصة أثينا وبورصة سالونيك (The Athens Stock Exchange and Thessaloniki Stock Exchange Center)، حيث ركز هذا البرنامج على المواضيع الأساسية المرتبطة بسوق رأس المال والتعامل بالأوراق المالية مثل سوق المشتقات المالية وإدارة المخاطر والتحوط والتحليل الفني والتحليل الأساسي. وقد حاضر في البرنامج مجموعة من الخبراء من بورصة اليونان وبورصة سالونيك.

- البرنامج التأهيلي لضباط الامتثال لدى شركات الخدمات المالية وفق متطلبات تعليمات الترخيص والاعتماد للخدمات المالية لسنة 2005 والتي تحدد أسس اعتماد ضابط الامتثال باجتيازه الدورة التدريبية والامتحان المقرر تمهيدا لاعتماده من الهيئة وفق الأسس المنصوص عليها، وقد شارك في البرنامج 46 مشاركاً اجتازوا الامتحان التأهيلي وفق الأسس المعتمدة.

- ندوة حول صناعة الأوراق المالية قبل وبعد الأزمة المالية والتي عقدتها بورصة عمان برعاية رئيس الهيئة والسفير اليوناني في الأردن وبحضور ممثلين عن الجهات الرسمية والوسطاء العاملين في بورصة عمان وعدد من موظفي مؤسسات سوق رأس المال.

- ورشة عمل حول حوكمة الشركات على مدى يومين 20-2009/1/21 قدمها أحد الخبراء الدوليين وحضرها عدد من موظفي مؤسسات سوق رأس المال والشركات المساهمة العامة.

- ورشة عمل حول نظام الرقابة على التداول والتي عقدتها الهيئة بالتعاون مع المفوضية الأوروبية على مدى يومين 4-2009/11/5 وذلك ضمن برنامج المساعدات (TAIEX) وبحضور مشاركين من مؤسسات سوق رأس المال.

- كما نظمت الهيئة لقاءات وندوات لعدد من الوفود من الجهات العسكرية والمدنية بالاضافة الى وفود الجامعات والمدارس بهدف الاطلاع على الانجازات والتطورات التشريعية لمؤسسات سوق رأس المال ومهام الجهاز الرقابي في هيئة الاوراق المالية، كان من أهمها:

1. وفد من كلية الدفاع الوطني المكون من 55 مشاركا من أعضاء هيئة التوجيه والدارسين في كلية الدفاع يمثلون 14 دولة عربية وأجنبية منها السعودية والإمارات والسودان ولبنان وسوريا وسلطنة عمان والبحرين ومصر والكويت وموريتانيا وباكستان وتايوان وفرنسا والمغرب.
2. وفد من المعهد القضائي الأردني.
3. وفد من ضباط مدرسة الدفاع الجوي الملكي بالإضافة إلى ضباط من دولة الكويت الشقيقة.
4. وفد من كلية الأمير حسين بن عبد الله الفنية العسكرية المكون من عدد من الضباط والدارسين في الكلية وضيوف من عدد من الدول العربية من الإمارات العربية المتحدة والبحرين.
5. وفد من كلية تدريب عمان.
6. وفد من جامعة اربد الأهلية.
7. وفد من جامعة الإسراء من كلية الحقوق.
8. وفد من مدرسة أم عمارة الثانوية الشاملة للبنات.
9. وفد من المهندسين والفنيين من وزارة التربية والتعليم.

إنشاء كرسي جلالة الملك عبد اللّه الثاني لدراسات الاوراق المالية في الجامعات الاردنية

بهدف نشر التوعية وتعميق ثقافة الاستثمار بالاوراق المالية قامت الهيئة بتوقيع مذكرة تفاهم كرسي جلالة الملك عبد اللّه الثاني لدراسات الأوراق المالية مع الجامعة الأردنية يبدأ بموجبها العمل على تأسيس "كرسي جلالة الملك عبد الله الثاني لدراسات الأوراق المالية" في الجامعة الأردنية والتعاون فيما بين المؤسستين لممارسة دورهما كل حسب اختصاصه، حيث سيقوم الكرسي بإنشاء برنامج ماجستير في المالية MA in Finance في قسم التمويل/ كلية الأعمال في الجامعة الأردنية ويسمى برنامج ماجستير "كرسي جلالة الملك عبد اللّه الثاني لدراسات الأوراق المالية".

ومن الجدير بالذكر بأن الهيئة اصدرت العام الماضي تعليمات خاصة بكرسي جلالة الملك عبد اللّه الثاني لدراسات الاوراق المالية بعد الحصول الرسمي على شرف التسمية وذلك بهدف تدريس مواد تتعلق بسوق رأس المال الوطني وتشريعاته والاستثمار فيه وإجراء البحوث والدراسات المتعلقة بهذا المجال. ونصت التعليمات على تشكيل مجلس خاص، كما حددت التعليمات مصادر التمويل حيث سيكون ذلك بشكل رئيسي من الأموال التي ستخصصها الهيئة ومؤسسات سوق رأس المال الوطني.

الترخيص والاعتماد

يعتبر تنظيم أعمال الخدمات المالية من أبرز مهام هيئة الأوراق المالية، وذلك للمحافظة على سلامة التعامل في سوق رأس المال الوطني وحمايته من المخاطر التي يتعرض لها وحماية المستثمرين في الأوراق المالية. وتشمل التراخيص التي تمنحها الهيئة: الوساطة المالية وأمانة الاستثمار وإدارة الاستثمار والاستشارات المالية والحفظ الأمين وإدارة الإصدارات من خلال الالتزام ببذل عناية وإدارة الإصدارات من خلال تحقيق غاية وأمانة الإصدار والتمويل على الهامش.

وقد حددت التعليمات الصادرة عن الهيئة شروطاً يجب توافرها في الشركات للحصول على تراخيص لممارسة أي من النشاطات والخدمات المالية التي تمنحها الهيئة، وجاء تنظيم أعمال الخدمات المالية من أجل تشجيع الاستثمار المؤسسي وخلق كفاءات مهنية مالية محترفة مسؤولة.

وفيما يلي التراخيص التي منحتها الهيئة خلال عام 2009:

أ. تم منح ترخيصين لشركة واحدة لممارسة أعمال الخدمات المالية وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (8): شركات الخدمات المالية الجديدة والتراخيص الممنوحة لها لمزاولة أعمالها

الرقم	الشركة	التراخيص الممنوحة	تاريخ الحصول الترخيص
1	اللؤلؤة السوداء للإستثمار	إدارة الاستثمار الاستشارات المالية	2009/10/15

ب. تم منح 9 شركات قائمة 12 ترخيصاً على النحو التالي:

جدول رقم (9): شركات الخدمات المالية القائمة والتراخيص الجديدة الممنوحة لها لمزاولة أعمالها

الرقم	الشركة	التراخيص الممنوحة	تاريخ منح الترخيص
1	بنك الاتحاد للادخار والإستثمار	إدارة الاستثمار الاستشارات المالية الحفظ الأمين أمانة الإصدار	2009/1/13 2009/4/1 2009/4/1 2009/4/14
2	البنك الأردني الكويتي	أمانة الإصدار	2009/1/28
3	شركة الثقة للإستثمارات الأردنية	أمانة الإصدار	2009/1/28
4	الكويت والشرق الأوسط للإستثمار المالي	التمويل على الهامش	2009/3/18
5	التنمية للأوراق المالية	التمويل على الهامش	2009/3/18
6	الياسمين للأوراق المالية والإستثمار	الوسيط لحسابه	2009/4/1
7	الحكمة للخدمات المالية	التمويل على الهامش	2009/6/17
8	الأردنية السعودية الاماراتية للإستثمارات المالية	التمويل على الهامش	2009/7/7
9	البيت الكوني للوساطة المالية	التمويل على الهامش	2009/11/5

ج. **إلغاء تراخيص: تم إلغاء 13 ترخيصاً ممنوحة لـ 5 شركات خدمات مالية وذلك على النحو التالي:**

جدول رقم (10): التراخيص الملغاة التي تم منحها سابقاً لشركات الخدمات المالية

الرقم	الشركة	نوع الرخيص الممنوح	نوع الترخيص الملغي	تاريخ إلغاء الترخيص
1	عبر الأردن للخدمات المالية(*)	الوسيط المالي الوسيط لحسابه التمويل على الهامش الإستشارات المالية أمانة الإستثمار	التمويل على الهامش الإستشارات المالية أمانة الإستثمار	2009/5/5
2	اندماج للوساطة المالية (**)	الوسيط المالي أمانة الإستثمار الإستشارات المالية	أمانة الإستثمار الإستشارات المالية	2009/12/8
3	دار الثراء للإستثمار (*)	الإستشارات المالية	الإستشارات المالية	2009/12/30
4	بنك الإستثمار العربي الأردني (*)	أمانة الإستثمار إدارة الإستثمار الإستشارات المالية إدارة الإصدارات من خلال الالتزام ببذل عناية إدارة الإصدارات من خلال الالتزام بتحقيق غاية	أمانة الإستثمار إدارة الإستثمار الإستشارات المالية إدارة الإصدارات من خلال الالتزام بتحقيق غاية	2009/12/30
5	الكويت والشرق الأوسط للإستثمار المالي/الأردن (*)	الوسيط المالي الوسيط لحسابه إدارة الإستثمار الإستشارات المالية الحفظ الأمين إدارة الإصدارات من خلال الالتزام ببذل عناية التمويل على الهامش	إدارة الإستثمار الحفظ الأمين إدارة الإصدارات من خلال الالتزام ببذل عناية	2009/12/30
6	الأردنية السعودية الإماراتية للإستثمارات المالية	الوسيط المالي الوسيط لحسابه التمويل على الهامش	التمويل على الهامش	2009/12/30

(*) تمت عملية إلغاء التراخيص بناءً على طلب الشركة.

(**) تمت عملية إلغاء التراخيص نظراً لتملك الشركة من قبل شركة خدمات مالية أخرى حاصلة على نفس التراخيص تجنباً لحدوث تضارب في المصالح.

د. إعتماد أشخاص: وافقت الهيئة على منح 122 اعتماداً لـ 85 شخصاً طبيعياً لممارسة أعمال الخدمات المالية وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (11): نوع الإعتماد وعدد الأشخاص الطبيعين المعتمدين لممارسة أعمال الخدمات المالية

نوع الاعتماد	العدد
الوسيط المالي	26
المستشار المالي	21
أمين الإستثمار	14
مدير الإستثمار	24
مدير إصدار	9
أمين إصدار	5
حافظ أمين	5
ضابط إمتثال	18
المجموع	**122**

شكل رقم (8): عدد التراخيص والاعتماد الممنوحة للشركات والأشخاص الطبيعيين لممارسة أعمال الخدمات المالية للأعوام 2005 - 2009

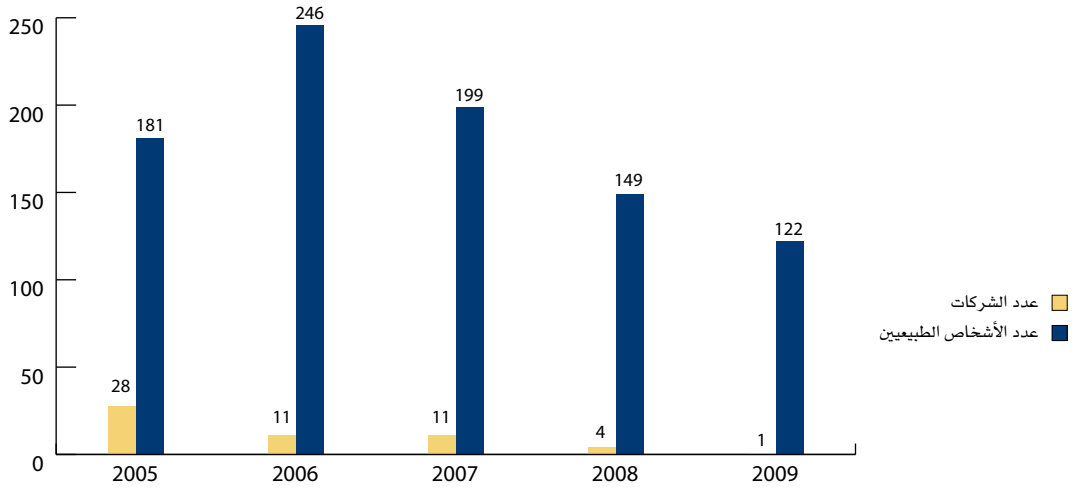

على المرخص له أن يحتفظ بالسجلات المحاسبية وفقاً لمعايير المحاسبة المعتمدة.

شكل رقم (9): عدد شركات الخدمات المالية والأشخاص الطبيعيين المرخصين والمعتمدين لممارسة أعمال الخدمات المالية (تراكمي) للأعوام 2005 - 2009

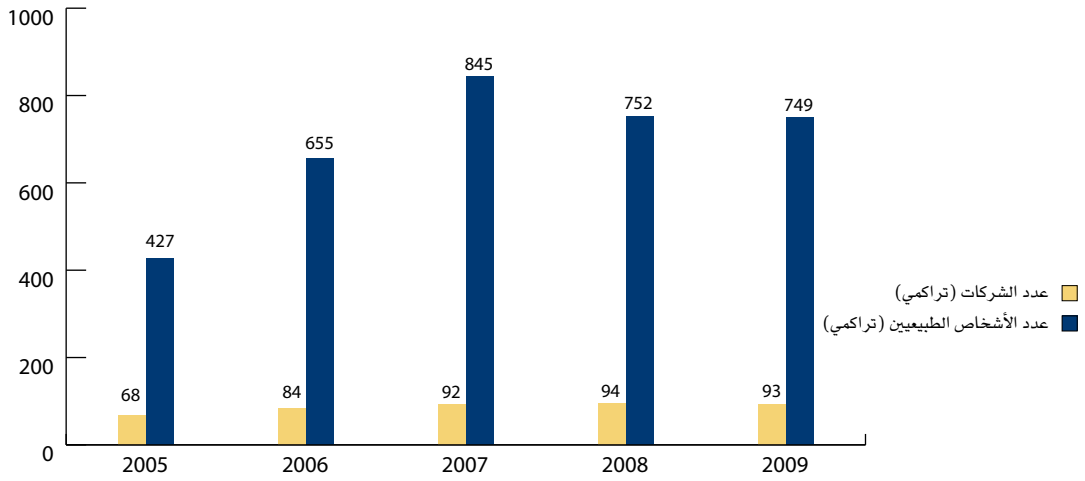

مخالفات شركات الخدمات المالية

تقوم دائرة الترخيص والتفتيش في الهيئة بمتابعة مستمرة لكافة شؤون شركات الخدمات المالية ومدى التزامها بقانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه. كما تقوم بمتابعة مدى تقيد هذه الشركات بمعايير الملاءة من خلال الزيارات التفتيشية وتحليل تقارير الملاءة المالية الأسبوعية التي تقدمها هذه الشركات للهيئة، ومقارنة بنودها والتي تشمل التحقق من نسبة إجمالي الالتزامات إلى حقوق الملكية، والمسحوبات الشخصية للشركاء إلى رأس المال المدفوع، وإجمالي الذمم المدينة والدائنة إلى صافي حقوق الملكية. ويتم التحقق من انسجامها مع الحدود العليا لهذه النسب وكذلك إجراء تحليل لنسب السيولة لهذه الشركات ومعرفة وضعها المالي.

ونتيجة لهذه المتابعة، فقد قامت الهيئة من خلال دائرة الترخيص والتفتيش بمخالفة عدد من شركات الخدمات المالية آخذة بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار المخالفة وإيقاع العقوبة تكرار بعض المخالفات من قبل بعض الشركات وكانت مخالفات شركات الخدمات المالية خلال عام 2009 كما يلي:

1. مخالفة خمس شركات خدمات مالية لقيامها بتقديم بيانات مالية لا تعكس الوضع الحقيقي للشركة، وتم فرض غرامة مالية على احداها بقيمة سبعة الاف وخمسمائة دينار وتعليق اعمال شركتين وتحويل شركة الى المدعي العام وطلب سماع اقوال اخرى.

2. مخالفة شركتي خدمات مالية لقيامهما بالتأثير سلباً على المنافسة والحد من الخدمات المقدمة من قبلهما، حيث تم تنبيه الشركتين والتأكيد عليهما بضرورة الالتزام بأحكام القانون.

3. إصدار ثمانين مخالفة بحق شركات الخدمات المالية لقيامهم بمخالفة معايير الملاءة المالية سواء من حيث عدم تحصيل أرصدة الذمم المدينة للعملاء أو تجاوز أرصده الذمم المدينة والدائنة للعملاء الحد الأعلى المسموح به أو تجاوز مجموع الالتزامات التي على الوسيط الحد الأعلى المسموح به أو تجاوز مسحوبات الشركاء الحد الأعلى المسموح به أو لعدم إجراء التسويات المطلوبة عليه أو لمخالفة نسبة السيولة، حيث تم فرض غرامات مالية تتراوح قيمها ما بين المئتين وخمسين ديناراً وخمسمائة دينار، وتم اتخاذ اجراءات خاصة بحق تسع شركات مثل الزامها بعدم تنفيذ عمليات شراء لصالح العملاء والاكتفاء بعمليات البيع، والاحتفاظ بمبلغ نقدي يعادل الذمم الدائنة وتصفية الذمم الدائنة، وعدم فتح حسابات لعملاء جدد، وتقديم كفالات بنكية إضافية بقيم تتراوح ما بين مئة الف وخمسمائة الف دينار، وعدم سحب اوراق مالية للعملاء من مركز الايداع.

4. إصدار اربع مخالفات لتعليمات الترخيص من حيث عدم الحصول على موافقة الهيئة المسبقة قبل امتلاك (5%) فأكثر من رأس مال شركة الخدمات المالية، حيث تم فرض غرامة مالية تتراوح قيمتها ما بين ثلاثة الاف دينار وخمسة الاف دينار وتم الاعتماد على مدى جسامة المخالفة في تحديد الغرامة المفروضة.

5. إصدار اربع مخالفات لتعليمات التداول لعدم الاحتفاظ بتفاويض خطية أو هاتفية من العملاء أو الاحتفاظ باتفاقيات غير مطابقة للتعليمات، حيث تم فرض غرامات مالية على عليهم مقدارها مئتين وخمسين ديناراً لكل واحدة منها.

6. إصدار مائتين وتسعة وخمسين إشعار سماع أقوال للمخالفين لتعليمات التمويل على الهامش وذلك لانخفاض نسبة هامش الصيانة عن الحد الأدنى الذي يقرره المجلس، حيث تم التأكيد على اربع شركات بعدم تكرار المخالفة، والاكتفاء بإشعار المخالفة الموجه لستة عشرة شركة.

للهيئة إجراء أي تحقيق أو تفتيش أو تدقيق تراه ضروريا لتنفيذ القانون وحماية المستثمرين.

7. إصدار سبع وسبعين مخالفة لتعليمات الترخيص من حيث انخفاض صافي حقوق الملكية عن (75%) من رأس المال المدفوع، أو عدم الالتزام بتعيين ضابط امتثال أو عدم إعلام الهيئة خطياً بأي تغيير يطرأ على المعلومات المقدمة لها، أو عدم إعلام الهيئة بالاتفاقيات التي تعقدها مع البنوك، أو عدم إرسال كشف حساب للعملاء كل 3 أشهر على الأقل أو عدم توافر متطلبات الترخيص في شركات الخدمات المالية بصورة مستمرة، أو عدم مسك الدفاتر والسجلات المحاسبية الخاصة بها، أو بيع أوراق مالية قبل التأكد من ملكيتها وبأنها غير محجوزة ومرهونة، أو عدم الالتزام بمهام المدير التنفيذي، أو مخالفة شروط المعتمد الإداري، أو قبول تفاويض من غير العملاء الموثقين لديهم حسب الأصول، أو عدم التزام هيئة المديرين بوضع السياسات العامة للشركة والإشراف عليها، أو عدم إعلام الهيئة بالدعاوى المتعلقة بالشركة أو المعتمدين بالشركة، حيث تم فرض غرامة مالية على ثلاثة عشر شركة بقيمة تتراوح بين المئتين وخمسين دينار وخمسة الاف دينار، وتم التأكيد على ثلاثة شركات بالالتزام وعدم تكرار المخالفة، وتنبيه خمس شركات بعدم تكرار المخالفة..

8. إصدار ستة وتسعين مخالفة لقرارات مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية الموجهة لكافة شركات الخدمات المالية مثل الالتزام بأن لا تتجاوز نسبة الذمم المدينة لحقوق الملكية 100%، أو القرارات الخاصة بشركة معينة، حيث تم فرض غرامات مالية على الشركات المخالفة قيمتها خمسمائة دينار لكل مخالفة.

9. اصدار مخالفة لاحدى شركات التدقيق لقيامها بالمصادقة على بيانات مالية غير صحيحة حيث تم تحويل الشركة للنائب العام.

10. اصدار مخالفة لمعتمد اداري لإحدى شركات الخدمات المالية لقيامه بالمصادقة على بيانات مالية غير صحيحة ومخالفته للمعايير المحاسبية المعتمدة حيث تم تحويل المعتمد للنائب العام.

الرقابة على التداول

من خلال السعي المستمر لإحكام الرقابة على سوق رأس المال وتحقيق العدالة والمساواة بين جمهور المستثمرين ولضمان سلامة التداول وعدالة التسعير وتوفير البيئة المناسبة للتفاعل الحر بين قوى العرض والطلب لجعل البيئة الاستثمارية آمنة وجاذبة للاستثمار،أطلقت الهيئة نظام الرقابة الفوري الـ ARAMIS والذي يمتاز بقدرته على توفير جميع المعلومات المتعلقة بالتداول بصورة فورية أو تاريخية كأسماء المتداولين في السوق مع جميع التفاصيل المتعلقة بهم من حيث نسب شرائهم وبيعهم على ورقة مالية محددة أو على السوق بشكل عام وذلك لمعرفة الأشخاص المؤثرين على السوق ومتابعة تعاملاتهم، كما يمتاز النظام بأنه يصدر إنذارات ALERTS لأي تداول يخالف المعايير السليمة والدقيقة الموضوعة من قبل دائرة الرقابة على التداول وذلك ليسهل على المراقبين إمكانية منع أو تتبع الحركات المخالفة والتي يكون لها تأثير على سلامة سير التداول، كما قامت الدائرة باستخدام نظام التداول الالكتروني GL بنسخته الجديدة والذي تم إطلاقه من قبل بورصة عمان حيث يمتاز هذا النظام بوجود فترات للتداول اكبر من النظام السابق حيث تم إضافة فترة ما قبل الإغلاق للتداول والتي استحدثت لمنع التأثير على أسعار الإغلاق، وتم ربط النظام بقاعدة بيانات مركز الإيداع بشكل مباشر كما تم اعتماد آلية لاستخراج التقارير من السجلات التاريخية من قاعدة البيانات من خلال برمجية Business Object التي تتيح إمكانية تصميم التقرير وفق المعلومات المطلوبة، كما ترتبط دائرة الرقابة على التداول بعدة أنظمة وبرمجيات وذلك لمساعدتها في إتمام عملها بالشكل السليم وهي نظام مركز إيداع الأوراق المالية الذي يوفر أسماء الأشخاص المتعاملين على الأوراق المالية ومعرفة عدد الأوراق المالية التي يملكها المتعاملين بالسوق، ويرتبط هذا النظام بنظام الأحوال المدنية والذي يتيح للدائرة معرفة أقارب الأشخاص المتعاملين بالسوق، ونظام MIS الذي يظهر للمراقبين صافي أعمال الوسطاء خلال فترة معينة كما يظهر تقارير بأكبر الأحجام التي تم تنفيذها على الأوراق المالية وتقارير أخرى تساعد على إتمام عملية الرقابة، كما قامت الدائرة باستحداث عدة برامج داخلية تساعدها على تتبع تعاملات المستثمرين الذين يعملون ضمن مجموعات.

وتعمل دائرة الرقابة على التداول خلال جلسة التداول بمتابعة عمليات التداول والتحقق من انسجامها مع القوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها وفي حالة اكتشاف أي سلوك مخالف تقوم دائرة الرقابة على التداول بالاتصال مع الوسيط للتنبيه عليه لتجنب هذا السلوك وفي حالة وجود مخالفات جوهرية يتم متابعتها بعد الجلسة حيث يتم تحليل موسع للعمليات التي يشتبه بوجود مخالفات فيها، ودراسة تعاملات الأطراف ذوي العلاقة خلال تلك الجلسة وخلال الفترات السابقة لتأكيد أو نفي حدوث مخالفة، وفي حال التأكد من وجود مخالفة يتم السير بإجراءات إشعار الجهة المخالفة وإتمام الإجراءات القانونية المتعلقة بتلك المخالفة.

كما تقوم دائرة الرقابة على التداول بمراقبة كافة عمليات التداول وتولي أهمية خاصة للتداولات التي يمكن أن تؤثر على سلامة سير عملية التداول حيث تقوم الدائرة بالبحث فيما إذا كان هنالك علاقات بين أطراف هذه التداولات وعمل مجموعات تتكون من هؤلاء الأشخاص بحيث تقوم بسحب حركات تداول تلك المجموعات يومياً وذلك لتشديد الرقابة عليهم ومنعهم من إجراء مثل تلك التداولات والتي تهدف إلى إيهام الجمهور بوجود تداول نشط على الورقة المالية أو التأثير على سعر الورقة المالية أو حجم تداولها، وتعمل الدائرة على دراسة تغيرات الأسعار خلال الجلسة وتقارنها مع تغيرات الأسعار خلال الجلسات السابقة وفي حال وجود ارتفاع أو انخفاض في سعر ورقة مالية ملفت للنظر يتم دراسة الافصاحات الواردة من الشركة المصدرة للورقة المالية وفي حال عدم وجود افصاحات تبرر هذا التغير في السعر تقوم الدائرة بمخاطبة الشركة المصدرة للورقة المالية والطلب منها تزويد الهيئة بأية معلومات أو أحداث جوهرية قد تكون وراء هذا التغير وعند الحصول على رد الشركة يتم تعميمه على جمهور المستثمرين وذلك بهدف توفير العدالة بين المتعاملين وتوفير اكبر قدر ممكن من المعلومات والبيانات التي تمكن المستثمر من اتخاذ قراره الإستثماري المبني على معلومات صحيحة وأسس علمية.

كما تتابع دائرة الرقابة على التداول ما ينشر في وسائل الإعلام من أخبار ومقالات ودراسات حيث يتم تحليل تعاملات الجهات التي تصرح بهذه الأخبار أو تصدر تلك الدراسات والتأكد من عدم وجود مصلحة خاصة لها وذلك للتأكد من عدم استغلال وسائل الإعلام للترويج وتحقيق مصالح خاصة على حساب جمهور المتعاملين، إضافة إلى ذلك فإن الدائرة تتابع الافصاحات والأخبار الخاصة بالشركات المدرجة وتعمل على تحليل التداولات في الفترات السابقة واللاحقة لهذه الافصاحات وخاصة تداولات الأشخاص المطلعين للتأكد من عدم استغلالهم للمعلومات الداخلية التي يحصلون عليها بحكم عملهم لتحقيق مصالحهم الخاصة.

كما تقوم الدائرة بإعداد تقارير يومية تتضمن أحجام التداول والتغيرات بالأسعار وأكثر الشركات تداولاً وأكثرها تذبذباً بالأسعار وتكون هذه الأرقام مقارنة مع الأيام السابقة كما تتضمن التقارير تفاصيل الصفقات الكبيرة ونسبة شراء وبيع الوسيط لعملائه ولمحفظته من حجم التداول الإجمالي.

الرقابة على مؤسسات سوق رأس المال

تخضع كل من بورصة عمان ومركز إيداع الأوراق المالية لرقابة هيئة الأوراق المالية وتتم متابعة مراقبة عمل هاتين المؤسستين من خلال دائرة الرقابة على مؤسسات سوق رأس المال.

أ. بورصة عمان:

تقوم دائرة الرقابة على مؤسسات سوق رأس المال بالتأكد من قيام بورصة عمان بمراقبة عمليات التداول والإشراف على أعضائها والتأكد من ممارسة أعضاء مجلس إدارة البورصة والإدارة التنفيذية لصلاحياتهم وفق القانون والأنظمة والتعليمات من خلال مراجعة وتدقيق التقارير التي تقدمها البورصة والتعاميم الصادرة عنها والمراسلات الموجهة لأعضائها كما ينظر مجلس مفوضين الهيئة في قرارات مجلس إدارة البورصة بشكل دوري ومنتظم.

أداء البورصة خلال عام 2009:

بالرغم من أن السوق قد استطاع الحفاظ على توازن نسبي بفضل الأطر التنظيمية والاجراءات والأدوات الرقابية التي تتبعها الهيئة، ووجود نظام افصاح وشفافية يوفر المعلومات الصحيحة للمستثمرين ويمنع الممارسات غير السليمة ولا يسمح بالتعامل بالأدوات المالية عالية المخاطر، فقد استمر تأثره نتيجة لما يحدث في أسواق المال الاقليمية والدولية وتداعيات الأزمة المالية العالمية، حيث سجلت مؤشرات أداء بورصة عمان تراجعا نتيجة لهذه الأزمة وعدم وجود ما يؤكد إنتهاءها أو قرب النجاح في مواجهتها على الصعيد الدولي إضافة لتراجع مستوى السيولة الموجهة للإستثمار في السوق، وذلك لأسباب منها تراجع ثروة المساهمين نتيجة لانخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية التي يملكونها، وانخفاض الاقراض المصرفي لغايات الاستثمار في الأوراق المالية.

شكل رقم (10): الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية للأعوام 1998 - 2009

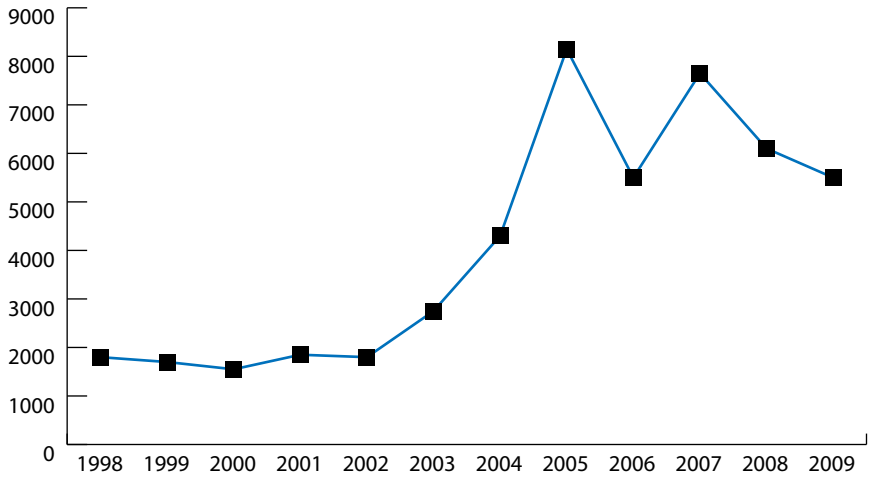

وقد بلغ حجم التداول عام 2009 حوالي 9.7 مليار دينار مقارنة مع 20.3 مليار دينار في عام 2008 أي بنسبة انخفاض بلغت 52% وبلغ عدد الأسهم المتداولة 6 مليار سهم خلال عام 2009 مقارنه مع 5.4 مليار سهم خلال عام 2008 أي بنسبة ارتفاع بلغت 10.7%. وعلى الرغم من التراجع في حجم التداول حافظ معدل دوران الأسهم الذي يعكس عدد الأسهم المتداولة إلى العدد الكلي للأسهم المدرجة على نفس معدله للعام السابق حيث بلغ معدل دوران الأسهم في البورصة 91.4% لهذا العام.

إذا أردت شراء وبيع الأوراق المالية في بورصة عمان فعليك مراجعة وسيط مالي مرخص من هيئة الأوراق المالية وقراءة الاتفاقية مع وسيطك قبل توقيعها والتأكد من العمولة المطلوبة وفق الحدود المعمول بها ومتابعة استثماراتك أولاً بأول.

شكل رقم (11): حجم التداول للأعوام 2004 - 2009

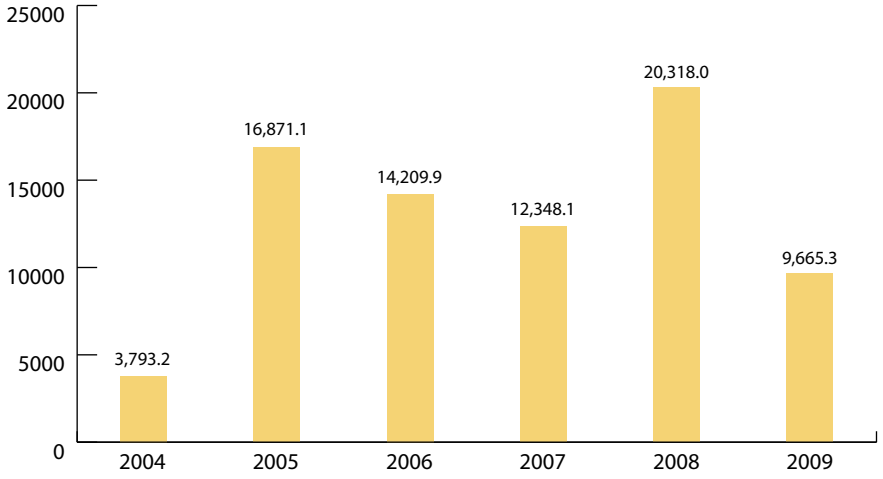

أما فيما يتعلق بالقيمة السوقية للأسهم المدرجة في البورصة فقد بلغت في نهاية عام 2009 حوالي 22.6 مليار دينار مقارنة مع 25.4 مليار أي بانخفاض نسبته 12% وشكلت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في البورصة في نهاية عام 2009 ما نسبته 150% من الناتج المحلي الإجمالي وتعتبر هذه النسبة من النسب الجيدة على المستوى العالمي وهذا يعكس الأهمية النسبية لبورصة عمان في الاقتصاد الوطني.

شكل رقم (12): القيمة السوقية لبورصة عمان للأعوام 2004 - 2009

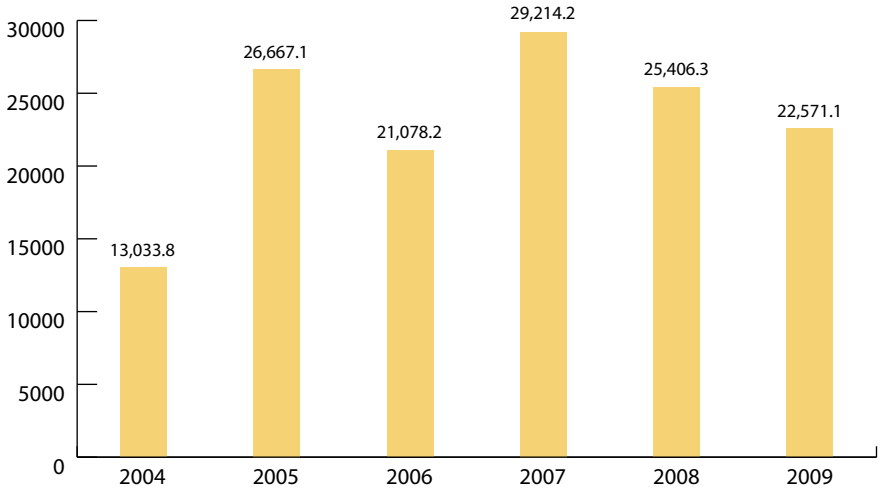

وارتفع عدد الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان إلى 272 شركة مقارنة مع 262 شركة بنهاية عام 2008 وبنسبة ارتفاع قدرها 4%.

شكل رقم (13): عدد الشركات المدرجة للأعوام 2004 - 2009

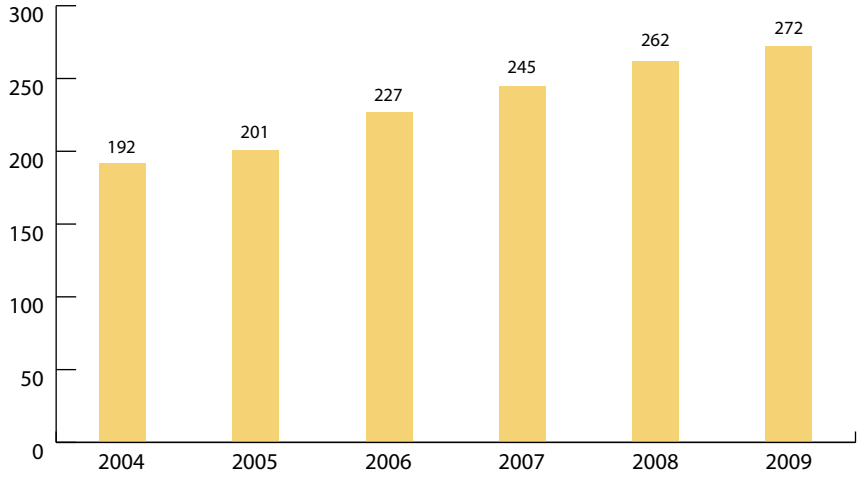

أما بالنسبة لصافي استثمارات غير الأردنيين في بورصة عمان فقد انخفض خلال عام 2009 بمقدار 3.8 مليون دينار، وبالتالي فقد انخفضت نسبة ملكية غير الأردنيين في بورصة عمان لتصل إلى 48.9% مقارنة مع 49.2% بنهاية عام 2008.

ب. مركز إيداع الأوراق المالية:

تقوم دائرة الرقابة على مؤسسات سوق رأس المال الوطني بمتابعة مدى قيام المركز بأعماله ونشاطاته وفق القانون والأنظمة والتعليمات والتأكد من ممارسة أعضاء مجلس إدارة المركز والإدارة التنفيذية لصلاحياتهم وفق الأنظمة والتعليمات كما وينظر مجلس مفوضي الهيئة في قرارات مجلس إدارة المركز بشكل دوري ومنتظم.

ويعمل المركز يومياً على تحديث سجلات المساهمين في الشركات المساهمة العامة المتداولة وغير المتداولة في البورصة وذلك نتيجة للتداولات في بورصة عمان بالإضافة إلى تحويلات الأوراق المالية التي تتم من خلال المركز مباشرة كما يتولى المركز إجراء التسويات المالية بين الوسطاء بموجب تحويلات مالية بنكية من وإلى حسابات الوسطاء لدى بنوكهم ومن خلال حساب التسوية الخاصة بالمركز لدى بنك التسوية وهو البنك المركزي الأردني.

كما يقوم المركز بتسجيل الأوراق المالية المصدرة من الشركات المساهمة العامة حيث تم خلال العام 2009 تسجيل أسهم شركتين مساهمتين عامتين جديدتين وبذلك يصبح مجموع الأسهم المصدرة من قبل الشركات المساهمة العامة والمسجلة لدى المركز في نهاية هذا العام 6.9 مليار سهم تبلغ قيمتها السوقية حولي 22.9 مليار دينار.

وبلغ عدد المساهمين المودعين في نهاية العام 2009 لدى المركز 650,259 مساهماً من أصل كامل عدد مساهمي الشركات المساهمة العامة البالغ عددهم 817.587 مساهماً أي ما نسبته حوالي 80% من عدد المساهمين الإجمالي يملكون 6.8 مليار سهم من أصل عدد الأسهم المصدرة والبالغة 6.9 مليار سهم أي ما نسبته 99% من عدد الأسهم المصدرة.

ومن المهام الرئيسية الأخرى التي يقوم بها المركز تنفيذ عمليات التحويل الارثي والتحويل العائلي وتحويلات الأوراق المالية غير المتداولة في البورصة حيث بلغ عدد عقود هذه التحويلات المختلفة أكثر من 19 ألف عملية تحويل تبلغ قيمتها الإجمالية حوالي 218 مليون دينار.

ويقوم مركز الإيداع بتقديم خدمات مباشرة للمستثمرين تتمثل بإصدار كشوف أرصدة وكشوف حسابات للأوراق المالية الخاصة بهم بحيث يستطيع المستثمر الاطلاع على كافة الحركات التي تمت على هذه الأوراق المالية، ويقدم المركز للمستثمرين خدمة التجميد والتي من خلالها يستطيع المستثمر تجميد أسهمه في السجل المركزي لدى المركز بحيث يتم منع أي عضو من أعضاء المركز من إجراء أي تصرف على هذه الأوراق المالية.

ويقوم المركز من خلال موقعه الالكتروني بنشر ملكيات أعضاء مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة والمساهمين الذين يملكون ما نسبته 1% وأكثر من رأس مال الشركات المساهمة العامة، هذا بالإضافة إلى نشر تداولات أعضاء مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة بشكل يومي.

القوائم المالية

هيئة الأوراق المالية
JORDAN

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

دولة رئيس الوزراء الأكرم
رئيس وأعضاء مجلس المفوضين المحترمين
هيئة الأوراق المالية
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير حول القوائم المالية

لقد دققنا القوائم المالية المرفقة لهيئة الأوراق المالية (مؤسسة عامة أردنية تأسست بموجب قانون خاص) والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2009 وقائمة الإيرادت والمصروفات وقائمة التغيرات في الاحتياطيات وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص لأهم السياسات المحاسبية والإيضاحات الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية

إن مجلس مفوضي الهيئة مسؤول عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية. تشمل هذه المسؤولية تصميم وتطبيق والمحافظة على نظام رقابة داخلي ذي صلة بإعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ، وكذلك اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الملائمة والقيام بتقديرات محاسبية معقولة حسب الظروف.

مسؤولية مدققي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية استنادا إلى تدقيقنا. لقد قمنا بتدقيقنا وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، وتتطلب منا هذه المعايير الالتزام بقواعد السلوك المهني وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية.

يتضمن التدقيق القيام باجراءات للحصول على ادلة مؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في القوائم المالية. إن إختيار تلك الإجراءات يستند الى اجتهاد مدقق الحسابات بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية سواء الناتجة عن الإحتيال او الخطأ. عند تقييم مدقق الحسابات للمخاطر يأخذ في الإعتبار نظام الرقابة الداخلي للهيئة ذي الصلة باعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف ابداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للهيئة. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية التي قامت بها الإدارة، اضافة الى تقييم العرض العام للقوائم المالية.

في اعتقادنا أن ادلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساسا لإبداء الرأي.

الـرأي

في رأينا، إن القوائم المالية تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي لهيئة الأوراق المالية كما في 31 كانون الأول 2009 وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

إرنست ويونغ/ الأردن
بشر إبراهيم بكر
ترخيص رقم 592 فئة (أ)

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية
8 آذار 2010

هيئة الأوراق المالية
مؤسسة عامة أردنية تأسست بموجب قانون خاص
قائمة المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2009

	إيضاحات	2009	2008
الموجودات		دينـار	دينـار
موجودات غير متداولة			
ممتلكات ومعدات، صافي	5	5,378,915	5,198,275
قروض الإسكان، صافي	6	520,004	670,221
		5,898,919	**5,868,496**
موجودات متداولة			
إيرادات مستحقة وغير مقبوضة، صافي	7	14,567	155,560
ذمم وأرصدة مدينة أخرى، صافي	8	174,331	63,234
ذمم بورصة عمان ومركز إيداع الأوراق المالية	9	36,533	38,449
نقد وأرصدة لدى البنوك	10	18,236,924	30,733,639
		18,462,355	30,990,882
مجموع الموجودات		**24,361,274**	**36,859,378**
الاحتياطيات والمطلوبات			
الاحتياطيات	11		
احتياطي عام		6,113,525	6,113,525
احتياطي موجودات ثابتة (رأسمال)		6,000,000	6,000,000
احتياطي امتلاك حصة البورصة والمركز في المبنى القائم		4,000,000	4,000,000
التحويل للخزينة العامة		1,662,523	14,881,874
مجموع الاحتياطيات		**17,776,048**	**30,995,399**
المطلوبات			
مطلوبات غير متداولة			
مخصص تعويض نهاية الخدمة	12	4,002,420	3,581,519
سلفة بورصة عمان	13	1,654,100	1,654,100
		5,656,520	**5,235,619**
مطلوبات متداولة			
مصاريف مستحقة وغير مدفوعة		33,818	17,700
ذمم وأرصدة دائنة أخرى	14	689,138	405,560
إيرادات مقبوضة مقدماً		205,750	205,100
		928,706	628,360
مجموع المطلوبات		**6,585,226**	**5,863,979**
مجموع الاحتياطيات والمطلوبات		**24,361,274**	**36,859,378**

هيئة الأوراق المالية
مؤسسة عامة أردنية تأسست بموجب قانون خاص
قائمة الإيرادات والمصروفات
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2009

	إيضاحات	2009	2008
الإيرادات		دينـار	دينـار
عمولات التداول		9,685,671	21,427,410
رسوم إدراج وترخيص	15	657,366	601,049
رسوم تسجيل الأوراق المالية	16	740,718	2,012,187
إيرادات فوائد	17	1,172,614	1,759,090
إيرادات أخرى	18	799,808	587,672
مجموع الإيرادات		**13,056,177**	**26,387,408**
المصروفات			
مصاريف إدارية	19	5,170,330	5,410,068
مخصص تعويض نهاية الخدمة	12	791,140	442,574
مخصص مبالغ مستحقة مشكوك في تحصيلها		-	55,285
إستهلاكات وإطفاءات		432,184	205,598
مجموع المصروفات		**6,393,654**	**6,113,525**
زيادة الإيرادات عن المصروفات للسنة تم نقله لحساب الاحتياطيات في قائمة المركز المالي		**6,662,523**	**20,273,883**

هيئة الأوراق المالية

مؤسسة عامة أردنية تأسست بموجب قانون خاص

قائمة التغيرات في الاحتياطيات

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2009

	احتياطي عام	احتياطي موجودات ثابتة (رأسمال)	احتياطي امتلاك حصة البورصة والمركز في المبنى القائم	التحويل للخزينة العامة	صافي الفائض السنوي	المجموع
الرصيد كما في أول كانون الثاني 2009	**6,113,525**	**6,000,000**	**4,000,000**	**14,881,874**	**-**	**30,995,399**
زيادة الإيرادات عن المصروفات	-	-	-	-	6,662,523	6,662,523
المحول للخزينة العامة	-	-	-	6,662,523	(6,662,523)	-
المدفوع للخزينة العامة	-	-	-	(19,881,874)	-	(19,881,874)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2009	**6,113,525**	**6,000,000**	**4,000,000**	**1,662,523**	**-**	**17,776,048**
الرصيد كما في أول كانون الثاني 2008	**5,721,516**	**6,000,000**	**4,000,000**	**11,832,547**	**-**	**27,554,063**
زيادة الإيرادات عن المصروفات	-	-	-	-	20,273,883	20,273,883
المحول للاحتياطيات	392,009	-	-	-	(392,009)	-
المحول للخزينة العامة	-	-	-	19,881,874	(19,881,874)	-
المدفوع للخزينة العامة	-	-	-	(16,832,547)	-	(16,832,547)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2008	6,113,525	6,000,000	4,000,000	14,881,874	-	30,995,399

هيئة الأوراق المالية
مؤسسة عامة أردنية تأسست بموجب قانون خاص
قائمة التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2009

	2009	2008
الانشطة التشغيلية	دينـار	دينـار
زيادة الايرادات عن المصروفات للسنة	6,662,523	20,273,883
تعديلات		
استهلاكات واطفاءات	432,184	205,598
(الوفر في مخصص) مخصص مبالغ مستحقة مشكوك في تحصيلها	(28,900)	55,285
مخصص تعويض نهاية الخدمة	791,140	442,574
التغير في راس المال العامل		
النقص (الزيادة) في إيرادات مستحقة وغير مقبوضة	140,993	(143,527)
(الزيادة) النقص في ذمم وأرصدة مدينة أخرى	(82,197)	589
النقص (الزيادة) في ذمم بورصة عمان ومركز إيداع الأوراق المالية	1,916	(21,034)
(النقص) الزيادة في ذمم وأرصدة دائنة أخرى ومخصص تعويض نهاية الخدمة	(86,661)	294,295
الزيادة (النقص) في مصاريف مستحقة غير مدفوعة	16,118	(20,945)
الزيادة في إيرادات مقبوضة مقدماً	650	37,125
صافي التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية	**7,847,766**	**21,123,843**
الأنشطة الاستثمارية		
قروض الإسكان	150,217	208,565
شراء ممتلكات ومعدات	(612,824)	(366,462)
صافي التدفق النقدي المستخدم في الأنشطة الاستثمارية	(462,607)	(157,897)
الأنشطة التمويلية		
المدفوع للخزينة العامة	(19,881,874)	(16,832,547)
صافي التدفق النقدي المستخدم في الأنشطة التمويلية	**(19,881,874)**	**(16,832,547)**
صافي (النقص) الزيادة في النقد وما في حكمه	**(12,496,715)**	**4,133,399**
النقد وما في حكمه كما في بداية السنة	**30,733,639**	**26,600,240**
النقد وما في حكمه كما في نهاية السنة	**18,236,924**	**30,733,639**

هيئة الأوراق المالية
مؤسسة عامة أردنية تأسست بموجب قانون خاص
إيضاحات حول القوائم المالية
31 كانون الأول 2009

1. عام

تأسست هيئة الأوراق المالية بموجب قانون الأوراق المالية المؤقت رقم (23) لسنة 1997 والذي صدر بتاريخ 15 أيار 1997 كهيئة ترتبط برئيس الوزراء، وتتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري. تعتبر الهيئة الخلف القانوني والواقعي لسوق عمان المالي وقد آلت اليها جميع حقوقه وإلتزاماته وموجوداته وسجلاته وأمواله المنقولة وغير المنقولة.

هذا وقد تم الغاء قانون الأوراق المالية المؤقت رقم (23) لسنة 1997 وتعديلاته وحل محله قانون الأوراق المالية المؤقت رقم (76) لسنة 2002 والذي صدر بتاريخ 31 كانون الأول 2002.

تم تنفيذ أحكام قانون الأوراق المالية رقم (23) لسنة 1997 تدريجياً خلال عامين من صدوره بقرارات من مجلس الوزراء بناء على تنسيب مجلس المفوضين الذي عين بموجب هذا القانون، بإستثناء الأحكام الانتقالية الواردة فيه حيث تم العمل بها من تاريخ صدور القانون وترتب عن ذلك إنشاء ثلاث مؤسسات وهي هيئة الأوراق المالية، سوق الأوراق المالية (بورصة عمان) ومركز إيداع الأوراق المالية حيث تتمتع كل من هذه المؤسسات بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري.

تهدف الهيئة الى توفير المناخ الملائم لتحقيق سلامة التعامل بالأوراق المالية، وتنظيم وتطوير ومراقبة سوق الأوراق المالية وسوق راس المال في المملكة وذلك من خلال تنظيم ومراقبة إصدار الأوراق المالية والتعامل بها، وتنظيم ومراقبة نشاطات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة وإشرافها.

تم اقرار القوائم المالية من قبل مجلس المفوضين في جلسته المنعقدة بتاريخ 8 آذار 2010.

2. أسس إعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ الكلفة التاريخية.

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

إن الدينار الأردني هو عملة إظهار القوائم المالية والذي يمثل العملة الرئيسية للهيئة.

3. استخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة الهيئة القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الالتزامات المحتملة. إن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر أيضا على الإيرادات والمصاريف والمخصصات وبشكل خاص يتطلب من إدارة الهيئة القيام بأحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ وأوقات التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها الناجمة عن اوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات في المستقبل في أوضاع وظروف تلك المخصصات.

4. أهم السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المتبعة للسنة متماثلة مع السياسات المحاسبية التي تم إتباعها في السنة السابقة.

وفيما يلي أهم السياسات المحاسبية المطبقة:

- **تحقق الإيرادات**

يتم تحقق إيراد عمولات التداول يوميا بعد إغلاق التداول. هذا وقد أقر مجلس الوزراء ومجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية نسباً معينة توزع على أساسها العمولات بين هيئة الأوراق المالية وبورصة عمان (سوق الأوراق المالية) ومركز إيداع الأوراق المالية.

يتم تحقق رسوم الإدراج والترخيص سنوياً.

يتم تحقق رسوم تسجيل الأوراق المالية حين تسجيلها لدى الهيئة.

- **ممتلكات ومعدات**

تظهر الممتلكات والمعدات بسعر الكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم. ويتم استبعاد كلفة الممتلكات والمعدات والاستهلاك المتراكم حين بيع الممتلكات والمعدات أو التخلص منها ويتم إثبات اية أرباح أو خسائر في قائمة الإيرادات والمصروفات.

تستهلك الممتلكات والمعدات باستخدام طريقة القسط الثابت وبنسب سنوية تتراوح ما بين 4% الى 33%.

عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فانه يتم تخفيض قيمتها الى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الايرادات والمصروفات.

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك بشكل دوري للتأكد من أن طريقة وفترة الاستهلاك تتناسب مع المنافع الاقتصادية المتوقعة من الممتلكات والمعدات.

- **قروض الاسكان**

يتم تسجيل قروض الاسكان بالكفلة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم تسجيل الأرباح والخسائر عند حدوث تدني في قيمة الموجودات في قائمة الإيرادات والمصروفات.

- **مخصص تعويض نهاية الخدمة**

يتم احتساب تعويض نهاية الخدمة وفقاً لأحكام نظام موظفي هيئة الأوراق المالية رقم (26) لسنة 2006.

- **ذمم دائنة ومستحقات**

يتم إثبات المطلوبات للمبالغ المستحقة السداد في المستقبل للبضائع او الخدمات المستلمة سواء تمت او لم تتم المطالبة بها من قبل المورد.

- **النقد وما في حكمه**

إن النقد وما في حكمه المدرج في قائمة التدفقات النقدية يشتمل على نقد وأرصدة لدى البنوك.

5. ممتلكات ومعدات، صافي

الكلفة	ارض مبنى* الهيئة دينار	مبنى* الهيئة دينار	أجهزة الكترونية دينار	أثاث ومفروشات دينار	آلات وأجهزة دينار	سيارات ووسائط نقل دينار	قاصات دينار	المجموع دينار
الرصيد كما في اول كانون الثاني 2009	2,646,944	2,841,660	647,042	187,165	93,764	469,567	3,495	6,889,637
الإضافات	-	33,666	555,945	2,287	20,566	-	360	612,824
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2009	2,646,944	2,875,326	1,202,987	189,452	114,330	469,567	3,855	7,502,461
الاستهلاك المتراكم								
الرصيد كما في اول كانون الثاني 2009	-	844,922	387,467	126,027	43,388	286,362	3,196	1,691,362
الإضافات	-	114,757	270,857	11,738	8,283	26,454	95	432,184
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2009	-	959,679	658,324	137,765	51,671	312,816	3,291	2,123,546
صافي القيمة الدفترية كما في 31 كانون الأول 2009	2,646,944	1,915,647	544,663	51,687	62,659	156,751	564	5,378,915
الكلفة								
الرصيد كما في اول كانون الثاني 2008	2,646,944	2,812,269	391,781	176,743	84,876	407,067	3,495	6,523,175
الإضافات	-	29,391	255,261	10,422	8,888	62,500	-	366,462
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2008	2,646,944	2,841,660	647,042	187,165	93,764	469,567	3,495	6,889,637
الاستهلاك المتراكم								
الرصيد كما في اول كانون الثاني 2008	-	732,145	334,654	114,208	35,839	265,824	3,094	1,485,764
الإضافات	-	112,777	52,813	11,819	7,549	20,538	102	205,598
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2008	-	844,922	387,467	126,027	43,388	286,362	3,196	1,691,362
صافي القيمة الدفترية كما في 31 كانون الأول 2008	**2,646,944**	**1,996,738**	**259,575**	**61,138**	**50,376**	**183,205**	**299**	**5,198,275**

* قرر مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية خلال عام 2001 اعتماد نسب لتوزيع ملكية مبنى الهيئة واشغاله من قبل مؤسسات سوق رأس المال وفقاً للنسب التالية:

	النسبة
هيئة الاوراق المالية	%47
بورصة عمان	%28
مركز ايداع الاوراق المالية	%25

وعليه فقد تم تحويل حصص بورصة عمان ومركز ايداع الاوراق المالية في المبنى والأرض وفقاً لهذه النسب، علماً بأن الأرض وما عليها من إنشاءات ما تزال مسجلة باسم هيئة الأوراق المالية.

6. قروض الإسكان، صافي

	2009	2008
	دينـار	دينـار
أصل القروض الممنوحة	769,051	1,047,543
فوائد دائنة مستحقة عن أصل القروض	489,123	494,850
أقساط قروض مسددة	(534,537)	(651,993)
فوائد مدينة مستحقة عن أقساط القروض المسددة	(128,683)	(147,160)
أقساط قروض مستحقة وغير مقبوضة	(23,609)	(23,152)
	571,345	**720,088**
ينزل: قروض مشكوك في تحصيلها	51,341	49,867
	520,004	**670,221**

يتم احتساب فائدة بسيطة دائنة على قروض الإسكان الممنوحة للموظفين بمعدل 5% سنويا كما تحتسب فائدة بسيطة مدينة بمعدل 5% سنويا على الأقساط المسددة من أصل قروض الإسكان الممنوحة، ويعتبر الفرق بين الفائدة الدائنة والمدينة جزءا لا يتجزأ من أصل القروض الممنوحة.

وفقا لتعليمات سوق عمان المالي فقد تم منح القروض المبينة أعلاه مقابل قيام المستفيدين برهن العقار والتأمين عليه بمبلغ لا يقل عن رصيد القرض لصالح الهيئة ضد أخطار الحريق والزلازل والانجراف وذلك طيلة مدة القرض.

فيما يلي الحركة على مخصص القروض المشكوك في تحصيلها

	2009	2008
	دينـار	دينـار
رصيد بداية السنة	49,867	48,390
المخصص للسنة	1,474	1,477
رصيد نهاية السنة	**51,341**	**49,867**

7. إيرادات مستحقة وغير مقبوضة، صافي

	2009	2008
	دينـار	دينـار
رسوم إدراج	88,335	83,437
رسوم تسجيل أوراق مالية	51,118	240,800
رسوم ترخيص مستحقة	1,000	500
ايرادات تقديم معلومات	19,946	19,945
فوائد بنكية مستحقة وغير مقبوضة	3,454	16,228
أخـرى	873	873
	164,726	361,783
ينزل: مبالغ مستحقة مشكوك في تحصيلها	150,159	206,223
	14,567	**155.560**

فيما يلي الحركة على المبالغ المستحقة المشكوك في تحصيلها

	2009	2008
	دينـار	دينـار
رصيد بداية السنة	206,223	147,615
(الوفر في المخصص) المخصص للسنة	(30,374)	58,608
ديون معدومة	(25,690)	-
رصيد نهاية السنة	**150,159**	**206,223**

8. ذمم وأرصدة مدينة أخرى

	2009	2008
	دينـار	دينـار
ذمم مدينة	4,731	10,953
تأمينات مستردة	4,686	4,686
مصاريف مدفوعة مقدما	14,394	12,808
أقساط قروض مستحقة	23,609	23,152
دفعات على حساب شراء ممتلكات	116,000	-
مشروع المركز المالي الأردني	10,676	10,676
أخـرى	235	959
	174,331	**63,234**

فيما يلي الحركة على الذمم المشكوك في تحصيلها

	2009	2008
	دينـار	دينـار
رصيد بداية السنة	-	4,800
الوفر في المخصص للسنة	-	(4,800)
رصيد نهاية السنة	-	-

9. ذمم بورصة عمان ومركز إيداع الأوراق المالية

	2009	2008
	دينـار	دينـار
بورصة عمان	17,695	17,350
مركز ايداع الاوراق المالية	18,838	21,099
	36,533	**38,449**

10. نقد وأرصدة لدى البنوك

يتضمن النقد والأرصدة لدى البنوك مبلغ الاحتياطي العام وكذلك الاحتياطي المشكل لإعادة امتلاك حصص بورصة عمان ومركز إيداع الأوراق المالية في المبنى القائم.

تشتمل الأرصدة لدى البنوك على ودائع لأجل تستحق خلال فترة لا تزيد عن شهر واحد وبمعدل فائدة سنوية 6,10% على الودائع بالدينار و4,80% على الودائع بالدولار.

11. الإحتياطيات

يمثل هذا البند الاحتياطيات التي تم إنشاؤها بموجب احكام المادة (29) من قانون الأوراق المالية المؤقت رقم (76) لسنة 2002.

- جاء تشكيل احتياطي امتلاك حصص بورصة عمان ومركز إيداع الأوراق المالية في المبنى القائم بناء على قرار الهيئة لإعادة امتلاك كامل المبنى القائم.
- تنص الفقرة (ب) من المادة (29) من قانون الأوراق المالية المؤقت رقم (76) لسنة 2002 على أن تحتفظ الهيئة باحتياطي عام يعادل مثل إجمالي النفقات في ميزانيتها السنوية وتدفع المبالغ الزائدة عن ذلك إلى خزينة المملكة الأردنية الهاشمية.

12. مخصص تعويض نهاية الخدمة

ان الحركة على هذا المخصص هي كما يلي:

	2009	2008
	دينـار	دينـار
الرصيد في بداية السنة	3.581.519	3,218,452
يضاف: مخصص تعويض نهاية الخدمة للسنة*	791,140	442,574
ينزل: مخصصات مدفوعة	370,239	79,507
الرصيد في نهاية السنة	**4,002,420**	**3,581,519**

* صدر بالجريدة الرسمية خلال عام 2006 نظام جديد لموظفي هيئة الأوراق المالية رقم (26) لسنة 2006 والذي ينص على صرف تعويض نهاية الخدمة للموظفين لحالات محددة من إنهاء الخدمة ويحتسب مبلغ التعويض على أساس سنوات خدمة الموظف في الهيئة.

13. سلفة بورصة عمان

يمثل هذا البند رصيد السلفة الممنوحة للهيئة من بورصة عمان خلال عام 2004 وذلك بهدف شراء ارض مشروع المركز المالي حيث كان مقررا أن تقوم الهيئة بإنشاء هذا المشروع. تم استئناف العمل بهذا المشروع بداية عام 2009 من قبل بورصة عمان ومركز إيداع الأوراق المالية ومن المتوقع أن يتم تسوية رصيد السلفة خلال أربعة أعوام من استئناف المشروع.

14. ذمم وأرصدة دائنة أخرى

	2009	2008
	دينـار	دينـار
أمانات موردين	138,990	233,123
أمانات أخرى	176,785	169,474
إيرادات مؤجلة	366,333	1,893
أخرى	7,030	1,070
	689,138	**405,560**

15. رسوم إدراج وترخيص

	2009	2008
	دينـار	دينـار
رسوم إدراج	442,891	416,999
رسوم ترخيص	214,475	184,050
	657,366	**601,049**

تبلغ رسوم الإدراج 0,0002 دينار من القيمة الاسمية للأسهم والسندات على ان لا يزيد المبلغ عن 2,000 دينار ومبلغ 250 ديناراً رسماً مقطوعاً لقاء كل إصدار لإسناد القرض تصدر عن الحكومة أو المؤسسات العامة الحكومية والبلديات. بموجب نظام رسوم هيئة الأوراق المالية رقم (24) لسنة 1999 والمعمول به ابتداءً من أول حزيران 1999.

16. رسوم تسجيل الأوراق المالية

تبلغ رسوم تسجيل الأوراق المالية بموجب نظام رسوم هيئة الأوراق المالية رقم (24) لسنة 1999 والمعمول به ابتداءً من أول حزيران 1999 وتعديلاته 0,003 دينار على الأسهم و0,0002 دينار على السندات من القيمة الإسمية للأوراق المالية والتي يجري تسجيلها على ان لا يزيد المبلغ عن 50,000 دينار و3,000 دينار لكل من الأسهم والسندات على التوالي.

17. إيرادات فوائد

	2009	2008
	دينـار	دينـار
فوائد بنكية	1,166,671	1,754,829
فوائد قروض الإسكان	5,943	4,261
	1,172,614	**1,759,090**

18. إيرادات أخرى

	2009	2008
	دينـار	دينـار
ايرادات دورات	11.680	14,400
غرامات	572,772	514,989
تبرعات	180,416	614
الوفر في مخصص مبالغ مستحقة مشكوك في تحصيلها	28,900	-
متفرقة	6,040	57,669
	799,808	**587,672**

19. مصاريف إدارية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	2009	2008
	دينـار	دينـار
رواتب، أجور، علاوات ومكافآت	2,499,163	2,300,264
مساهمة الهيئة في صندوق الادخار	209,135	192,675
مساهمة الهيئة في صندوق الضمان الاجتماعي	211,750	212,758
مساهمة الهيئة في صندوق الاسكان	1,200,000	950,000
مساهمة الهيئة في صندوق كرسي جلالة الملك	250,000	250,000
معالجات طبية	180,000	170,000
ملابس مستخدمين	9,368	9,906
تأمين	41,650	38,285
دورات وتدريب وعلاوات سفر	81,221	218,380
قرطاسية ولوازم مكتبية ومطبوعات	33,081	34,032
إيجار وحراسة وتنظيف	42,671	38,938
صيانة	76,637	63,056
خدمات واتصالات	148,279	134,560
ضيافة	12,746	19,434
إعلانات	7,976	6,491
تبرعات	26,050	125,000
كتب وصحف واشتراكات	33,077	31,164
أتعاب ومكافآت مستشارين وخبراء ولجان	78,620	73,520
أتعاب مهنية	8,500	8,500
رسوم مجلس تنظيم التعامل بالبورصات الأجنبية×	-	500,000
متفرقة	20,406	33,105
	5,170,330	**5,410,068**

* يمثل هذا البند مساهمة الهيئة في تأسيس مجلس تنظيم التعامل بالبورصات الأجنبية وذلك وفقا للمادة 11/أ من قانون تنظيم قانون التعامل بالبورصات الأجنبية لعام 2008.

20. القضايا المقامة على الهيئة

هنالك قضايا مقامة على الهيئة بمبلغ 850,000 دينار، تعتقد إدارة الهيئة بأن موقفها القانوني في هذه القضايا جيد وعلى الرغم من صعوبة التكهن بالقرار القضائي الذي سيصدر بالدعاوي الا انها وفي ظل تقييمها لموقفها القانوني ترى إدارة الهيئة انه لن يترتب على الهيئة أية التزامات مالية نتيجة لهذه القضايا.

21. معاملات مع جهات ذات علاقة

فيما يلي ملخص لمنافع (رواتب ومكافآت ومنافع أخرى) الإدارة التنفيذية العليا:

	2009	2008
	دينـار	دينـار
رواتب ومكافآت	307,468	231,075

22. القيمة العادلة للأدوات المالية

تتكون الموجودات المالية من النقد والأرصدة لدى البنوك، الذمم المدينة وبعض الأرصدة المدينة الأخرى. تتكون المطلوبات المالية من الذمم الدائنة وبعض الأرصدة الدائنة الأخرى.

إن القيمة العادلة للأدوات المالية لا تختلف بشكل جوهري عن القيمة الدفترية لهذه الأدوات.

23. إدارة المخاطر

أ. **مخاطر أسعار الفائدة**

ان الهيئة معرضة لمخاطر أسعار الفائدة على موجوداتها ومطلوباتها والتي تحمل فائدة مثل الودائع لدى البنوك.

يوضح الجدول التالي حساسية قائمة الإيرادات والمصروفات للتغيرات الممكنة المعقولة على أسعار الفائدة كما في 31 كانون الأول، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى المؤثرة ثابتة.

تتمثل حساسية قائمة الإيرادات والمصروفات بأثر التغيرات المفترضة الممكنة بأسعار الفوائد على زيادة الإيرادات عن المصروفات للهيئة لسنة واحدة، ويتم احتسابها على الموجودات والمطلوبات المالية التي تحمل سعر فائدة متغير كما في 31 كانون الأول.

2009

العملة	الزيادة بسعر الفائدة	الأثر على زيادة الإيرادات عن المصروفات للسنة
	(نقطة مئوية)	دينـار
دينار أردني	50	90,680
دولار أمريكي	50	377

2008

العملة	الزيادة بسعر الفائدة	الأثر على زيادة الإيرادات عن المصروفات للسنة
	(نقطة مئوية)	دينـار
دينار أردني	50	153,515
دولار أمريكي	50	377

في حال هنالك تغير سلبي في سعر الفائدة يكون الأثر مساوي للتغير أعلاه مع عكس الإشارة.

ب. **مخاطر الائتمان**

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز المدينون والأطراف الأخرى عن الوفاء بالتزاماتهم تجاه الهيئة.

وترى الهيئة بأنها ليست معرضة بدرجة كبيرة لمخاطر الائتمان حيث ان الشركات تقوم بتسديد الرسوم المترتبة عليها نقدا عند استحقاقها. كما تحتفظ الهيئة بالأرصدة والودائع لدى مؤسسات مصرفية رائدة.

ج. **مخاطر العملات**

إن معظم تعاملات الهيئة هي بالدينار الأردني والدولار الأمريكي. إن سعر صرف الدينار مربوط بسعر ثابت مع الدولار الأمريكي (1/41 دولار لكل دينار).

د. **مخاطر السيولة**

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة الهيئة على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماتها في تواريخ استحقاقها، وان إدارة مخاطر السيولة تتطلب الحفاظ على النقد الكافي لمواجهة التزاماتها، وللوقاية من هذه المخاطر تقوم الهيئة بإدارة الموجودات والمطلوبات وموائمة آجالها والاحتفاظ برصيد كاف من النقد وما في حكمه.

يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير المخصومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي بتاريخ القوائم المالية:

2009

	أكثر من 3 سنوات دينار
سلفة بورصة عمان	1,654,100

2008

	أكثر من 3 سنوات دينار
سلفة بورصة عمان	1,654,100

24. أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض أرقام القوائم المالية لعام 2008 لتتناسب مع تبويب أرقام القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2009، ولم ينتج عن اعادة التبويب أي أثر على الربح وحقوق الملكية لعام 2008.

الملاحق

هيئة الأوراق المالية
JORDAN

الملاحق

ملحق رقم (1) جداول الإصدارات الأولية

ملحق رقم (2) جداول المخالفات المرتكبة وأنواعها والإجراءات المتخذة بحق المخالفين *.

* يتضمن ملحق رقم (2) أسماء الجهات المخالفة لأحكام قانون الأوراق المالية رقم (76) لسنة 2002 والتشريعات الصادرة بمقتضاه وقد تم الإفصاح عنها استناداً لأحكام قانون الأوراق المالية بهدف تعزيز حماية المتعاملين في الأوراق المالية وانسجاماً مع التوجيهات والممارسات الدولية.

ملحق رقم (1) جداول الإصدارات الأولية

جدول رقم (1)
الإصدارات الأولية للشركات المساهمة العامة القائمة التي زادت رأسمالها
عن طريق الاكتتاب الخاص ورسملة الديون والاندماج خلال عام 2009

الرقم	اسم الشركة	عدد الاسهم المعروضة	طريقة تغطية اسهم الزيادة	سعر الإصدار	عدد الأسهم المغطاة	قيمة الأسهم المغطاة	موافقة الهيئة
1	اليرموك للتامين	502,738	تخصيص للمساهمين (عرض غير عام)	1.00	502,738	502,738	2009/05/05
2	الفارس الوطنية للاستثمار والتصدير	4,000,000	تخصيص للضمان الاجتماعي	0.75	4,000,000	3,000,000	2009/05/26
		5,000,000	خاص للمساهمين بنشرة	0.75	1,240,916	930,687	2009/05/26
3	الاردنية الاماراتية للتامين(الواحة للتامين سابقاً)	4,200,000	تخصيص شريك استراتيجي	1.00	4,200,000	4,200,000	2009/04/14
4	التجمعات للمشاريع السياحية	20,000,000	خاص لمساهمي الشركة بنشرة	1.00	15,170,859	15,170,859	2009/04/30
5	الكابلات الاردنية الحديثة	13,000,000	خاص لمساهمي الشركة بنشرة	1.00	11,320,324	11,320,324	2009/05/05
		36,111	تمكين مساهم من الاكتتاب	1.00	36,111	36,111	2009/05/05
		1,643,565	تمديد البيع من خلال السوق	1.00	454,094	454,094	2009/10/01
6	المجموعة المتحدة للنقل البري	1,522,678	عرض غير عام	1.00	1,522,678	1,522,678	2009/05/05
7	البطاقات العالمية	500,000	تغطية الاسهم غير المكتتب بها عن طريق تخصيصها لبنك الاتحاد	1.50	500,000	750,000	2009/06/11
8	فيلادلفيا لصناعة الادوية	400,000	اكتتاب خاص للمساهم اسامة خير	1.50	400,000	600,000	2009/06/17
9	الموارد الصناعية	10,000,000	تخصيصها لشركاء استراتيجيين	1.00	10,000,000	10,000,000	2009/06/17
10	الزي لصناعة الالبسة	2,508,052	تغطية الاسهم غير المكتتب بها عن طريق العرض العام	0.40	796,829	318,732	2009/06/11
11	الاهلية للمشاريع	311,695	تمكين مساهم من الاكتتاب	1.00	311,695	311,695	2009/06/17
12	الصناعية التجارية الزراعية (الانتاج)	5,000,000	تخصيص للشركة الصناعية لمواد التنظيف	0.64	5,000,000	3,200,000	2009/07/07
13	افاق للطاقة	105,000,000	تخصيص للمساهم زياد المناصير	1.00	105,000,000	105,000,000	2009/07/21
14	الاستثمارات والصناعات المتكاملة	4,000,000	عرض غير عام لمساهمي الشركة	1.00	4,000,000	4,000,000	2009/08/03
15	البنك العربي الاسلامي	5,000,000	تخصيص للمساهم الوحيد البنك العربي	1.00	5,000,000	5,000,000	2009/06/11
		13,500,000	تخصيص للمساهم الوحيد البنك العربي	1.00	13,500,000	13,500,000	2009/08/18
16	السلفوكيماويات الاردنية	156	تمكين مساهم من الاكتتاب	1.50	156	234	2009/07/21
17	الموحد للنقل والخدمات اللوجستية	6,511,057	خاص لمساهمي الشركة بنشرة	1.00	20,000	20,000	2009/07/07
18	الجميل للاستثمارات العامة	272,400	خاص للمساهمين بنشرة	1.00	272,277	272,277	2009/08/26
19	الزي لصناعة الالبسة	1,711,223	تغطية الاسهم غير المكتتب بها عن طريق تخصيصها لعدد من المستثمرين	0.40	1,711,223	684,489	2009/10/01
20	وادي الشتا للاستثمارات العامة	5,000,000	خاص للمساهمين بنشرة	1.00	2,508,933	2,508,933	2009/10/01
21	العربية الدولية للفنادق	5,000,000	خاص للمساهمين بنشرة	1.25	4,761,402	5,951,753	2009/10/15
22	اعمار للتطوير والاستثمار العقاري	11,220,000	خاص للمساهمين بنشرة	1.00	3,005,670	3,005,670	2009/10/01
23	العامة لصناعة وتسويق الخرسانة الخفيفة	4,250,000	خاص للمساهمين بنشرة	0.85	1,512,464	1,285,594	2009/10/01
24	االدباغة الاردنية/خاص للمساهمين بنشرة	500,000	خاص للمساهمين بنشرة	1.00	376,973	376,973	2009/11/18
25	المستقبل العربية للاستثمار	21,000,000	تخصيص شريك استراتيجي (شركة مينا للاستيراد والتصدير ذ.م.م	1.00	21,000,000	21,000,000	2009/12/14
26	أكاديمية الطيران الملكية الأردنية	968,575	رسملة ديون	12.58	598,575	12,183,705	2009/06/25
	المجموع	**252,558,250**			**219,093,917**	**227,107,546**	

ملاحظة: يتوجب على الشركات المساهمة العامة التي تقوم بطرح اسهمها للاكتتاب عن طريق الاصدار العام لمساهميها أن تقوم ببيع الاسهم غير المكتتب بها

جدول رقم (2)

الأسهم التي تم إصدارها في أعوام سابقة وتم تغطيتها في عام 2009

الرقم	اسم الشركة	سعر الإصدار	عدد الأسهم المغطاة	قيمة الأسهم المغطاة	موافقة الهيئة
1	ميثاق للاستثمارات العقارية/بيع من خلال السوق	1.00	3,624,720	3,624,720	2008/11/10
2	بنك الانماء الصناعي/تخصيص شريك استراتيجي(مسك للاستثمارات)	2.75	26,000,000	71,500,000	2008/12/31
3	اليرموك للتامين/ بيع من خلال السوق	1.00	35,154	35,154	2008/09/08
4	المتحدة للتامين /تغطية الاسهم غير المكتتب بها عن طريق تخصيصها لرئيس مجلس الادارة	1.00	121,665	121,665	2008/12/18
5	بندار للتجارة والاستثمار/بيع من خلال السوق	1.00	101	101	2008/09/24
6	الشرق العربي للاستثمارات المالية والاقتصادية/بيع من خلال السوق	1.00	105,778	105,778	2008/09/24
7	امواج العقارية	1.00	9,401,408	9,401,408	2008/12/23
8	حديد الاردن/ بيع من خلال السوق للاسهم غير المكتتب بها	1.00	312,382	312,382	2008/10/22
9	الجنوب لصناعة الفلاتر - بيع من خلال السوق للاسهم غير المكتتب	1.00	3	3	2008/10/22
10	بندار للتجارة والاستثمار/تمديد فترة البيع من خلال السوق	1.00	298,656	298,656	2009/02/10
11	الفارس الوطنية للاستثمار والتصدير - بيع من خلال السوق للاسهم غير المكتتب	1.00	3,069,429	3,069,429	2008/10/22
12	الاهلية للمشاريع/ بيع من خلال السوق	1.00	259,553	259,553	2008/10/22
المجموع			**43,228,849**	**88,728,849**	

جدول رقم (3)

الاصدارات الاولية للشركات حديثة التاسيس لعام 2009

الرقم	اسم الشركه	رأس المال المصرح به	رأس المال المكتتب به من قبل المؤسسين	عدد الأسهم المعروضة	قيمة الأسهم المعروضة	عدد الأسهم المغطاة	قيمة الأسهم المغطاة	قيمة رأس المال المكتتب به بعد الطرح	موافقة الهيئة على التسجيل
1	العبور للشحن والنقل / حديثة التاسيس	3,000,000	750,000	2,250,000	2,250,000	2,250,000	2,250,000	3,000,000	2009/11/24
المجموع		**3,000,000**	**750,000**	**2,250,000**	**2,250,000**	**2,250,000**	**2,250,000**	**3,000,000**	-

جدول رقم (4)

الاصدارات الاولية للشركات الناتجة عن تحول الصفة القانونية الى مساهمة عامة لعام 2009

الرقم	اسم الشركة	رأس المال المصرح به	رأس المال المكتتب به من قبل المؤسسين	عدد الأسهم المعروضة	قيمة الأسهم المعروضة	عدد الأسهم المغطاة	قيمة الأسهم المغطاة	قيمة رأس المال المكتتب به بعد الطرح	موافقة الهيئة على التسجيل
1	المجموعة المتحدة للنقل البري/متحولة	8,000,000	4,200,000	0	0	0	0	4,200,000	2009/01/28
2	الصفوة للاستثمارات المالية/متحولة	2,469,232	2,469,232	0	0	0	0	2,469,232	2009/04/30
3	رخام الاردن/اندماج	4,000,000	4,000,000	0	0	0	0	4,000,000	2009/07/07
المجموع		14,469,232	10,669,232	0	0	0	0	10,669,232.00	

جدول رقم (5)

الشركات التي قامت بزيادة راسمالها عن طريق رسملة الارباح المدورة وعلاوة الاصدار والاحتياطيات خلال عام 2009

الرقم	اسم الشركة	عدد الاسهم المصدرة	قيمة الاسهم المصدرة	تاريخ موافقة الهيئة	تاريخ حق المساهم
1	بنك المؤسسة العربية المصرفية	6,447,188	6,447,188	2009/26/5	2009/06/09
2	بنك الاتحاد	5,000,000	5,000,000	2009/11/6	2009/06/25
3	بنك االتجاري	3,478,750	3,478,750	2009/11/6	2009/06/25
4	بنك االقاهرة عمان	8,000,000	8,000,000	2009/11/6	2009/06/25
5	البنك الاستثماري	8,675,000	8,675,000	2009/11/6	2009/06/25
6	البنك العربي الاسلامي	8,500,000	8,500,000	2009/18/8	2009/09/01
7	البنك الاسلامي الاردني	18,750,000	18,750,000	2009/26/8	2009/09/09
8	التامين الاسلامية	2,000,000	2,000,000	2009/26/5	2009/06/09
9	الشرق العربي للتامين	1,850,000	1,850,000	2009/18/8	2009/09/01
10	المتكاملة للتاجير التمويلي	2,000,000	2,000,000	2009/18/3	2009/04/01
11	الجميل للاستثمارات العامة	204,600	204,600	2009/14/4	2009/04/28
12	المجموعة المتحدة للنقل البري	2,277,322	2,277,322	2009/5/5	2009/05/19
13	الزرقاء للتعليم والاستثمار	3,525,000	3,525,000	2009/26/5	2009/06/09
14	البلاد للاوراق المالية	1,500,000	1,500,000	2009/26/5	2009/06/09
15	العربية الدولية للفنادق	2,000,000	2,000,000	2009/26/5	2009/06/09
16	البلاد للخدمات الطبية	1,000,000	1,000,000	2009/26/5	2009/06/09
17	الكهرباء الاردنية	5,600,000	5,600,000	2009/11/6	2009/06/25
18	العقارية الاردنية للتنمية	4,500,000	4,500,000	2009/3/8	2009/08/17
19	درويش الخليلي واولاده	2,800,000	2,800,000	2009/11/6	2009/06/25
المجموع الاجمالي		88,107,860	88,707,860		

جدول رقم (6)

الشركات التي قامت بطرح اسناد قرض خلال عام 2009

الرقم	اسم الشركة	تاريخ الاصدار	عـدد الاسناد المغطاه	قيمة الاسناد المغطاة	تاريخ الاستحقاق	سعر الفائدة	موافقة الهيئة
1	الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري	25/01/2009	4,000	4,000,000	25/01/2010	%6.23	2008/05/14
2	الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري	25/02/2009	9,750	9,750,000	25/02/2010	%5.80	2008/05/14
3	الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري	26/02/2009	3,000	3,000,000	25/02/2010	%5.85	2008/05/14
4	الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري	27/04/2009	8,000	8,000,000	27/04/2010	%4.00	2008/05/14
5	الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري	10/05/2009	5,000	5,000,000	05/10/2010	%4.13	2009/02/10
6	الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري	22/06/2009	17,000	17,000,000	22/06/2012	%5.50	2009/02/10
7	الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري	29/06/2009	10,000	10,000,000	29/06/2010	%4.34	2009/02/10
8	الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري	06/07/2009	4,000	4,000,000	06/07/2011	%4.34	2008/14/5 2009/10/2
9	الركائز للاستثمار /تخصيصها للبنك التجاري الاردني	25/08/2009	60	3,000,000	سيتم التغطية كل 6 اشهر تبدا ب 15/6/2010 وتنتهي ب 15/12/2014	سعر الفائدة متغير	2009/08/03
10	الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري	13/09/2009	3,000	3,000,000	13/09/2010	%4.49	2009/02/10
11	الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري	19/10/2009	5,000	5,000,000	19/10/2009	%4.39	2009/02/10
12	امانة عمان الكبرى/ تخصيصها لعدد من البنوك	18/11/2009	800	80,000,000	18/11/2014	%8.75	2009/11/05
	المجموع الاجمالي		**69,610**	**151,750,000**			

جدول رقم (7)

الاوراق المالية المسجلة لدى الهيئة خلال عام 2009 الصادرة عن الحكومة او بكفالتها ومن خلال البنك المركزي

الرقم	الجهة المصدرة	رقم الاصدار	القيمة الاسمية	تاريخ الاصدار	تاريخ الاستحقاق	سعر الفائدة	تاريخ موافقة الهيئة
1	اذونات الخزينة	18/2008	100,000,000	2008/21/12	2009/21/6	%5.47	2009/01/13
2	سندات الخزينة	15/2008	100,000,000	2008/23/12	2010/24/12	%6.91	2009/01/13
3	سندات الخزينة	1/2009	50,000,000	2009/8/1	2011/8/1	%6.56	2009/01/28
4	سندات الخزينة	2/2009	50,000,000	2009/15/1	2012/15/1	%6.75	2009/01/28
5	سندات الخزينة	3/2009	50,000,000	2009/22/1	2012/22/1	%6.59	2009/01/28
6	سندات الخزينة	4/2009	125,000,000	2009/29/1	2012/29/1	%6.36	2009/02/10
7	اذونات الخزينة	1/2009	75,000,000	2009/22/2	2009/22/8	%4.25	2009/03/11
8	سندات الخزينة	5/2009	75,000,000	2009/25/2	2014/25/2	%6.86	2009/03/18
9	اذونات الخزينة	3/2009	75,000,000	2009/5/3	2009/5/9	%4.08	2009/03/18
10	اذونات الخزينة	4/2009	100,000,000	2009/19/3	2009/19/9	%3.57	2009/04/01
11	سندات الخزينة	6/2009	70,000,000	2009/26/3	2012/26/3	%5.27	2009/04/14
12	اذونات الخزينة	5/2009	118,000,000	2009/29/3	2009/29/9	%3.50	2009/04/14
13	سندات سلطة المياه	34	26,000,000	2009/6/4	2012/6/4	%5.24	2009/04/14
14	سندات الخزينة	7/2009	50,000,000	2009/2/4	2012/2/4	%5.29	2009/05/05
15	سندات الخزينة	8/2009	50,000,000	2009/9/4	2014/9/4	%6.01	2009/05/05
16	سندات الخزينة	9/2009	50,000,000	2009/16/4	2012/16/4	%5.20	2009/05/05
17	سندات الخزينة	10/2009	50,000,000	2009/23/4	2012/23/4	%4.70	2009/05/05
18	اذونات الخزينة	6/2009	50,000,000	2009/22/4	2009/22/10	%2.97	2009/05/05
19	اذونات الخزينة	7/2009	100,000,000	2009/28/4	2009/28/10	%2.92	2009/05/05
20	سندات الخزينة	11/2009	50,000,000	2009/5/5	2014/5/5	%5.73	2009/05/26
21	سندات الخزينة	12/2009	100,000,000	2009/12/5	2012/12/5	%4.80	2009/05/26
22	اذونات الخزينة	8/2009	100,000,000	2009/18/5	2009/18/11	%2.87	2009/05/26
23	اذونات الخزينة	9/2009	100,000,000	2009/25/5	2009/25/11	%2.85	2009/06/11
24	سندات الخزينة	14/2009	34,000,000	2009/4/6	2012/4/6	%4.80	2009/06/11
25	سندات الخزينة	13/2009	100,000,000	2009/20/5	2012/20/5	%4.83	2009/06/17
26	اذونات الخزينة	10/2009	50,000,000	2009/11/6	2009/11/12	%2.80	2009/06/17
27	اذونات الخزينة	11/2009	50,000,000	2009/14/6	2009/14/12	%2.83	2009/06/17
28	اذونات الخزينة	12/2009	100,000,000	2009/17/6	2009/17/12	%2.81	2009/07/07
29	اذونات الخزينة	13/2009	100,000,000	2009/21/6	2009/21/12	%2.83	2009/07/07
30	سندات الخزينة	15/2009	50,000,000	2009/25/6	2012/25/6	%4.80	2009/07/07
31	سندات سلطة المياه	35	27,000,000	2009/24/6	2012/24/6	%4.84	2009/07/07
32	سندات الخزينة	16/2009	50,000,000	2009/2/7	2012/2/7	%5.26	2009/07/07
33	اذونات الخزينة	14/2009	50,000,000	2009/9/7	2010/9/7	%3.85	2009/07/21
34	سندات سلطة المياه	36	10,000,000	2009/21/7	2012/21/7	%5.47	2009/08/03
35	اذونات الخزينة	15/2009	50,000,000	2009/23/7	2010/23/1	%2.94	2009/08/03
36	سندات الخزينة	17/2009	50,000,000	2009/16/7	2012/16/7	%5.38	2009/08/03
37	اذونات الخزينة	16/2009	50,000,000	2009/30/7	2010/30/1	%3.00	2009/08/06
38	اذونات الخزينة	17/2009	50,000,000	2009/6/8	2010/6/2	%3.03	2009/08/18

الرقم	الجهة المصدرة	رقم الاصدار	القيمة الاسمية	تاريخ الاصدار	تاريخ الاستحقاق	سعر الفائدة	تاريخ موافقة الهيئة
39	سندات الخزينة	18/2009	50,000,000	2009/13/8	2012/13/8	%5.29	2009/08/26
40	اذونات الخزينة	18/2009	100,000,000	2009/20/8	2010/20/2	%3.06	2009/08/26
41	اذونات الخزينة	19/2009	100,000,000	2009/26/8	2010/26/2	%3.19	2009/09/09
42	اذونات الخزينة	20/2009	72,000,000	2009/31/8	2010/31/8	%3.89	2009/09/06
43	اذونات الخزينة	21/2009	50,000,000	2009/3/9	2010/3/3	%3.14	2009/09/09
44	سندات الخزينة	19/2009	100,000,000	2009/24/8	2012/24/8	%5.49	2009/09/09
45	سندات الخزينة	20/2009	50,000,000	2009/8/9	2012/8/9	%5.73	2009/10/01
46	اذونات الخزينة	22/2009	100,000,000	2009/10/9	2010/10/3	%3.19	2009/10/01
47	اذونات الخزينة	23/2009	75,000,000	2009/15/9	2010/15/3	%3.24	2009/10/01
48	سندات سلطة المياه	37	5,000,000	2009/14/9	2012/14/9	%5.80	2009/10/01
49	اذونات الخزينة	24/2009	28,000,000	2009/17/9	2010/17/9	%3.88	2009/10/01
50	اذونات الخزينة	25/2009	100,000,000	2009/29/9	2010/29/3	%3.25	2009/10/08
51	اذونات الخزينة	27/2009	50,000,000	2009/8/10	2010/8/4	%3.24	2009/10/15
52	سندات سلطة المياه	38	36,000,000	2009/11/10	2012/11/10	%5.75	2009/10/15
53	اذونات الخزينة	26/2009	50,000,000	2009/1/10	2010/1/4	%3.20	2009/11/05
54	اذونات الخزينة	28/2009	100,000,000	2009/15/10	2010/15/4	%3.26	2009/11/05
55	اذونات الخزينة	29/2009	50,000,000	2009/19/10	2010/19/4	%3.28	2009/11/05
56	اذونات الخزينة	30/2009	50,000,000	2009/20/10	.20/4/2010	%3.30	2009/11/05
57	اذونات الخزينة	31/2009	75,000,000	2009/21/10	2010/21/4	%3.35	2009/11/05
58	اذونات الخزينة	32/2009	41,000,000	2009/22/10	2010/22/4	%3.34	2009/11/05
59	اذونات الخزينة	34/2009	50,000,000	2009/28/10	2010/28/4	%3.39	2009/11/05
60	اذونات الخزينة	33/2009	50,000,000	2009/26/10	2010/26/4	%3.39	2009/11/18
61	اذونات الخزينة	35/2009	50,000,000	2009/5/11	2010/5/5	%3.40	2009/11/18
62	اذونات الخزينة	36/2009	100,000,000	2009/18/11	2010/18/5	%3.38	2009/11/24
63	سندات سلطة المياه	39	7,500,000	2009/8/11	2012/8/11	%5.69	2009/11/24
64	اذونات الخزينة	37/2009	50,000,000	2009/22/11	2010/22/11	%3.79	2009/12/14
65	اذونات الخزينة	38/2009	100,000,000	2009/25/11	2010/25/11	%3.78	2009/12/14
66	سندات الخزينة	21/2009	50,000,000	2009/3/12	2012/3/12	%5.59	2009/12/14
67	سندات سلطة المياه	40	27,000,000	2009/10/12	2012/10/12	%5.53	2009/12/14
المجموع			4,307,500,000				

ملحق رقم (2) جداول المخالفات المرتكبة وانواعها والاجراءات المتخذة بحق المخالفين

جدول رقم (1)

الشركات المصدرة التي لم تضمن التقرير السنوي بعض البنود المطلوبة بموجب تعليمات الإفصاح

الرقم	الشركة المخالفة	التدابير المتخذة
1	شركة بيت المال للادخار والاستثمار للإسكان	1. توجيه تنبيه. 2. قيد في السجل.
2	شركة التأمين العامة العربية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
3	شركة اليرموك للتأمين	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
4	شركة الشرق الأوسط للتأمين	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
5	الشركة العربية الألمانية للتأمين	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
6	شركة التأمين الوطنية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
7	شركة جراسا للتأمين	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
8	شركة المجموعة العربية الأوروبية للتأمين	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
9	شركة الشرق العربي للتأمين	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
10	شركة بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
11	شركة البنك الأهلي الأردني	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
12	شركة البنك الإسلامي الأردني	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
13	شركة البنك الأردني الكويتي	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
14	شركة بنك الأردن دبي الإسلامي	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
15	شركة البنك التجاري الأردني	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
16	شركة بنك المال الأردني	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
17	شركة بنك الاستثمار العربي الأردني	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
18	شركة بنك الاتحاد	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
19	شركة بنك القاهرة عمان	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
20	شركة بنك سوسيته جنرال الأردن	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
21	شركة مناجم الفوسفات الأردنية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
22	شركة مصانع الاسمنت الأردنية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.

الرقم	الشركة المخالفة	التدابير المتخذة
23	شركة المركز العربي للصناعات الدوائية والكيماوية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
24	شركة الكابلات الأردنية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
25	شركة حديد الأردن	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
26	شركة مصانع الاتحاد لإنتاج التبغ والسجائر	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
27	الشركة الوطنية للدواجن	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
28	شركة مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسية والالكترونية والثقيلة	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
29	شركة دار الغذاء	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
30	الشركة المتحدة التكاملية للصناعات المتعددة والاستثمار	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
31	شركة عافية العالمية – الأردن	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
32	شركة مصانع الكابلات المتحدة	1. توجيه تنبيه. 2. قيد في السجل. 3. طلب التقيد بالأنظمة والتعليمات.
33	شركة دار الدواء للتنمية والاستثمار	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
34	شركة فيلادلفيا لصناعة الأدوية	1. توجيه تنبيه. 2. قيد في السجل.
35	شركة عمان للتنمية والاستثمار	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
36	شركة التجمعات لخدمات التغذية والإسكان	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
37	شركة الأسواق الحرة الأردنية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
38	شركة الأردن لتطوير المشاريع السياحية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
39	شركة المستثمرون والشرق العربي للاستثمارات الصناعية والعقارية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
40	شركة بيت الاستثمار للخدمات المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
41	شركة بيت المال للادخار والاستثمار للإسكان	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
42	شركة مجموعة أوفتك القابضة	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
43	شركة وادي الشتا للاستثمارات السياحية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
44	شركة الإحداثيات العقارية	1. التقيد التام بالقانون والأنظمة والتعليمات. 2. قيد في السجل.
45	شركة الأمل للاستثمارات المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
46	شركة الفارس الوطنية للاستثمار والتصدير	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
47	شركة شيركو للأوراق المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.

الرقم	الشركة المخالفة	التدابير المتخذة
48	الشركة المتكاملة للنقل المتعدد	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
49	شركة البلاد للأوراق المالية والاستثمار	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
50	شركة الشرق الأوسط للاستثمارات المتعددة	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
51	الشركة الأردنية للإدارة والاستشارات	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
52	شركة الجميل للاستثمارات العامة	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
53	شركة الجنوب للالكترونيات	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
54	شركة الأردن الأولى للاستثمار	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
55	شركة الأردن دبي للأملاك	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
56	شركة المركز الأردني للتجارة الدولية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
57	شركة المؤسسة الصحفية الأردنية/الرأي	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
58	الشركة الأهلية للمشاريع	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
59	الشركة الموحدة للنقل والخدمات اللوجستية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
60	شركة التجمعات الاستثمارية المتخصصة	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
61	الشركة البحرينية الأردنية للتقنية والاتصالات	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
62	الشركة الصناعية التجارية الزراعية/ الإنتاج	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
63	شركة مصفاة البترول الأردنية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
64	شركة أمان للأوراق المالية	1. توجيه تنبيه. 2. قيد في السجل.

جدول رقم (2)

الشركات المصدرة التي لم تزود الهيئة بالتقرير السنوي خلال المدة المحددة

الرقم	الشركة المخالفة	الإجراءات المخالفة
1	شركة البنك الاستثماري	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
2	شركة فيلادلفيا للتأمين	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
3	شركة الضامنون العرب	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
4	شركة البركة للتكافل	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
5	الشركة الأهلية للمشاريع	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
6	شركة الاتحاد للاستثمارات المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
7	شركة المستثمرون العرب المتحدون	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
8	شركة آفاق للاستثمار والتطوير العقاري القابضة	1. توجيه تنبيه. 2. قيد في السجل.
9	شركة الكفاءة للاستثمارات العقارية	1. توجيه تنبيه. 2. قيد في السجل.
10	شركة الأردن الأولى للاستثمار	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
11	الشركة الصناعية التجارية الزراعية/الإنتاج	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
12	شركة مصفاة البترول الأردنية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
13	الشركة العربية لصناعة الألمنيوم	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
14	الشركة الأردنية للصناعات الخشبية/جوايكو	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
15	الشركة الأردنية لإنتاج الأدوية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
16	شركة الإقبال للطباعة والتغليف	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
17	شركة القدس للصناعات الخرسانية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
18	شركة مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسية والالكترونية والثقيلة	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
19	شركة عافية العالمية-الأردن	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
20	شركة فيلادلفيا لصناعة الأدوية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
21	شركة أمان للأوراق المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
22	شركة أمواج العقارية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.

جدول رقم (3)

الشركات المصدرة التي لم تزود الهيئة بالتقرير نصف السنوي خلال المدة المحددة

الرقم	الشركة المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	شركة الكندي للصناعات الدوائية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
2	شركة أمان للأوراق المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
3	شركة الرؤية للاستثمار	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
4	شركة توليد الكهرباء المركزية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
5	شركة عافية العالمية –الأردن	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
6	الشركة المتحدة التكاملية للصناعات المتعددة والاستثمار	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
7	شركة اللؤلؤة لصناعة الورق الصحي	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
8	شركة عمان للتنمية والاستثمار	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
9	الشركة الأردنية لإنتاج الأدوية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
10	الشركة الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
11	الشركة الصناعية الزراعية/ الإنتاج	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
12	الشركة الوطنية لصناعة الصلب	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
13	شركة أرض النمو للتطوير والاستثمار العقاري	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
14	شركة الركائز للاستثمار	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
15	الشركة الأولى للتمويل	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
16	شركة المستثمرون العرب المتحدون	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
17	شركة الضامنون العرب	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
18	الشركة الأردنية الإماراتية للتأمين	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
19	شركة التأمين العامة العربية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
20	شركة البنك التجاري الأردني	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
21	شركة البنك العربي	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.

جدول رقم (4)

الشركات المصدرة التي لم تفصح عن المعلومات الجوهرية ضمن المدة المحددة

الرقم	الشركة المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	شركة الكفاءة للاستثمارات العقارية	1. توجيه تنبيه. 2. قيد في السجل. 3. التقيد بالقانون والأنظمة والتعليمات.
2	شركة الزي لصناعة الألبسة الجاهزة	1. توجيه تنبيه. 2. التقيد بالقانون والأنظمة والتعليمات.
3	شركة المجموعة العربية الأوروبية للتأمين	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
4	شركة الرؤية للاستثمار	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل. 2. التقيد التام بالقانون والأنظمة والتعليمات.
5	شركة الضامنون العرب	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل. 3. التقيد بالقانون والأنظمة والتعليمات.
6	شركة المؤسسة الصحفية الأردنية/الرأي	1. قيد في السجل. 2. التقيد التام بالقانون والأنظمة والتعليمات.
7	شركة المؤسسة الصحفية الأردنية/الرأي	1. قيد في السجل. 2. التقيد التام بالقانون والأنظمة والتعليمات.
8	شركة البركة للتكافل	1. فرض غرامة مالية. 2. التقيد بالقانون. 3. قيد في السجل.
9	شركة الاتحاد لتطوير الأراضي	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل. 3. التقيد بالقانون والأنظمة والتعليمات.
10	شركة الشرق العربي للاستثمارات العقارية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
11	شركة البنك العربي الإسلامي الدولي	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
12	الشركة الأردنية لصناعة الأنابيب	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
13	شركة البنك الاستثماري	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
14	شركة دلتا للتأمين	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
15	شركة النقليات السياحية الأردنية/ جت	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
16	شركة عافية العالمية – الأردن	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
17	شركة بيت المال للادخار والاستثمار للإسكان	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
18	شركة الثقة للنقل الدولي	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
19	شركة الترافرتين المساهمة العامة المحدودة	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
20	شركة الجنوب لصناعة الفلاتر	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
21	شركة توزيع الكهرباء	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
22	شركة أرض النمو للتطوير والاستثمار العقاري	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.

الرقم	الشركة المخالفة	الإجراءات المتخذة
23	شركة المتوسط والخليج للتأمين	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
24	شركة اتحاد النساجون العرب	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
25	شركة الشرق العربي للتأمين	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
26	شركة حديد الأردن	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
27	شركة اليرموك للتأمين	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
28	شركة الشراع للتطوير والاستثمار العقاري	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
29	شركة الطباعون والمطورون	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
30	الشركة البحرينية الأردنية للتقنية والاتصالات	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
31	شركة توليد الكهرباء المركزية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
32	شركة الكفاءة للاستثمارات المالية والاقتصادية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
33	الشركة الأردنية للاستثمار والنقل السياحي	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
34	شركة الفارس الوطنية للاستثمار والتصدير	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
35	شركة المستقبل العربية للاستثمار	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
36	الشركة الاستثمارية القابضة للمغتربين الأردنيين	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
37	شركة الأردن الأولى للاستثمار	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
38	الشركة العربية الدولية للفنادق/ ماريوت	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
39	شركة المنارة للتأمين	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
40	الشركة المهنية للاستثمارات العقارية والإسكان	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
41	الشركة العربية الألمانية للتأمين	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
42	شركة الأردن لتطوير المشاريع السياحية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
43	شركة الصناعات الهندسية العربية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
44	شركة آفاق للطاقة	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
45	شركة الصناعات البتروكيماوية الوسيطة	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
46	شركة سبائك للاستثمار	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
47	شركة التأمين العامة العربية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
48	شركة نوبار للتجارة والاستثمار	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.

الرقم	الشركة المخالفة	الإجراءات المتخذة
49	الشركة الأردنية لصناعات الصوف الصخري	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
50	شركة التأمين الوطنية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
51	الشركة المتكاملة للنقل المتعدد	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
52	شركة مصانع الاتحاد لإنتاج التبغ والسجائر	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
53	الشركة الدولية للصناعات الخزفية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
54	الشركة الأولى للتمويل	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
55	شركة الكفاءة للاستثمارات العقارية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل. 3. طلب التقيد بأحكام القانون والتعليمات.
56	شركة مصفاة البترول الأردنية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل. 3. طلب التقيد بأحكام القانون والتعليمات.
57	شركة شيركو للأوراق المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل. 3. التقيد التام بالقانون والأنظمة والتعليمات

جدول رقم (5)

الشركات المصدرة التي لم تزود الهيئة بنتائج الأعمال الأولية خلال المدة المحددة

الرقم	الشركات المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	شركة الفارس الوطنية للاستثمار والتصدير	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
2	الشركة الأردنية للتعمير	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
3	الشركة النموذجية للمطاعم	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
4	شركة القدس للصناعات الخرسانية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
5	الشركة الوطنية لإنتاج النفط والطاقة الكهربائية من الصخر الزيتي	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
6	شركة أملاك للتمويل / الأردن	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
7	الشركة البحرينية الأردنية للتقنية والاتصالات	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
8	شركة عافية العالمية – الأردن	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
9	شركة الكندي للصناعات الدوائية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
10	شركة توليد الكهرباء المركزية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
11	شركة أمان للأوراق المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
12	شركة مصفاة البترول الأردنية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.

جدول رقم (6)

الشخص الذي لم يعلم الهيئة ضمن المدة المحددة عن تملك (5%) أو أكثر في الأوراق المالية لشركة مصدرة ولم يفصح عن النية من الشراء عند وصول الملكية إلى نسبة (10%)

الرقم	الشركات المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	احمد عبد الكريم فياض النابلسي.	1. التقيد التام بالقانون والأنظمة والتعليمات. 2. قيد في السجل.

جدول رقم (7)

الشركة المصدرة التي لم تضمن التقرير نصف السنوي بعض البنود المطلوبة بموجب تعليمات الإفصاح

الرقم	الشركات المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	شركة السلام الدولية للنقل والتجارة	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.

جدول رقم (8)

الشركات المصدرة التي لم تقم بإصدار بيان علني يؤكد أو ينفي خبر منشور في إحدى وسائل الإعلام عن الشركة

الرقم	الشركات المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	شركة مصفاة البترول الأردنية	1. توجيه تنبيه 2. قيد في السجل. 3. التقيد التام بالقانون والأنظمة والتعليمات.
2	شركة الشرق العربي للاستثمارات العقارية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
3	شركة المجموعة العربية الأوروبية للتأمين	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.

جدول (9)

الشركة التي لم تقم بعرض بيع الأسهم غير المكتتب بها من خلال السوق وذلك خلال شهرين من إدراج أسهم الزيادة وفقاً لما تقتضيه مصلحة المساهمين

الرقم	الشركات المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	الشركة الأهلية للمشاريع	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل. 3. التأكيد بضرورة الالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات

جدول رقم (10)

الشركة التي لم تستكمل إجراءات الإصدار لدى الهيئة والمركز خلال الفترة المحددة

الرقم	الشركات المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	شركة أمواج العقارية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل. 3. طلب الالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات

جدول رقم (11)

الشركات التي قامت بالتصرف بأرباح فروقات إعادة التقدير للموجودات المالية للمتاجرة وإظهارها كأرباح غير متحققة

الرقم	الشركات المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	شركة أموال انفست	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
2	الشركة المهنية للاستثمارات العقارية والإسكان	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
3	شركة السلام الدولية للنقل والتجارة	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
4	شركة الضمان للاستثمار	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
5	الشركة الأهلية للمشاريع	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
6	الشركة الوطنية لصناعة الصُلب	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
7	شركة البركة للتكافل	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
8	شركة داركم للاستثمار	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
9	شركة الضمان للاستثمار	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.

جدول رقم (12)

الأشخاص الذين قاموا بمخالفة المادة (107/د) من قانون الأوراق المالية

الرقم	الشركات المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	شركة القلعة الأولى للاستثمارات المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
2	شركة المدينة للدعاية والإعلان	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
3	الشركة الأردنية العالمية لتوزيع المواد الغذائية والمجمدات	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
4	الشركة المتخصصة للخدمات ونقل الحاويات	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
5	شركة عين الغد للتجارة العامة والاستثمارات	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
6	محمد أحمد عثمان البليلات	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
7	حسين سالم بخيت العايد	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
8	سهل عبد الحميد محمود ارشيد	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
9	قاسم عبد الرشيد ارشيد	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
10	صقر قاسم عبد الرحمن ارشيد	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
11	محمد مصطفى عبد الرحمن العضايلة	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
12	زعل عودة حسان ولي القاصر أنس	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
13	آلين يوسف محمد عبده	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
14	مالك زعل عودة حسان	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
15	شركة طنطش للاستثمار	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
16	شركة الرضا للخدمات المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
17	شركة الاستثمار المثالي للتجارة	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
18	شركة المركز العربي للصناعات الدوائية والكيماوية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
19	شركة الشرق الأوسط للصناعات الدوائية والكيماوية والمستلزمات الطبية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
20	شركة الثقة للسياحة والسفر	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
21	شركة الكمالية للإسكان	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
22	محمد تيسير محمد غزالة	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
23	تيسير أحمد تيسير غزالة	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.

الرقم	الشركات المخالفة	الإجراءات المتخذة
24	ريم أحمد محمد شحادة	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
25	شركة المجموعة لتكنولوجيا المعلومات وصناعة البرمجيات	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
26	خديجة سالم محمد باسندوة	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
27	عارف جميل عارف بركات	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
28	هاني جميل عارف بركات	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
29	شركة الذاكرة التجارية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
30	بكر أحمد محمود عرب بصفته ولي القاصر سلسبيل	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
31	بكر أحمد محمود عرب	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
32	جميل عبد اللطيف محمد الحوامدة ولي القاصر نور	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
33	جميل عبد اللطيف محمد الحوامدة	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
34	رفقه عريف ياسين جويحان	1. توجيه تنبيه. 2. قيد في السجل. 3. التأكيد بالالتزام بأحكام القانون.
35	نضال محمد جهاد ديب أبو هيكل	1. توجيه تنبيه. 2. قيد في السجل. 2. التأكيد بالالتزام بأحكام القانون.
36	رمزي نعيم محمد نزال	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
37	بكر أحمد محمود عرب ولي القاصر (مريم)	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
38	زعل عودة حسان	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.

جدول رقم (13)

الوسيط المعتمد وموظف مكتب الوساطة الذي لم يلتزم بالتداول من خلال شركة الوساطة التي يعمل لديها

الرقم	الشركات المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	زعل عودة حسان	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.

جدول رقم (14)

شركات الخدمات المالية التي خالفت المادة (107/د) من قانون الأوراق المالية والمادة (15) من تعليمات تداول الأوراق المالية

الرقم	الشركات المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	شركة المصرفيون للوساطة والاستثمارات المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
2	شركة إمكان للخدمات المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
3	الشركة العالمية للوساطة والأسواق المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
4	شركة الأوائل الدولية للأوراق المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
5	شركة الأصدقاء للوساطة والاستثمارات المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
6	شركة المال الأردني للاستثمار والوساطة المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
7	شركة بيت الأسهم للأوراق المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
8	شركة أمنية للاستثمارات المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
9	شركة صاحبات الأعمال لتداول الأوراق المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
10	شركة الرضا للخدمات المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.

جدول رقم (15)

شركتا الخدمات المالية اللتان خالفتا المادة (15) من تعليمات التداول

الرقم	الشركات المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	الشركة العربية للاستثمارات المالية	1. توجيه تنبيه. 2. طلب الالتزام بالقانون.
2	شركة أمان للأوراق المالية	1. توجيه تنبيه. 2. طلب الالتزام بالقانون.

جدول رقم (16)

الشخص المطلع وأقرباؤه الذين قاموا بالتعامل بأسهم الخزينة

الرقم	الشركات المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	الشركة العربية الأمريكية للاستثمارات المالية والعقارية	1. قيد في السجل. 2. طلب الالتزام بالتعليمات.

جدول رقم (17)

الشركة التي كانت تنوي بيع أسهم الخزينة ولم تلتزم بإعلام الهيئة مسبقاً عن عملية البيع وتاريخ بدئها وعدم الإعلان في صحيفتين يوميتين على الأقل عن رغبة الشركة بيع تلك الأسهم

الرقم	الشركات المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	الشركة الأردنية المركزية	1. قيد في السجل. 2. طلب الالتزام بالتعليمات.

جدول رقم (18)

الشركة المصدرة التي لم تلتزم بفترة الاحتفاظ بأسهم الخزينة

الرقم	الشركات المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	الشركة الأردنية المركزية	1. قيد في السجل. 2. طلب الالتزام بالتعليمات.

جدول رقم (19)

الشركة التي رغبت في شراء الأسهم الصادرة عنها ولم تقم بإعلام الهيئة بتوصية مجلس الإدارة والإعلان عن هذه التوصية

الرقم	الشركات المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	الشركة الأردنية المركزية	1. قيد في السجل. 2. طلب الالتزام بالتعليمات.

جدول رقم (20)

الشركة التي رغبت في شراء الأسهم الصادرة عنها ولم تقم بتزويد الهيئة بقرار هيئتها العامة في اجتماعها غير العادي وعدم الإعلان عن ذلك

الرقم	الشركات المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	الشركة الأردنية المركزية	1. قيد في السجل. 2. طلب الالتزام بالتعليمات.

جدول رقم (21)
شركات الخدمات المالية التي خالفت معايير الملاءة المالية

الرقم	الشركات المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	شركة إمكان للخدمات المالية [1]	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
2	شركة الأصدقاء للوساطة والاستثمارات المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
3	شركة الندوة للخدمات المالية والاستثمار	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
4	شركة الاستشارات المالية الدولية/ إيفا للخدمات	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
5	شركة عمان للاستثمارات والأوراق المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
6	شركة اندماج للوساطة المالية	1. فرض غرامة مالية.
7	شركة الجزيرة للاستثمارات المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
8	شركة الإيمان للاستثمارات المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
9	شركة بيت الاستثمار للخدمات المالية [2]	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
10	شركة النخبة للخدمات المالية [3]	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
11	شركة النور للاستثمارات المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
12	شركة نهر الأردن للاستثمار والوساطة المالية [4]	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
13	شركة دلتا للاستثمارات المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
14	شركة سلوان للوساطة المالية	1. تعليق أعمال الشركة.

جدول رقم (22)
شركات الخدمات المالية التي خالفت القانون فيما يتعلق بتجاوز نسبة إجمالي الذمم المدينة إلى حقوق الملكية 75%

الرقم	الشركات المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	شركة صاحبات الأعمال لتداول الأوراق المالية [5]	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
2	شركة النخبة للخدمات المالية [6]	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
3	شركة الجزيرة للاستثمارات المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
4	شركة أمان للأوراق المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.

1. كررت الشركة المخالفة 4 مرات.
2. كررت الشركة المخالفة مرتين.
3. كررت الشركة المخالفة 4 مرات.
4. كررت الشركة المخالفة مرتين.
5. كررت الشركة المخالفة 5 مرات.
6. كررت الشركة المخالفة 3 مرات.

جدول رقم (23)

شركة الخدمات المالية التي لم تقم بإعلام الهيئة عند حدوث اي تغيير على رأسمالها

الرقم	الشركات المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	شركة الصقر العربي لبيع وشراء الأوراق المالية	1. توجيه تنبيه. 2. قيد في السجل. 3. ضرورة الالتزام بالتعليمات.

جدول رقم (24)

شركات الخدمات المالية التي خالفت نسبة هامش الصيانة
في حساب التمويل على الهامش عن الحد الأدنى الذي يحدده المجلس

الرقم	الشركات المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	شركة أمان للأوراق المالية	قيد في السجل.
2	شركة النخبة للخدمات المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
3	شركة الأهلي للوساطة المالية	التأكيد بضرورة الالتزام بالتعليمات.
4	شركة بيت الاستثمار للخدمات المالية	التأكيد بضرورة الالتزام بالتعليمات.
5	شركة النخبة للخدمات المالية	التأكيد بضرورة الالتزام بالتعليمات.
6	شركة أمان للأوراق المالية	التأكيد بضرورة الالتزام بالتعليمات.
7	شركة المال الأردني للاستثمار والوساطة المالية	التأكيد بضرورة الالتزام بالتعليمات.
8	شركة البلاد للأوراق المالية والاستثمار	التأكيد بضرورة الالتزام بالتعليمات.
9	شركة الموارد للوساطة المالية	التأكيد بضرورة الالتزام بالتعليمات.
10	شركة بيت الاستثمار للخدمات المالية	1. توجيه تنبيه 2. قيد في السجل
11	شركة النخبة للخدمات المالية	1. توجيه تنبيه 2. قيد في السجل
12	شركة الأهلي للوساطة المالية	1. توجيه تنبيه 2. قيد في السجل

جدول رقم (25)

شركات الخدمات المالية التي خالفت بتجاوزنسبة إجمالي الذمم المدينة إلى حقوق الملكية ما نسبته 100%

الرقم	الشركات المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	شركة الأمل للاستثمارات المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
2	شركة الصفوة للاستثمارات المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
3	شركة أمان للأوراق المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
4	شركة اندماج للوساطة المالية	فرض غرامة مالية.
5	شركة الجزيرة للاستثمارات المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
6	شركة النخبة للخدمات المالية [7]	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
7	شركة الجزيرة للاستثمارات المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
8	شركة الحكمة للخدمات المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.

جدول رقم (26)

الأشخاص الذين لم يقوموا بتقديم طلب خطي للهيئة عند رغبتهم في امتلاك (5%) أو أكثر من رأس مال شركة الخدمات المالية

الرقم	الشركات المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	عامر أكرم رشيد الداوودي	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
2	شركة الصقر للاستثمار والخدمات المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
3	محمد صلاح النادي	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
4	ايليا إلياس عواد	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
5	ندية حسن الباشا	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
6	شركة نور الآيات للاستثمارات العامة	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.

7. كررت الشركة المخالفة 3 مرات.

جدول رقم (27)

شركة الخدمات المالية التي خالفت نسبة إجمالي الذمم المدينة إلى حقوق الملكية 50%

الرقم	الشركات المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	شركة الياسمين للأوراق المالية والاستثمار [8]	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.

جدول رقم (28)

شركة الخدمات المالية التي قامت بتسجيل قيود بتواريخ سابقة

الرقم	الشركات المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	الشركة العالمية للوساطة والأسواق المالية	1. فرض غرامة مالية.

جدول رقم (29)

شركتا الخدمات المالية اللتان قامتا بقبض شيكات برسم التحصيل والاعتراف بها

الرقم	الشركات المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	شركة المحفظة الوطنية للأوراق المالية	فرض غرامة مالية.
2	شركة نهر الأردن للاستثمار والوساطة المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.

جدول رقم (30)

شركة الخدمات المالية التي قامت بعمل قيد على حساب العميل غير قيود (القبض، الصرف، الحوالات، أخطاء التداول)

الرقم	الشركات المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	شركة المحفظة الوطنية للأوراق المالية	توجيه تنبيه

جدول رقم (31)

شركة الخدمات المالية التي وجد لديها نقاط ضعف في كشف صلاحيات مستخدمي النظام المحاسبي

الرقم	الشركات المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	شركة المحفظة الوطنية للأوراق المالية	التأكيد عليها بالالتزام بالتعليمات

8. كررت الشركة المخالفة 5 مرات.

جدول رقم (32)

شركات الخدمات المالية التي لم تلتزم بالاصول المحاسبة

الرقم	الشركات المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	شركة النخبة للخدمات المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
2	شركة الخبراء للخدمات المالية	طلب الالتزام بالقانون والتعليمات.
3	الشركة العالمية للوساطة والأسواق المالية	فرض غرامة مالية.
4	شركة السهم الدولي للاستثمار والوساطة المالية [9]	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
5	شركة شيركو للأوراق المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
6	شركة الأردن والخليج للاستثمارات المالية [10]	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.

جدول رقم (33)

شركة الخدمات المالية التي لم تقم بالمصادقة على صحة تواقيع عملائها

الرقم	الشركات المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	شركة النخبة للخدمات المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.

9. كررت الشركة المخالفة مرتين.
10. كررت الشركة المخالفة مرتين.

جدول رقم (34)

شركات الخدمات المالية المخالفة للاحكام القانونية المتعلقة بالحصول على تفاويض البيع والشراء من عملائها

الرقم	الشركات المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	شركة النخبة للخدمات المالية [11]	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
2	شركة أجياد للأوراق المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
3	شركة شيركو للأوراق المالية [12]	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
4	شركة أوراق للاستثمار [13]	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
5	شركة شعاع للتداول والاستثمار [14]	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
6	شركة صاحبات الأعمال لتداول الأوراق المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
7	شركة شعاع للتداول والاستثمار	1. التأكيد بالالتزام بأحكام المادة (6/أ) تداول. 2. قيد في السجل.
8	شركة الأصدقاء للوساطة والاستثمارات المالية [15]	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
9	شركة الموارد للوساطة المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
10	شركة المركز المالي الدولي	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
11	شركة الأهلي للوساطة المالية [16]	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
12	شركة الصقر العربي لبيع وشراء الأوراق المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
13	شركة أمان للأوراق المالية [17]	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
14	شركة المصرفيون للوساطة والاستثمارات المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
15	شركة المغتربين الأردنيين للوساطة المالية	1. توجيه تنبيه. 2. قيد في السجل.
16	شركة الشروق للوساطة المالية [18]	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
17	شركة الحكمة للخدمات المالية [19]	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
18	شركة آسيا للوساطة المالية [20]	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.

11. كررت الشركة المخالفة 3 مرات.
12. كررت الشركة المخالفة مرتين.
13. كررت الشركة المخالفة 4 مرات.
14. كررت الشركة المخالفة 4 مرات.
15. كررت الشركة المخالفة 3 مرات.
16. كررت الشركة المخالفة مرتين.
17. كررت الشركة المخالفة 8 مرات.
18. كررت الشركة المخالفة مرتين.
19. كررت الشركة المخالفة مرتين.
20. كررت الشركة المخالفة 3 مرات.

الرقم	الشركات المخالفة	الإجراءات المتخذة
19	الشركة الأردنية السعودية الإماراتية للاستثمارات المالية	1. توجيه تنبيه. 2. قيد في السجل.
20	الشركة الأردنية السعودية الإماراتية للاستثمارات المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
21	الشركة الأولى للاستثمارات المالية [21]	1. توجيه تنبيه. 2. قيد في السجل.
22	شركة عبر الأردن للخدمات المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
23	شركة الأمل للاستثمارات المالية [22]	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.

جدول رقم (35)

شركة الخدمات المالية التي لم تقم بتحصيل قيمة الهامش الأولي المحدد

الرقم	الشركات المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	شركة النخبة للخدمات المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.

جدول رقم (36)

شركة الخدمات المالية التي قامت بمنح ذمم هامش للعميل الواحد بما يتجاوز الحد الأعلى المسموح تمويله للعميل

الرقم	الشركات المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	شركة النخبة للخدمات المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.

جدول رقم (37)

شركتا الخدمات المالية اللتان لم تزودا الهيئة باتفاقيات عقدتهما مع البنوك فور نفاذها وبأي تعهد أو كفالة تقدم من قبلهما إلى أي جهة أخرى

الرقم	الشركات المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	شركة الوميض للخدمات المالية والاستثمار	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل. 3. طلب الالتزام بالتعليمات
2	شركة الأردن والخليج للاستثمارات المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.

21. كررت الشركة المخالفة مرتين.
22. كررت الشركة المخالفة مرتين.

جدول رقم (38)

شركة الخدمات المالية التي قامت بإساءة التصرف بالشيكات الصادرة باسم العميل

الرقم	الشركات المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	شركة شيركو للأوراق المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.

جدول رقم (39)

الأشخاص الذين قاموا بشطب عبارة يصرف للمستفيد الأول عن الشيكات الصادرة لأمر العميل

الرقم	الشركات المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	شركة شيركو للأوراق المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
2	شركة شعاع للتداول والاستثمار [23]	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
3	شركة أمان للأوراق المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
4	لؤي مسمار	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.

جدول رقم (40)

شركة الخدمات المالية التي لم تقم بإرسال كشوف حسابات لعملائها بشكل دوري

الرقم	الشركات المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	شركة الخبراء للخدمات المالية	طلب الالتزام بالقانون والتعليمات

جدول رقم (41)

شركة الخدمات المالية التي قامت بالتأثير سلباً على المنافسة أو الحد من الخدمات المقدمة

الرقم	الشركات المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	شركة السهم الدولي للاستثمار والوساطة المالية	1. تنبيه. 2. قيد في السجل.

23. كررت الشركة المخالفة 3 مرات.

جدول رقم (42)

شركة الخدمات المالية التي قامت بمخالفة أحكام المادة (107/أ) من قانون الأوراق المالية

الرقم	الشركات المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	شركة الأردن والخليج للاستثمارات المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.

جدول رقم (43)

شركات الخدمات المالية التي خالفت القانون فيما يتعلق بانخفاض مبلغ صافي حقوق الملكية عن 75% من رأس المال المدفوع لطالب الترخيص

الرقم	الشركات المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	شركة أمان للأوراق المالية [24]	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
2	شركة إمكان للخدمات المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
3	شركة نهر الأردن للاستثمار والوساطة المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.

جدول رقم (44)

الشركة التي لم تقم بوضع خطة بديلة لتحصيل الذمم المدينة من عملائها ومن الأطراف ذات العلاقة بها

الرقم	الشركات المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	شركة الحكمة للخدمات المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.

جدول رقم (45)

الشركة التي لم تقم بالاحتفاظ بمبلغ نقدي يعادل على الأقل الذمم الدائنة للعملاء

الرقم	الشركات المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	شركة شيركو للأوراق المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.

24. كررت الشركة المخالفة مرتين.

جدول رقم (46)

الشركة التي لم تلتزم بالتوصيات الواردة في تقرير مدقق الحسابات المعين على الشركة

الرقم	الشركات المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	شركة شيركو للأوراق المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.

جدول رقم (47)

شركة الخدمات المالية التي خالفت أحكام المادة 57 قانون

الرقم	الشركات المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	شركة شعاع للتداول والاستثمار [25]	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.

جدول رقم (48)

شركات الخدمات المالية التي قبلت تفاويض بيع وشراء من غير عملائها الموثقين لديها

الرقم	الشركات المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	شركة شعاع للتداول والاستثمار	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
2	شركة أمان للأوراق المالية [26]	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.
5	شركة شيركو للأوراق المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.

جدول رقم (49)

الشركة التي لم تراعي مصلحة العميل في حالة تضارب مصالح بين الوسيط والعميل

الرقم	الشركات المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	شركة الرضا للخدمات المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل.

25. كررت الشركة المخالفة مرتين.
26. كررت الشركة المخالفة 3 مرات.

جدول رقم (50)

عدم تقيد المرخص له أو المعتمد بقواعد السلوك المهني

الرقم	الشركات المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	شركة التعاون العربي للاستثمارات المالية	1. توجيه تنبيه.

جدول رقم (51)

ضابط الامتثال الذي لم يقم بالمهام المطلوبة منه

الرقم	الشركات المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	محمد حسام أحمد عودة	تعليق اعتماده لدى الهيئة.

جدول رقم (52)

شركة الخدمات المالية التي خالفت القانون فيما يتعلق بانخفاض نسبة السيولة وتجاوز نسبة إجمالي الذمم المدينة إلى حقوق الملكية 75%

الرقم	الشركات المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	شركة سلوان للوساطة المالية	1. تعليق أعمال الشركة. 2. التقيد بقرار المجلس.

جدول رقم (53)

عدم قيام مدير الإصدار بالإجراءات اللازمة لإصدار الأوراق المالية وتسجيلها وتغطيتها

الرقم	الشركات المخالفة	الإجراءات المتخذة
1	شركة المستشارون العرب للخدمات المالية	1. فرض غرامة مالية. 2. قيد في السجل. 3. طلب الالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات

هيئـــــة الأوراق المـاليـــة
Jordan Securities Commission

صندوق بريد 8802 عمان 11121 الأردن
هاتف: 7171 560 6 962 - فاكس: 6830 568 6 962
الموقع الالكتروني: www.jsc.gov.jo
البريد الالكتروني: info@jsc.gov.jo